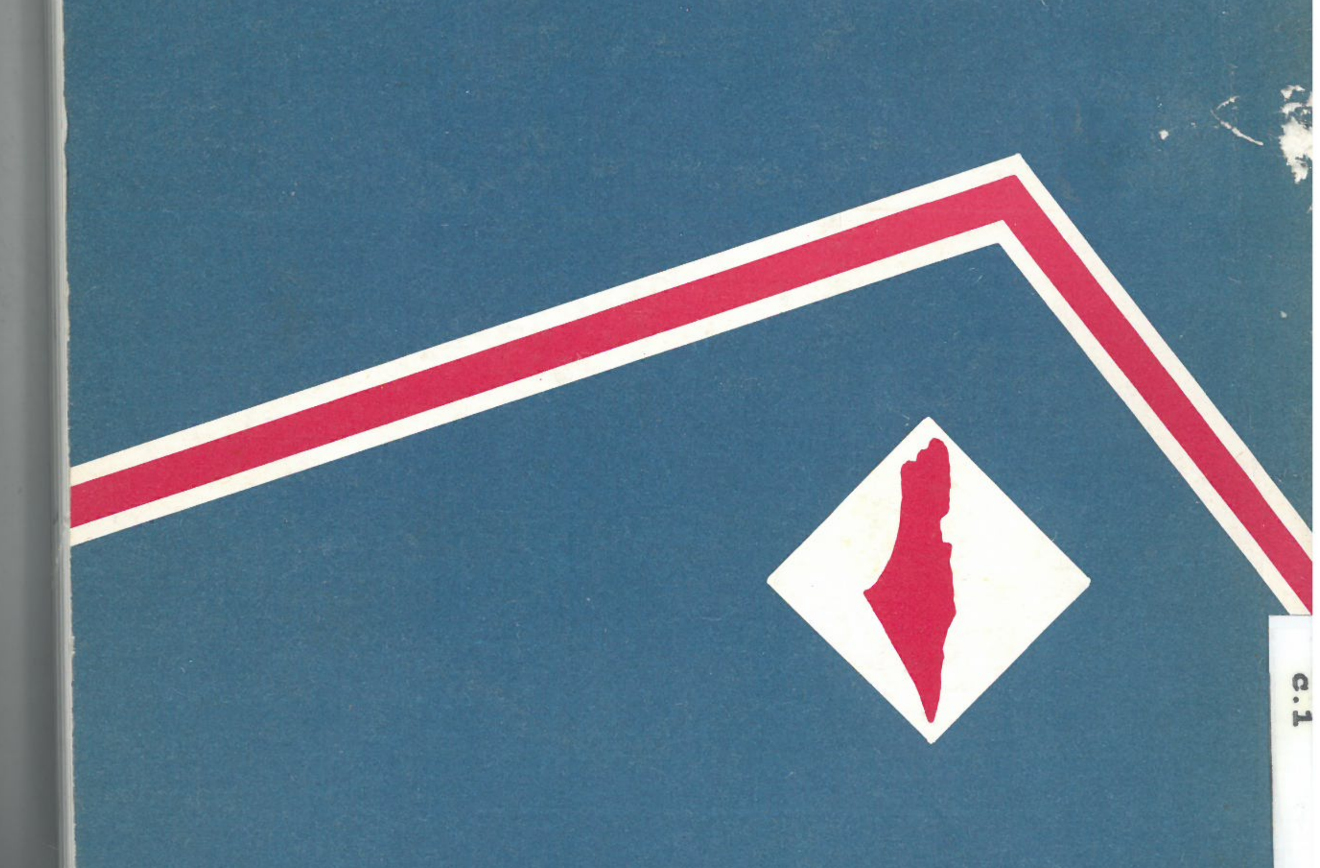


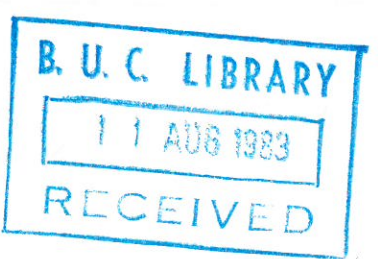
العمال العرب في الأرض المحتلة





العمال العرب في الارض المحتلة

اعداد
رزاق ابراهيم حسن



اصدار المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / بغداد
التابع لمنظمة العمل العربية

مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ـ بغداد





مقدمة

اولى المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في بغداد والتابع لمنظمة العمل العربية اهتماماته الواسعة بقضايا المصير القومية التي شهدتها الساحة العربية ، ولم تخلو الابحاث والدراسات التي قدمها المعهد العربي على مدى مراحل عمله المختلفة ، وضمن اطرها التخصصية والعامة من التزاماته الفكرية والنظرية التي حددت معالمها اجتماعات منظمة العمل العربية ضمن برامجها وخططها ، وقد تأكد للمعهد العربي ان الدراسات المكثفة ذات الطابع المنهجي والسياق التأريخي المتعلقة بموضوعات التثقيف العمالي على الصعيد العربي تقف في مقدمة مهامه ونشاطاته ، وقد وجد معهدنا ان اعداد دراسة تشمل اوضاع العمال العرب في الارض المحتلة من الجانب التأريخي والسياسي وربط هذه الدراسة بالاحداث والوقائع التي رافقت فترة ما قبل التطورات التي عاشها الوطن العربي بعد ١٩٤٨ ضمن التصورات القومية والوطنية للواقع العربي من الضرورات التي تتطلبها عملية التثقيف العمالي ، وان الكتاب الذي يضعه المعهد العربي بين ايديكم ما هو الا عطاء جديد يلقي الاضواء على الممارسات اللاانسانية واللاقانونية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد العمال العرب في الارض المحتلة ، وقد تضمن الكتاب فصولا تسهل على القارىء استقصاء المعلومات على اساس مراحلها وتطوراتها التأريخية ضمن صيغ منهجية تفي بالغرض من هذه الدراسة ، كما انها تعدت تحليل الواقع السياسي والاقتصادي لاوضاع العمال العرب في الارض المحتلة الى تأثير هذه الاوضاع على مجريات الواقع العمالي العربي والعالمي وعلاقته بحركة النضال العمالي في اطارها الدولي.

وسيعتمد المعهد هذه الصيغ المنهجية التأريخية في اعداد الكتب التي تنمي الوعي النضالي والعلمي لدى الجماهير العمالية في الوطن العربي وتغني المكتبة العمالية بالمصادر والمراجع والدراسات المكثفة بحيث تستكمل النقص الذي تعاني منه في مجال التوثيق لنضال الحركة العمالية في عموم الوطن العربي .

مدير المعهد العربي للثقافة
العمالية وبحوث العمل/بغداد
كمال البصام

الفصل الاول

الطبقة العاملة ومرحلة ما قبل النكبة

البحث والمنهج

ان دراسة اوضاع العمال العرب في الارض المحتلة بشكل تتوفر فيه القيمة الوثائقية والتأريخية والسياسية تتطلب الاحاطة بمجمل هذه الاوضاع ، والاحاطة باوجه الترابط فيما بينها على الاصعدة السياسية والاقتصادية والقومية والاجتماعية ايضا .

وذلك ينطلق من جوهر الموضوع ذاته من حيث انه ضمن اطار السياسات والظروف المكونة له يتطلب بحث هذا الترابط ، كما يتطلب دعم هذا الترابط بالادلة والوقائع التاريخية والواقعية .

فالسياسة الصهيونية ذاتها في تعاملها مع العمال العرب لا تتعامل معهم على اساس انهم وجود طبقي او نقابي بحت ، وانما تستخدم كل الاهداف والمعايير الاقتصادية والنقابية والقانونية لخدمة الغايات والاهداف السياسية العنصرية للكيان الصهيوني .

ولذلك فأننا في هذا البحث اعتمدنا دراسة كل جانب على حدة ودراسة علاقته بالمحور الاساس ، اي المسألة السياسية والقومية التي تتركز ضمن اطارها مختلف الجوانب على تنوعها .

كما انه لكي نعطي لهذه المسألة خلفياتها وامتداداتها التاريخية وتطور عملية الاستخدام الصهيوني للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنقابية القانونية المكرسة لها عمدنا الى دراسة اوضاع العمال العرب ضمن اطار كل مرحلة على حدة .

وانطلاقا من كون عام ١٩٤٨ يشكل على صعيد المسألة السياسية والقومية سواء على الصعيد العربي او الصهيوني بداية مرحلة وصول الصراعات والتناقضات الى حدودها القصوى فقد اتخذنا من مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ حقلا للفصل الاول الذي درسنا فيه تأثيرات المشروع الاستيطاني الصهيوني على العمال العرب في مختلف الجوانب الاساسية والقومية والاجتماعية والنقابية ، كما اتخذنا من مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨ حقلا للفصل الثاني الذي تمت فيه دراسة واقع العمال في الارض المحتلة بكل جوانبه ايضا .

وذلك اتاح للخطة التطابق مع الموضوع وخصائصه حسب المراحل التأريخية الحاسمة والاكثر اهمية وتأثيرا ، كما ادى ذلك الى ان يتسم

المنهج المستخدم في هذا البحث باندماج المنهجين التاريخي والموضوعي ضمن صيغة منهجية واحدة تعزز التفصيلات والجزئيات والوقائع باطارها التأريخي وبموقعها من المسألة المحورية السياسية والقومية .

ولكي يستكمل هذا البحث كل جوانبه فقد خصصنا الفصل الثالث لدراسة المواقف العمالية العربية والعالمية والقانونية الدولية ازاء العمال في الارض المحتلة ، لكي لا يقف القارىء عند حدود لاطلاع على اوضاع هؤلاء العمال فقط ، وانما يطلع على تأثيرهم على مجريات الواقع العمالي العربي والعالمي ايضا ، ويتمكن من قياس هذه الاوضاع حسب القوانين والاعراف الدولية .

وكل هذا البحث على سعته ومحاولته الاحاطة بمختلف جوانب موضوعه اعتمد في الاساس الاول على المصادر والمراجع العربية الفلسطينية التي هيأت مستلزمات تحقيقه وتوفره على القيمة الوثائقية والتاريخية المطلوبة .

كما انني في جهدي المتواضع هذا كنت مدفوعا بالتكليف الذي انيط بي من قبل المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل الذي اعتز كثيرا بما وضعني فيه من حسن الظن والقيام بهذه المهمة التي ارجو ان تكون بالمستوى الذي اكون قد ساهمت فيه بجهد متواضع في خدمة القضية العربية الفلسطينية وخدمة طبقتنا المناضلة في الارض المحتلة .

وبكل اعتزاز اتقدم للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في بغداد بالشكر الجزيل على تكليفه اياي بهذه المهمة .

اعداد
زراق ابراهيم حسن

المبحث الاول

موقع العمال في المخططات الصهيونية

مع ان الصهيونية ظهرت كتعبير عن حاجة القوى الرأسمالية الى ترسيخ وجودها ومصالحها في المنطقة العربية ، الا انها اهتمت بالعمال اليهود على انهم من ابرز مرتكزات تحقيق اهدافها السياسية .

وقد كان ظهور الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مقترنا بانهيار الطبقات الاقطاعية في اوربا ، وبروز الطبقة البرجوازية والدول القومية البرجوازية ، ولذلك فان هذه الحركة في الوقت الذي تمثلت فيها مطامح البرجوازية الاوربية في ان تكون الاداة المدافعة عن مصالحها في المنطقة العربية ، فانها كانت تعبيرا عن طموح البرجوازية اليهودية لتشكيل دولتها القومية الخاصة بها .

وكما ان البرجوازية الاوربية استخدمت النزاعات القومية لتحقيق اهدافها ومخططاتها ، فان الحركة الصهيونية وجدت في المشاعر الدينية الوسيلة لتحقيق دولتها القومية ، وبالتالي استخدام هذه الدولة لتحقيق اهدافها التوسعية السياسية والاقتصادية .

ولذلك فان الحركة الصهيونية في طرحها مشروعها باستيطان فلسطين على الدول الاوربية انطلقت من الاهداف والغايات الرأسمالية ذاتها .

وقد عملت الصهيونية على ان توحد بين هذه الاهداف والغايات في داخل المجتمعات الرأسمالية ذاتها ، وبين تجسيداتها الخارجية .

وتعبيرا عن ذلك فان هرتزل يقول في يومياته « اننا اليوم وفي كل مكان نحارب الثوريين واننا نعمل على ابعاد الطلاب والعمال اليهود عن الاشتراكية والفوضوية وذلك بتعريفهم على فكرة قومية مثالية نقية »(١) .

كما يقول احد زعماء الحركة الصهيونية محددا العلاقة بين الصهيونية والامبريالية « نحن نعرف ماذا تنتظرون منا : تريدون ان نحرس لكم قناة السويس ، ان علينا ان نحرس لكم طريقكم الى الهند عبر الشرق الادنى ونحن على استعداد للقيام بهذه المهمة الشاقة ، لكنه من الضروري ان تسمحوا لنا بانشاء قوة ذاتية تمكننا من القيام بهذا الواجب » (٢) .

---

(١) و (٢) دراسات عربية — عدد — ٢ — كانون الاول ١٩٧٨ — موضوعات عامة حول الايديولوجية الصهيونية — محمد الزعبي .

ان هذين القولين يلخصان علاقة الصهيونية بالراسمالية ، فهي في الوقت الذي تقوم فيه باضعاف الاحزاب الثورية والاشتراكية داخل المجتمعات الرأسمالية ، وزرع الافكار الشوفينية بين الحركات العمالية فانها تقوم ايضا بوضع نفسها حارسا للمصالح الرأسمالية في المنطقة العربية .

وقد استخدمت الصهيونية العمال اليهود كوسيلة اساسية لتحقيق هذه الاهداف فعملت على دفعهم الى الهجرة لفلسطين تحت تأثير الافكار والمشاعر الدينية كما انها استغلت معاناة هؤلاء العمال للضغوط والتناقضات الرأسمالية في دفعهم الى الهجرة .

وهي بذلك حاولت ان تحقق هدف الحيلولة دون اندماج هؤلاء العمل في المجتمعات التي يعيشون فيها قبل هجرتهم الى فلسطين ، كما انها استهدفت من تصعيد وتوسيع هجرتهم الى اقامة التوازن الطبقي في مشروع الدولة الصهيونية ، واستخدام المشاعر الدينية لاقامة هذا التوازن بعيدا عن التناقضات الطبقية فمن اطار العلاقات الاجتماعية في هذه الدولة .

كما ان التركيز على هجرة العمال اليهود الى فلسطين من شأنه ان يقدم التطمينات اللازمة لاستقطاب اموال الاغنياء اليهود في مشروعات مربحة لهم داخل فلسطين .

ان الحركة الصهيونية في طرحها مشروع اقامة الدولة الخاصة بها وضعت في نظر الاعتبار اهمية العلاقة بين الارض والعمل ، مرتكزة على العمال في تحقيقها وتجسيدها بشكل عملي ملموس .

ولذلك فان هرتزل في تعداده العناصر الفعالة لوضع الخطوات المهدة لاقامة المشروع الصهيوني وضع الارض في مقدمة هذه العناصر ويليها العمال ، ثم وكيل اليهود والشركة اليهودية .

ويسعى وكيل اليهود لاستملاك الارض بصورة قانونية ويعمل بالتعاون مع الشركة في نقل العمال وتوطينهم فيها كبداية اولى للبدء في اقامة المرتكزات اللازمة لانشاء المشروع الصهيوني(٣) .

وقد اكد هرتزل ايضا على ان يتم تطويع العمال باستمرار للخطة الصهيونية وذلك عن طريق اخضاعهم باستمرار للخطط العسكرية

(٣) عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية – انجليا الحلو – مركز الابحاث – بيروت – ص –١٢–

ومضامين وافكار الحركة الصهيونية الهادفة الى خدمة البرجوازية اليهودية والمخططات والاهداف الاستعمارية .

ان اعتماد الحركة الصهيونية على العمال في تنفيذ مشروعها باقامة الدولة الخاصة بها يعبر عن نفسه بوضوح في مقررات المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد عام ١٨٩٧ بمدينة بال في سويسرا حيث تبنى المؤتمر الوسائل التالية :

١ – العمل على تشجيع توطين فلسطين بالعمال الزراعيين اليهود والصناع اليدويين والصناعيين وغيرهم من اصحاب المهن التابعة لذلك .

٢ – تركيز الشعب اليهودي باكمله عن طريق مؤسسات عامة تتلائم مع القوانين المرعية الاجراء في كل بلد .

٣ – تقوية المشاعر اليهودية والوعي الذاتي القومي لدى اليهود .

٤ – الحصول على موافقة الحكومات المعنية لتحقيق غايات الصهيونية واهدافها(٤) .

وتعبر هذه الوسائل بدقة عن اهداف ومخططات الصهيونية التي اعتمدت العمال ركيزة اساسية في تحقيقها .

ومما تنطوي عليه هذه الوسائل انها تجمع بين العمال وبين وسائل اخرى تتضمن النقيض لاهداف ونضال الطبقة العاملة كما عبرت عنها في اطار المجتمعات الرأسمالية التي ظهرت فيها الحركة الصهيونية .

ولذلك فان الصهيونية بدفعها العمال اليهود بعيدا عن اهداف ونضالات الطبقة العاملة تحت تأثير الافكار الرجعية والشوفينية انما كانت تستهدف الحيلولة دون اندماج هؤلاء العمال في الحركات العمالية والاشتراكية المناهضة للطبقات والحكومات الرأسمالية واستخدامهم لخدمة الاغراض والمصالح الرأسمالية اليهودية والغربية .

ونتيجة لذلك فان اولى المجموعات العمالية التي هاجرت الى فلسطين عام ١٨٨٢–١٩٠٣ عملت في مستعمرات انشأت باموال الرأسماليين اليهود .

وقد تركزت الهجرات العمالية اليهودية في بدايتها على العمال الذين كانوا يعانون الاضطهاد والتمييز في اوربا الشرقية والذين كانوا يقيمون ويعملون في معسكرات تمول من قبل الرأسماليين اليهود في اوربا الغربية

(٤) المصدر نفسه – ص٤٧ .

وان تمويل هذه المعسكرات من قبل هؤلاء الراسماليين بالذات من الادلة التي تؤكد على انهم ارادوا استخدام هؤلاء العمال في تنفيذ المخططات والاهداف الصهيونية والامبريالية في المنطقة العربية .

وقد استطاع هؤلاء الراسماليين ان يدفعوا في الاعوام ١٩٠٤–١٩١٣ بحدود ٣٥–٤٥ الف يهودي للهجرة الى فلسطين ومعظمهم من العمال اليهود في روسية(٥) . كما ان الحركة الصهيونية ركزت بشكل خاص على هجرة العمال المهرة الى فلسطين من اوربا وتهيئة كافة مستلزمات عملهم واقامتهم الى حد ان عام ١٩٣٤ شهد دخول ٤٣ر٣٥٩ يهوديا الى الارض المحتلة ، منهم ١٢ر٣٥ر١٨٢٪ من العمال المهرة .

وقد تبنت حكومة الانتداب البريطانية زيادة هجرة العمال الصهاينة الى فلسطين فقامت بسن القوانين التي تضمن هجرتهم واقامتهم ، ومنها القانون الذي صدر عام ١٩٢٠ وسمح بموجب دخول الفئات اليهودية التالية الى فلسطين :

١ ـ الاشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الف جنيه وعائلاتهم .
٢ ـ ذوو المهن والحرف الذين يملكون ٥٠٠ جنيه على الاقل .
٣ ـ الصناع الماهرون الذين يملكون ٢٥٠ جنيه على الاقل .
٤ ـ الاشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن اربعة جنيهات في الشهر .
٥ ـ الايتام القادمون الى ملاجيء في فلسطين .
٦ ـ الرجال والنساء الذين يتعاطون الاشغال والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .
٧ ـ الطلبة المضمونة معيشتهم .
٨ ـ العمال من الرجال والنساء .
٩ ـ الاشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين ان كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكنهم من ذلك .

ومن الواضح ان هذا القانون يعبر عن اهتمام الحركة الصهيونية بالعمال والمهنيين والحرفيين بشكل خاص ، كما انه يخص بالتركيز اصحاب الاموال ، مما ادى الى ان تبلغ رؤوس الاموال اليهودية التي ادخلت الى فلسطين في عام ١٩٣٦ فقط ما بين ٩٠ و ٩٥ مليون جنيه(٦) .

---

(٥) الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ـ الياس سعد ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٧٩ ص١٧

(٦) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ـ عنان العامري ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٧٤ ص١٢٢

ان اعطاء العمال موقعا متميزا في المخطط الصهيوني في الوقت الذي اتاح لهذا المخطط امتلاك ركيزته السكانية في التنفيذ ، فانه جعل لهذه الركيزة استمراريتها على البقاء لوجود مستلزمات العمل والانتاج التي تمدها بما يعزز هذه الاستمرارية بهدف محو الوجود العربي لصالح الدولة الصهيونية .

كما ان التركيز على العمال المهرة بالذات من الوسائل التي تحقق لهذا المخطط ركيزته الاقتصادية وخلق الاقتصاد الصهيوني المتفوق على الاقتصاد العربي من حيث التقنية وجودة وتقدم الانتاج ، وبالتالي الاقتصاد الذي يمكن الصهيونية من الاستغناء عن الاقتصاد العربي ومحاصرته والحلول محله في الارض الفلسطينية .

ولان الحركة الصهيونية بدات اهتمامها باتخاذ فلسطين موقعا لتحقيق اهدافها السياسية اثناء وبعد ظهور الثورة الصناعية ، فانها استخدمت هجرة العمال اليهود الى فلسطين لتحقيق استخدامها لهذه الثروة في خدمة وتحقيق المطامح البراجوازية اليهودية التي تشكل امتدادا للبرجوازية الاوربية ، وبالتالي العمل على ان تكون التقنية الصناعية في فلسطين حكرا عليها والحيلولة دون تجاوز الاقتصاد العربي للانماط الانتاجية القديمة .

وقد وقفت الحركة الصهيونية ضد البرجوازيين الصهاينة الذين حاولوا استخدام العمال العرب مؤكدة في كتيب نشره المكتب الرئيسي للصندوق القومي اليهودي خلال العشرينات على انه « لو تم فقط تأسيس المدن والصناعات اليهودية الخ .. ولو كان العمال في الارض من العرب وحدهم ، لكانت النتيجة الوحيدة عن ذلك نفي وتشتيت جديد ، فقد تصبح البلاد والمدن مع مرور الزمن معربة كليا ، ويترتب على اليهود حمل عصا الترحال من جديد»(٧) .

وعلى اساس ذلك فقد وضعت الصهيونية بنظر الاعتبار امداد البرجوازية اليهودية بالقوى العاملة المدرجة بشكل جيد في البلدان الصناعية التي هاجرت فيها الى فلسطين ، وبشكل تقف فيه هذه القوى بمشاعرها وافكارها الرجعية والشوفينية على انها الاداة للدفاع عن المصالح والاهداف الصهيونية والاستعمارية ضد الطبقة العاملة العربية والحركة الوطنية العربية ، وبالتالي ضد جميع قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي والعالم .

---

(٧) عوامل تكوين اسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية ـ ص٥٤ .

المبحث الثاني

حول نشوء الطبقة العاملة العربية

عندما بدأت الطبقة العاملة تنظيماتها النقابية وتناقضاتها مع الطبقة البرجوازية في المجتمعات الراسمالية المتقدمة ، كانت العلاقات الانتاجية في فلسطين وغالبية اقطار الوطن العربي ما تزال محافظة على طابعها القديم ، كما كانت الانماط الانتاجية الحرفية هي الاساس في تزويد المجتمعات العربية باحتياجاتها من السلع والبضائع .

وبخلاف المجتمعات الاوربية فان دخول الصناعة الحديثة الى فلسطين والاقطار العربية الاخرى لم يقد الى انهاء الانماط الانتاجية الحرفية ، وانما بقيت هذه الانماط تمارس وجودها وتأثيرها الى جانب الانماط الانتاجية الصناعية الحديثة .

ان تعرض الكثير من الصناعات الحرفية الى الكساد والتوقف عن العمل في الوطن العربي لم ينجم بسبب مزاحمة المصانع الحديثة للورش الحرفية ، وانما بسبب انفتاح الاسواق العربية على البضائع والسلع المنتجة في البلدان الراسمالية .

ولذلك فان الانماط الانتاجية الحرفية ظلت تمارس تأثيرها ايضا على بنية وتركيب الطبقة العاملة العربية ، كما ان الطبقة العاملة استقطبت الحرفيين الى جانبها على انهم جزء منها في نضالها ضد الاحتكارات الاجنبية التي ولدت هذه الطبقة بقسمها الاكبر في المؤسسات والقطاعات التابعة لها .

ومع ان الطبقة العاملة العربية في فلسطين نشأت نتيجة اسباب وعوامل متماثلة مع العوامل والاسباب التي ادت الى نشوء الطبقة العاملة في الاقطار العربية الاخرى ، الا انها تتميز ضمن اطار فلسطين بانها اصطدمت منذ بدايات نشوئها بعوامل اخرى خاصة بها .

فكما هو الحال في بقية اقطار الوطن العربي فان الطبقة العاملة في فلسطين لم تنشأ نتيجة نهوض برجوازي وطني ، وانما نشأت على اثر الاحتلال البريطاني للقطر العربي الفلسطيني .

« ان تطور احتياجات الاستعمار البريطاني في فلسطين لاعتبارات عسكرية حربية او لاعتبارات الامن ، ولاحتياجاته الحيوية الاخرى ، دفعت بسلطات الانتداب الى زيادة المرافق العامة في البلاد ، كالمواصلات

« شق الطرق وتعبيدها ، زيادة فعالية وزيادة خطوط المواصلات الحديدية ، بناء مرفأ حديث في حيفا ، تحسين مرفأ يافا ، البريد ، الطيران المواصلات السلكية » وكذلك نمو احتياجات الجيش البريطاني المرابط في البلاد ، وخاصة في ظروف الحرب العالمية الثانية « ورش ، بناء ، صيانة ، تجهيزات خاصة » كل هذه الاعتبارات ادت الى ظهور توظيفات واعتماد قطاعات بشرية تعمل بصورة مؤقتة او دائمية في مشاريع الجيش البريطاني او حكومة الانتداب »(١) .

واضافة الى ذلك فان بعض اصحاب رؤوس الاموال العرب عمدوا الى انشاء بعض المصانع الحديثة ، للاستفادة منها في تصنيع المحاصيل الزراعية ومواجهة احتكار الصهاينة للصناعة الذي اتخذ شكل محاصرة ومحو الصناعات العربية .

وفضلا هذه العوامل التي كان لها الدور الاكبر في نشوء الطبقة العاملة في فلسطين فان الغزو الصهيوني للارض الفلسطينية وتركيزه على ابعاد الفلاحين العرب عنها اضاف لهذه الطبقة في مرحلة نشوئها اعدادا كبيرة من العمال الجدد الذين كانوا يواجهون منعهم من العمل في المؤسسات الصهيونية ، وعدم استيعابهم من قبل المؤسسات الصناعية العربية التي كانت تعاني التخلف والعلاقات الانتاجية الحرفية .

وكانت الطبقة العاملة في فلسطين تواجه باستمرار من قبل المؤسسات الصهيونية وحكومة الانتداب البريطاني المخططات الهادفة الى ابعادها عن التطور والاتساع ، وجعلها محكومة بالعلاقات الحرفية .

وفيما تميزت تجمعات العمال الصهاينة بالتمركز في الوحدات الانتاجية الكبيرة ، فأن العمال العرب كانوا يعيشون صغر حجم الوحدات وقلة عددهم فيها .

ومع ان الطبقة العاملة العربية بدأت العمل في المصانع الحديثة منذ بدايات دخولها الى فلسطين ، الا انها بحكم اتجاه الصهاينة للسيطرة على الصناعة ومنعها من الاشتغال في مؤسساتهم اضافة محاصرة وضع تطور الصناعات العربية ادى الى عرقلة نمو واتساع هذه الطبقة مقارنة بالواقع الصناعي الذي شهدته فلسطين ابان الانتداب البريطاني .

وقد بدأت الطبقة العاملة نموها بعدد صغير بلغ عام ١٩١٢ (١٦٠٣)

(١) شؤون فلسطينية — عدده — تشرين الثاني — ١٩٧١ ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة — هاني حوراني .

ثم تطور هذا العدد بعد الاحتلال البريطاني ونشوء بعض المصانع العربية ليصبح عام ١٩٣٩ بحدود (٤١١٧) عاملا وعاملة اضافة الى (٧٥٤) عاملا يعملون في المؤسسات العائلية والملكيات الخاصة مقابل ١٣ر٦٧٨ عاملا يهوديا من مجموع العاملين في الصناعة والحرف و (١٣٣١) من اليهود العاملين في الملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية .

وفي عام ١٩٤٢ يوضح الاحصاد الصناعي ان عدد العاملين في مختلف الصناعات والمهن قد بلغ ٤٩ر٩٧٧ . منهم ٣٩٢٧٩ ذكورا اي ٧٨ر٦٪ و١٠ر٦٩٨ اي ٢١ر٤٪ اناثا ، وبلغ عدد العمال العرب في هذا العام ٨٨٠٤ يشكلون ١٧ر٦٪ من مجموع العمال المهنيين والصناعيين في فلسطين .

ويتوزع العمال العرب على صناعة النسيج بعدد ١٧٦٦ عاملا وصناعة الاغذية بعدد ١٧٠٨ عاملا فالملابس ١٣٣٠ والصناعات المعدنية ١١٣٧ عاملا ثم التبغ ١٩٨ عاملا ، فيما يبلغ عددهم في المؤسسات العائلية والملكيات الخاصة ٢٧٤١ مقابل ٣٧ر٧٧٣ عاملا يهوديا و (٢٥٧٣) من اليهود العاملين في المؤسسات العائلية والملكيات الخاصة .

وهذه الاحصائيات لم تتضمن اعداد العمال العرب واليهود العاملين في مؤسسات وقطاعات القوات البريطانية وشركات الامتياز التي كان يعمل فيها العمال العرب واليهود(٢) .

ولان هذه الاحصائيات غير متكاملة لمعظم الصناعات فان من المحتمل ان تكون قد اقتصرت على بعض الصناعات ، وليس كلها ، كما استثنت العمال الزراعيين ، مقتصرة على العمال الصناعيين فقط .

واثناء الحرب العالمية الثانية ونتيجة انشغال بريطانيا بالحرب ، وانشغال المصانع في المجتمعات الرأسمالية بانتاج السلع العسكرية فقد اتيح للبرجوازية الوطنية في فلسطين فرصة توسيع مناطق العمل والتصنيع فاصبح عدد العمال على اثر ذلك في عام ١٩٤٥ (١٤ر٩٣٧) عاملا في الصناعات العربية مقابل ٢٦ر٢٢٦ عاملا يهوديا(٣) .

وكانت هذه النواة من العمال الصناعيين كما يرى بعض المؤرخين « محاطة عمليا في ظروف انتاج ذات طبيعة اولية ، تسودها علاقات مباشرة بين العامل ورب العمل ، وتغطيها ثقافة حرفية واواصر الروابط

(٢) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني – عنان العامري منظمة التحرير – مركز الابحاث – ١٩٧٤ .

(٣) المصدر الاسبق .

والعادات الحرفية والتطلع نحو الملكية الخاصة والاستقلال في العمل « الرغبة في التحول الى رب عمل » وهي السمات التي تحكم ثقافة العمال في بنية انتاج صناعي تحتل فيها انماط الانتاج الصغير والحرفي قسما هاما رغم التطور الهام الذي جد في السنوات الاخيرة على الانتاج الصناعي العرب .

ان طبيعة تطور البرجوازية التجارية الفلسطينية نحو الراسمالية « الكونيالية » ووجود الاستعمار البريطاني بقوات عسكرية واسعة وبسبب احتياجات هذا الوجود لقطاعات انتاجية مختلفة ولخدمات والمؤسسات راسية فقد ادت جملة هذه الاعتبارات الى نمو قطاع عمالي واسع حول النواة العمالية الصناعية ، « الحديدية ، الموانىء ، مصفاة البترول ، قطاع البناء ، المشاريع الحكومية ، مشاريع الجيش البريطاني ، مؤسسات حرفية غير صناعية ، كالمطاعم او المخابز ، عمال زراعيين »(٤) .

ان الطبقة العاملة بقطاعها الصناعي كانت مؤهلة لتطورات نوعية وكمية كبيرة لو لم تقف حكومة الانتداب والمؤسسات الصهيونية عائقا امام التطور البرجوازي العربي .

وقد نمت الطبقة العاملة في القطاعات الصناعية العربية ضمن اطار الظروف المتاحة امام هذه الصناعات التي بلغت اقصى مراحل تطورها اثناء الحرب العالمية الثانية .

وبحكم وجود كافة مستلزمات التطور والاتساع امام العمال الصهاينة ، وتميزهم بالخبرات التقنية والفنية التي تزودوا بها في البلدان الصناعية التي هاجروا منها ، فان هؤلاء العمال كانوا متقدمين على العمال العرب من حيث المهارة والتكيف مع البيئة الصناعية الحديثة .

كما ان هجرة العمال الصهاينة من بلدان ذات خبرات وامكانات صناعية متقدمة وتوظيفهم لهذه الخبرات والامكانات في الصناعة الصهيونية جعلهم ايضا متقدمين على العمال العرب في تسيير وتشغيل المصانع الحديثة .

وذلك بالطبع امر لا يمكن عزلة عن الامكانات والمجالات الواسعة التي اتاحتها المؤسسات الصهيونية وحكومة الانتداب البريطاني امام العمال الصهاينة ، وحرمان العمال العرب من كل مجالات وفرص التعرف والتزود بالخبرات الصناعية الحديثة .

(٤) المصدر نفسه .

كما ان تركيز الحركة الصهيونية على العمال على انهم الوسيلة الاساسية في تحقيق اهدافها السياسية عبر تحقيق العلاقة بين الارض والعمل جعلهم موضع رعاية وتطوير دائم بخلاف العمال العرب الذين اتجت المخططات الصهيونية والبريطانية الى التركيز على ابعادهم عن المهارات وتعريفهم الى اقسى اشكال التخلف والاستغلال والبطالة والتمييز العنصري والطبقي .

وقد عانت الطبقة العاملة مع الفلاحين الاعباء والضغوط اللاانسانية والوحشية القاسية من قبل الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية بشكل يفوق اضعاف ماعانته الطبقات والفئات الاخرى . وكانت من الاهداف الاساسية للحركة الصهيونية في التوجه الى حرمانها من العمل والارض . ونتيجة للاضطهادات والضغوط القومية والطبقية التي عانتها الطبقة العاملة العربية في فلسطين طوال مراحلها فان العلاقة بين النضال السياسي والطبقي كانت في مسيرتها اكثر تلاحما وقوة وبشكل يعبر فيه النضال الطبقي عن نفسه من خلال النضال السياسي كما انها اعطت المشاعر والاهداف القومية اهمية كبيرة في مسيرتها النضالية على انها من اساسيات هذه المسيرة .

المبحث الثالث

لمحة عن الواقع الاقتصادي

كما هو حال بقية اقطار الوطن العربي فان فلسطين كانت قبل تعرفها على مظاهر الثورة الصناعية الاوربية تعيش العلاقات الانتاجية الزراعية ، والعلاقات الانتاجية الحرفية .

وكان سكان فلسطين خلال الحكم العثماني ينقسمون الى الحضر وهم سكان المدن بعدد « ٢٦٤٫٠٠٠ » وهم يتألفون من اشباه الاقطاعيين والاغوات وموظفي الدولة وتوابعهم والتجار والحرفيين والعمال ، ومن الفلاحين بعدد « ٤٣٠٫٠٠٠ » وقرابة « ٦٠٫٠٠٠ » من البدو(١) .

وعلى صعيد العلاقات الانتاجية والاجتماعية في المناطق الزراعية فان فترة الحكم العثماني شهدت وجود فئة من كبار الاقطاعيين وفئة متوسطي وصغار الملاك اضافة الى وجود نسبة كبيرة من الفلاحين الذين لايملكون ارضا تخصهم ونسبة اخرى تملك ارضا غير كافية لسد احتياجاتها المادية(٢) . وبسبب ضعف السيطرة المركزية للدولة العثمانية على فلسطين وانعزال المناطق عن بعضها بسبب ضعف المواصلات ، ومن اجل كسب رؤساء العشائر فقد اعتمدت السلطة على هؤلاء الرؤساء في حكم القرى ، وفي استحصال الضرائب من الفلاحين ، وجلبهم للخدمة في الجيش ، وظل هذا الوضع سائدا لحد العقد الرابع من القرن الماضي .

وقد بدأت الحكومة العثمانية بتغيير هذا الوضع عام ١٨٣٩ نتيجة تأثرها بالحضارة الاوربية وضغط الدول الاوربية عليها حيث الغت الاقطاع التقليدي كوسيط لها .

وقامت بسن العديد من القوانين الهادفة الى فرض ضرائب عديدة على الانتاج الزراعي كضريبة الملك وضريبة الانتاج الزراعي ، وضريبة الجمال والاغنام ، وضرائب اخرى على الانتاج الحرفي والبناء .

كما انها لجأت ايضا الى تحديد ملكية الارض للحصول على الضرائب .

---

(١) المقاومة العربية في فلسطين ـ ناجي علوش ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٥ ـ ص٨ ـ ٩ .

(٢) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ـ عنان العامري منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ ١٩٧٤ ـ ص٥٩ .

وبسبب جهل الفلاحين بالقوانين وعدم قدرتهم على دفع الضرائب واعتماد السلطة العثمانية على العوائل الوجيهة في السلك العسكري والاداري ، فقد استغل ابناء هذه العوائل الوضع الناجم عن التغييرات الجديدة فقاموا بتسجيل اراض كبيرة باسمائهم . والغاء حقوق الفلاحين فيها(٢) .

وعلى الصعيد الصناعي فأن فلسطين في العهد العثماني كانت كغيرها من اقطار الوطن العربي تعتمد الصناعات الحرفية المرتكزة على الانتاج الزراعي كمادة خام لها ، وكانت هذه الصناعات الحرفية محدودة على الطوائف الحرفية التي تمارسها ، كما ان هذه الطوائف كانت اقرب الى التجمعات العائلية منها الى التجمعات الصناعية . وتتكون هذه الطوائف من المعلمين والصناع والصبيان ، كما انها كانت تستخدم وسائل انتاج بدائية لاتمتلك الاختصاصات المتعددة في انتاج السلعة الواحدة وانما تنتج بضائعها بدون المرور بعمليات انتاجية متعددة وباساليب يدوية .

وقد بلغت المصانع في احصائية تعود لعام ١٩١٨ بحدود «١٢٣٦» مصنعا للمعادن والصباغة والنسيج والملابس والمأكولات والصناعات الكيمياوية والورق والطباعة والجلود والخشب والطوب .. الخ .

وكانت اهم المدن التيتتركز فيها هذه الصناعات :ـ

القدس ١٦٧ مصنعا ، يافا ١١٩ ، حيفا ٨٢ . كما انها كانت جميعها بيد العرب باستثناء صناعة الخمور التي كانت بيد اليهود ، وقد ادخلت هذه الصناعة الى فلسطين عام ١٨٨٥(٤) .

وقد شهدت مرحلة ماقبل الحرب العالمية الاولى البوادر لدخول الالات الحديثة الى فلسطين مما ادى الى « بعض التطور ، فقد استوردت بعض الالات من اوربا لتبدأ حركة صناعات استهلاكية خفيفة كالالبسة والاغذية والصابون ، وكان من المصانع الهامة التي دخلت البلاد ثلاثة مصانع للماكينات اثنان منها في حيفا . لتزويد البيارات بما تحتاج اليه من ادوات الضخ .

وكانت الطواحين التي تدار بالماء او بالهواء منتشرة في البلاد ، ولكن

(٢) الريف الفلسطيني ـ الحرب العالمية الاولى ـ نبيل بدران ـ شؤون فلسطينية اذار ١٩٧٢ .

(٤) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ـ ص١٠٤ .

الطواحين الالية اخذت تزداد ، حتى كان منها اثنتا عشرة طاحونة في يافا سنة ١٩١٢ وخمس في غزة .

وكانت في البلاد مائتان من معاصر الزيتون ، اما المصابن فكان في نابلس وحدها ثلاثون منها ، حتى ان زيت البلاد كان لايكفيها في بعض السنين ، فيتم الاستيراد من الخارج ، وكان هناك اربعون مصنعا لعصر السمسم واستخراج السيرج والطحينة منه .

وكانت هذه « الصناعات » شأن كل البلاد المتخلفة مرتبطة بالزراعة كليا ، ومكملة لها وتستخدم في الغالب مواد مستخرجة محليا .

ولم تكن نسبة الذين يعيشون على الصناعات والحرف تزيد عن «١٠» بالمائة في احسن الاحوال مع انها على الارجح كانت اقل من ذلك وتتراوح بين ٥ بالمائة و ١٠ بالمائة(٥) »

وقد كانت هذه التطورات محدودة بحكم انها لم تعد الى تغيير كبير في العلاقات والانماط الانتاجية السائدة ، كما انها لم تعد الى تغيير كبير في علاقة السكان بالاساليب الانتاجية الحديثة .

وقد حصلت التطورات الهامة والاساسية في مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين بعد احتلالها ، كما ان هذه المرحلة شهدت تنفيذ المخططات الصهيونية والبريطانية على نطاق واسع لحساب اقامة الكيان الصهيوني كهدف اساس لها .

وقد اتجهت الحكومة البريطانية بعد احتلالها فلسطين الى تحريك الاقتصاد وفق متطلبات ترسيخ وجودها العسكري والاقتصادي والسياسي ، وتنفيذ المخططات السياسية الصهيونية .

ان الحركة الصهيونية بدات قبل الاحتلال البريطاني بايجاد مواقع اقتصادية على طريق تحقيق اهدافها السياسية ، فبدأت منذ عام ١٨٨٣ بارسال الموجة الاولى من المهاجرين التي قدمت بحوالي ٢٠ او ٣٠ الف مهاجر يهودي الى فلسطين الذين قاموا بدورهم باقامة المستعمرات الصهيونية الاولى .

ومع ان الصهاينة استطاعوا رفع عدد اليهود من «٢٣» الف عام ١٨٨٠ الى حوالي الى حوالي «٨٥» الف عام ١٩١٣ «٢٦» الا ان التغييرات

(٥) المقاومة العربية في فلسطين ص١٠

(٦) الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة ـ الياس سعد ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٦٩ .

الاقتصادية والسياسية للهجرة لاتقاس بمستوى ماكانت عليه خلال فترة الانتداب البريطاني التي وصلت بها الى الاهداف الموضوعة من اجلها .

فبعد الاحتلال عمدت الحكومة البريطانية الى اعطاء الصهاينة حق التصرف بالاراضي الاميرية كماشرعت القوانين التي تخـول المندوب السامي اصدار اوامر بتحويل الاراضي من صنف اخر لتسجيلها باسماء اشخاص ومؤسسات صهيونية .

واضافة الى ذلك فقد عمل المندوب السامي وهو شخص صهيوني ايضا بالغاء جميع القوانين العثمانية التي كانت تمنع اليهود من امتلاك الاموال غير المنقولة في فلسطين واستبدالها بقوانين جديدة تسـاعد الصهاينة على تحقيق اهدافهم .

وفيما ساعدت الحكومة البريطانية الصهاينة على شـراء اراض واسعة تعود لعائلات غير فلسطينية ، فانها ايضا اغلقت المصرف الزراعي العثماني ، وهو المصرف الوحيد الذي كان يعتمده المزارعون في ادارة اعمالهم مما اضطرهم الى الاقتراض من الشـركات الصهيونية ولان المزارعين لايستطيعون ايفاء القروض بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم فانهم يضطرون الى ترك اراضيهم تحت ضغط الحكومة البريطانية والصهاينة .

كما ان الحكومة البريطانية قامت ايضا بالاستيلاء على الغابات والاراضي المتروكة ، وتسجيل قسم كبير من الارض باسم الدولة او تحت ستار الصالح العام ونقلها الى ملكية المؤسسات الصهيونية(٧) .

واضافة الى ذلك فقد قامت سلطات الانتداب البريطاني باعطاء امتيازات المشاريع الكبيرة للمؤسسات الصهيونية ، ومنها امتياز شـركة الكهرباء الفلسطينية الذي جعل المياه والكهرباء حصرا على هذه المؤسسات اضافة الى اعفائها من الضرائب ، وامتياز استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت(٨) .

وقد ادت هذه الاجراءات الى توسيع امتلاك الارض الفلسطينية للمؤسسات الصهيونية ولسيطرتها على موارد الثروة في فلسطين اضافة

---

(٧) مجلة مركز الدراسات الفلسطينية – المجلد الرابع – العدد الثالث كانون الاول ١٩٧٥ .

(٨) سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين ايام الانتداب – عماد الجادر شؤون فلسطينية – عدد – ٥٥ اذار ١٩٧٦ .

الى امتلاكها مستلزمات السيطرة على التطور الزراعي والصناعي لخدمة اهدافها السياسية والحيلولة دون تطور الاقتصاد العربي .

ونتيجة لذلك اتسعت القاعدة الصناعية والزراعية الصهيونية في فلسطين مركزة في اخصب الاراضي واكثرها اهميـة من الناحيـة الستراتيجية السياسية .

وفيما يؤكد احد اعضاء الوكالة اليهودية بان الصهاينة قـد استطاعوا عام ١٩٤٢ امتلاك «١٨٠٠» مشروع صناعي كلفت ١٤ مليونا من الجنيهات(٩) . فان المصادر العربية ترفع هذا الرقم الى ١٩٠٧ مشروع. يبلغ انتاجها ٦٧٩ر٠٤٠ر٢٩ جنيها ، مقابل ٦٥٨ر٢٢٢ر٥ جنيها مجموع انتاج المصانع العربية(١٠) .

ويرجع ذلك الى سيطرة الصهاينة على اهم الصناعات الاساسية في البلاد والمواد الخام للصناعة ، وادخالهم الالة الحديثة بشكل واسع لمصانعهم وحصولهم على كافة الامتيازات والمساعدات اللازمة لتحقيق قيام المرتكزات الاقتصادية لاهدافهم السياسية من قبل الحكومـة البريطانية .

وقد ادت هذه الامتيازات والمساعدات الى خلخلة الاقتصاد العربي الفلسطيني لصالح الاهداف والمخططات الصهيونية وتحطيم الاقتصـاد العربي في فلسطين .

---

(٩) المصدر نفسـه .

(١٠) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني .

المبحث الرابع

شيء عن أوضاع العمال العرب

اذا كانت الطبقة العاملة العربية في جميع اقطارها قد عاشت وأبان الاحتلال الاستعماري لهذه الاقطار مظاهر البؤس والاضطهاد والاستغلال الحادة والقاسية ، فان هذه الطبقة عاشت في فلسطين هذه المظاهر والاوضاع بشكل اكثر حدة وبؤسا .

وقد واجهت الطبقة العاملة قوى وجهات متعددة ، وذات امكانات كبيرة موجهة ضدها ، ومن اجل حرمانها من ابسط مقومات الحياة والعمل ، وبالتالي دفعها الى هجرة فلسطين .

وكانت حكومة الانتداب البريطاني تقف الى جانب المؤسسات الصهيونية في تنفيذ خططها الموجهة ضد العمال العرب واحاطتهم باقسى اشكال البطالة والاستغلال والتمييز العنصري .

ولم تواجه الطبقة العاملة العربية الحكومة البريطانية والمؤسسات الصهيونية فقط ، وانما واجهت ايضا الحركة العمالية الصهيونية وضعف المؤسسات السياسية المدافعة عنها .

كما ان الطبقة العاملة العربية في الوقت الذي كانت فيه تعاني البطالة ، فانها كانت تتسع بسبب انضمام الاعداد الكبيرة من الفلاحين اليها الذين يضطرون الى ترك ارضهم بعد اغتصابها من قبل سلطة الانتداب والمؤسسات الصهيونية .

ومن الاساليب التي استخدمتها سلطة الانتداب والمؤسسات الصهيونية ضد العمال العرب التوجه نحو احتلال مواقعهم في عملهم واستبدالهم بالعمال الصهاينة بتنفيذ سياسة تهويد العمل او العمل العبري .

وتعني هذه السياسة حصر العمل باليهود فقط ، والحيلولة دون استخدام العمال العرب .

وقد وضعت المؤسسات الصهيونية الكثير من القيود على تشغيل العمال العرب فيما هيأت جميع مستلزمات تشغيل العمال الصهاينة .

كما انها هيأت العمال الصهاينة ضد الطبقة العاملة العربية وكان « شعار العمل اليهودي هو معادل لشعار الانتاج اليهودي » وهي الشعارات

التي تهدف الى الترويج لبيع منتجات الاقتصاد الصهيوني في القطاع اليهودي على حساب الانتاج العربي وللاضرار به ، لانه كان منافسه باسعار كلفته المربحة ، ولكن كما ان العمل اليهودي يعني عمليا طرد اليد العاملة العربية من المشاريع اليهودية فان الانتاج اليهودي يترجم نفسه في الحياة اليومية بالمقاطعة المنظمة للبضائع العربية ، لذلك ونتيجة لهذه السياسة ، فان مجرد اشاعة في عام ١٩٤٤ مثلا بان احد المكاتب اليهودية قد استخدم بعض العمال العرب كثيرما نشاهد تجمعا يهوديا يعد بالاف المتظاهرين ، ويجد الفلاح العربي ذات المقاومة اذا ماتحدى المقاطعة اليهودية وحاول بيع منتجاته الزراعية في السوق اليهودية ويطرد من هناك بعنف(١) »ولم تقتصر خطة وسياسة « العمل اليهودي » على حدود المؤسسات والمصانع الصهيونية ، وانما كانت تمتد الى المؤسسات الحكومية والقطاعات الخدمية ايضا .

وقد استهدفت المؤسسات من تنفيذ سياسة « العمل اليهودي او العبري » .

الاهداف التالية :-

١ – الحيلولة دون قيام منافسة بين العمال العرب والعمال الصهاينة بسبب ان قيامها يعود الى تفضيل العمال العرب لرخص اجورهم مقارنة باجور العمال الصهاينة .

٢ – ايجاد اعمال للمهاجرين الجدد من العمال الصهاينة ، وعدم تركهم يعانون مشكلة البحث عن العمل عند وصولهم الى فلسطين .

٣ – عدم اتاحة فرص العمل امام العمال العرب ، لان هذه الفرص من شأنها زيادة تمسكهم بالارض ومساهمتهم في دعم الاقتصاد العربي وصموده ازاء المخططات والاهداف الصهيونية .

٤ – والهدف الاكثر مركزية ، تحقيق العلاقة بين عنصري الارض والعمل لحساب الاهداف السياسية الصهيونية .

٥ – ان اعطاء امتيازات خاصة للعمال المهاجرين الى فلسطين من شأنه ان يعزز فيهم فكرة البقاء فيها ويشجع العمال اليهود على الهجرة اليها .

ولم تقف سياسة التمييز العنصري على العمل وانماهي شملت الاجور ايضا ، حيث كان متوسط الدخل للفرد قد وصل عام ١٩٤٤ الى

(١) الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها – عمار الطالبي – مجلة الهدف – عدد ٦٧٦ – تشرين الثاني ١٩٧٢ .

٣٠٠ جنيه فلسطيني عند اليهود مقابل ١٦٥ جنيها فقط عند العرب ، وفي عام ١٩٤٦ كان النجار العربي يكسب ٨٥٠ مليما في اليوم بينما النجار المهاجر من اوربا الى فلسطين يكسب «١١٠٠» مليم(٢) .

« ومن احصاء حكومي للاجور اليومية في الصناعات العربية واليهودية كما هو عام ١٩٣٧ نلاحظ ان زيادة اجور العمال اليهود على العمال العرب كانت بنسبة ١٤٥ر٦ ٪ كمعدل عام وكانت في بعض الصناعات تصل الزيادة الى ٣، ٤٣٣ ٪ وبعضها الى ٣ر٣٣٣ ٪ وبعضها الى ٨ر٢٤٧ ٪ غير ان هذا التفاوت في الاجور بين العمال العرب والعمال اليهود الراجح لصالح الاخيرين ، لايتجه نحو التعادل ونحو الثبات ، بل هو يسير معودا باتجاه زيادة حدة التفاوت ، ففي عام ١٩٤٢ كانت نسبة اجور العامل اليهودي للعامل العربي ٢٠٧ ٪(٣) » .

وكانت الحركة الصهيونية ذاتها تعمل على تصعيد هذا التمييز للحيلولة دون ارتفاع مستوى العمال العرب الى مستوى العمال الصهاينة ومن اجل تمييز العامل الصهيوني بما يعزز ارتباطه باهدافها ومخططاتها .

وكانت الحركة الصهيونية بما تحصل عليه من مساعدات من الدول الاستعمارية والمؤسسات المرتبطة بها من اموال تعمل على ان يكون اجر العمال الصهاينة اعلى من انتاجيتهم ، كما انها كانت توفر لهم جميع الضمانات الاجتماعية التي كان العمال العرب محرومين منها .

واضافة الى ذلك فان العمال العرب في الوقت الذي كانوا يتجهون فيه نحو الاتساع فان نسبتهم هبطت من ٨ بالمائة الى ٦ بالمائة مابين ١٩٣٦ و ١٩٤٥ في حين ارتفعت نسبة العمال اليهود من ١٧ بالمائة الى ٢٧ بالمائة في القطاع الصناعي والحرف(٤) .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية تمتلك من المدارس العمالية فان العمال العرب كانوا يواجهون المخططات التي تستهدف حرمانهم من المهارة والتعليم والضمانات .

وكان قطاعا كبير من العمال يعيش في مساكن واكواخ غاية في السوء دون اي لون من الوان الضمانات ، كما كانت تصل ساعات عملهم الى

---

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة – هاني حوراني عدد – ٥ – تشرين الثاني ١٩٧١ .

(٤) دليل القضية الفلسطينية – ابراهيم العابد – منظمة التحرير – مركز الابحاث بيروت – ١٩٦٩ ص٦٠ .

حوالي ٨٤ ساعة اسبوعيا ، فيما كان العمال الصهاينة(٥) يحصلون بمجرد وصولهم فلسطين على المساكن اللائقة والضمانات التي تفوق ما كانوا يحصلون عليه في البلدان التي كانوا يعيشون فيها قبل الهجرة .

وباختصار : فان الاوضاع العمالية العربية كانت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين تتصف بكل مظاهر البؤس والتمييز العنصري والطبقي ، ولذلك فان هذه الاوضاع كانت من العوامل الاساسية في نضال الطبقة العاملة العربية ضد المخططات الصهيونية .

---

(٥) المصدر الاسبق .

المبحث الخامس

العمال والتنظيم النقابي

كما هو الحال في الاقطار العربية الاخرى فان التنظيمات المهنية التي كانت سائدة في فلسطين قبل ظهور تأثيرات وانعكاسات الثورة الصناعية في الوطن العربي ، هي تنظيمات الطوائف الحرفية .

وكانت هذه الطوائف تجمع بين العمال وارباب العمل في اطارها التنظيمي ، كما كانت ترتكز الى الافكار والتوجهات الدينية والمهنية في المحافظة على تماسكها والحيلولة دون تفكك تنظيمها .

وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وظهور التجمعات العمالية الكبيرة في منشآت وقطاعات قوات الاحتلال ، واتساع حجم التفاوت بين العمال وارباب العمل ، وتأثر العمال بالحركات النقابية العربية والعالمية ، والتطور بشعور العمال باهمية وجود تنظيم نقابي خاص بهم ومستقل عن التنظيمات النقابية الصهيونية ، فقد ظهرت اولى الاشكال التنظيمية العمالية العربية في بداية العقد الثالث من القرن العشرين ولم يكن من السهل انذاك انشاء نقابات عمالية قادرة على وضع العمال بمستوى ممارسة دورهم في مواجهة التحديات والمؤامرات الصهيونية والامبريالية ، ذلك لان الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت مشدودة الى بذورها الريفية والحرفية اكثر من انشدادها الى التطورات الصناعية الحديثة ، كما انها كانت تفتقد الى العادات والتقاليد النقابية الجديدة .

وضافة الى ذلك فان من العقبات التي كانت تقف دون نشوء هذا التنظيم بصورته المتقدمة قيام اجهزة الانتداب بمنع بعض التنظيمات ، وحجب الترخيصات عنها ، وممارسة سياسة معادية للنقابة العربية خدمة للاهداف الصهيونية ، كما ان سلطة الانتداب كانت تتعامل مع مسألة نشوء نقابات للعمال العرب على انها محاولة لتأسيس حزب وطني عمالي معاد للاحتلال والمخططات الصهيونية(١) .

وكان سبب انعدام الاحزاب والقوى السياسية الملتزمة بقضايا العمال الطبقية والقومية والمستقطبة لثقتهم في النضال من اجل هذه القضايا من ابرز الاسباب التي حالت دون نشوء المنظمات العمالية بصيغها المتقدمة .

ونتيجة لهذه الاسباب فضلا عن انعدام التشريعات الخاصة

(١) فجر الحركة العمالية في فلسطين — افاق عربية — العدد ١٠ حزيران — ١٩٧٦ .

بالعمل النقابي فقد اتجه عمال السكك منذ عام ١٩٢٠ بجمع التبرعات لمساعدة العمال المرضى وعائلات المتوفين من العمال ومساعدة المحتاجين منهم(٢) وقد انحصر هذا التوجه بالعمال العرب تمهيدا لاقامة التنظيم النقابي ، وكتعبير عن حاجة هؤلاء العمال الى اداة تنظيمية معبرة عن وحدة مشاعرهم وتضامنهم .

ونتيجة احتكاك العمال باخوانهم العمال المصريين والعمال الاجانب الذين كانوا يعملون معهم في سكك الحديد وتطور وعيهم بضرورة ايجاد تنظيم نقابي اكثر تقدما وقدرة على استقطاب الطبقة العاملة ، فقد اتجهوا الى الحصول على ترخيص بتأسيس ناد اصبح يحمل اسم نادي العمال العرب بعد تأسيسه . وكان هذا النادي يضم ثلاثين عضوا بقيادة عبدالحميد يحمور الذي اصبح رئيسه مع هيئة تضم عدة اعضاء .

ومن خلال النادي الذي انشأ عام ١٩٢٣ شكل العمال لجنة باسم اللجنة الاخوية لعمال سكك حديد فلسطين ، وانحصر نشاط هذه اللجنة في تقديم العون الى العمال المرضى والمحتاجين وتقديم المساعدات الى عائلات الاعضاء في حالة الوفاة(٣) .

وبايجاد هذه اللجنة توفر للعمال العرب لاول مرة المكان والتنظيم اللذان يمكن من خلالهما بحث شؤون واوضاعهم وتوفير مستلزمات مواجهة مواقف العمال الصهاينة والمنظمات الصهاينة ازاءهم .

وانطلاقا من اللجنة بدأ العمال يعملون بهدف الحصول على التنظيم النقابي الذي يستطيع استيعاب اوسع القطاعات العمالية في فلسطين .

وبالرغم من اعتراف سلطة الانتداب البريطانية على وجود تنظيم نقابي عربي متقدم ، الا ان العمال استفادوا من قانون الجمعيات العثمانية الذي استمر العمل به بعد زوال الحكم التركي عن ارض فلسطين ، ويسمح هذا القانون لسبعة اشخاص فاكثر ان يؤلفوا فيما بينهم جمعية لرعاية مصالح الاعضاء المنتسبين اليها ، على ان لاتتدخل في الشؤون الدينية والسياسية وعلى ان تقتصر على النشاطات المادية والثقافية والاجتماعية .

وعلى اساس هذا القانون تقدم عبدالحميد يحمور وبعض زملائه من اعضاء اللجنة الاخوية لعمال سكك حديد فلسطين الى سلطات الانتداب

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الثقافة العمالية ودورها في التوعية الوطنية والقومية المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل — بغداد — ١٩٧٨ ص٦٦ .

باشعار تأليف «جمعية العمال العربية الفلسطينية» التي كان مقرها في حيفا ، وكانت انذاك مدينة صناعية ومركز تكرير البترول ، كما كانت تضم تجمعات عمالية كبيرة(٤) .

وقد كلف يحمور وزملاؤه المحامي محمود ماضي لصياغة نظام الجمعية التي جوبهت بمعارضة ومماطلة ، لان حكومة الانتداب كانت ضد اي نوع من التنظيمات العمالية لشعب فلسطين .

وبعد الحاح واصرار ومراجعات متعددة استمرت سنة ونصف استطاع الاعضاء المؤسسون ان يأخذوا ترخيصا رسميا بانشاء الجمعية في «٢١» من شهر اذار ١٩٢٥ ، وكانت امكاناتها المالية قليلة جدا ، اذ لم يكن لديها عدد كبير من الاعضاء ، وكان عدد اعضائها بحدود ثلاثين عضوا. ولم يكن هناك احد من الاعضاء متفرغ لاعمال الجمعية ، وانما كان العمل موزعا على الجميع ويتم انجازه بعد الدوام(٥) .

وعندما حصل رواد الحركة النقابية على الترخيص بالعمل لجمعية العمال العربية الفلسطينية اصدرت بيانا موجها الى العمال العرب في فلسطين تدعوهم فيه للانضمام اليها ، وقد كتب هذا البيان الشهيد عزالدين القسام الذي كان اول من دعا ومارس الكفاح المسلح في فلسطين ضد الاستعمار الصهيوني والاحتلال البريطاني .

وقد نص النظام الاساسي لجمعية العمال العربية على :ـ

* ايجاد مركز رئيسي ترتبط به جميع فروع الجمعية في فلسطين.
* تنظيم حركة العمال للوصول الى مافيه خير لهم عمليا وادبيا واقتصاديا .
* تعميم فروع الجمعية في فلسطين .
* الاشراف على الفروع التابعة لها .
* الدفاع عن مصالح العمال .
* السعي لايجاد تشريع خاص للعمال ازاء اصحاب رؤوس الاموال والمصالح وارباب العمل بتحديد ساعات العمل وتعديل الاجور ، وترتيب المعاشات والمكافآت ، والاعانات في حالة العطل والعجز او الاصابة ومنح الاجازات والعلاوات ، ووضع انظمة الترفيعات واعداد الوسائل لتسهيل

---

(٤) المصدر الاسبق .

(٥) شؤون فلسطينية رقم ١٦ ـ كانون الاول ـ ١٩٧٢ ـ لقاء مع النقابيين الفلسطينيين القدامى .

سكناهم وتعلم ابنائهم ووقاية صحتهم ، بشرط ان تكون لكل اعمالها ضمن دائرة القانون والنظام ، وان لاتتناول الامور الدينية والسياسية(٦) .

ووفقا للقانون الذي اجيزت بموجبه الجمعية فان تنظيمها كان يعتمد على الاسس التالية :ـ

١ ـ الهيئة التأسيسية التي حصلت على الترخيص عليها ان تدعو الهيئة العامة للاجتماع بعد ستة اشهر من تأريخ الترخيص لاجراء انتخابات جديدة .

٢ ـ تتكون الهيئة العامة من كل عضو انتسب للجمعية بغض النظر عن مهنته .

٣ ـ للهيئة الادارية حق الدفاع عن بعض اعضاء الجمعية افرادا وجماعات والتقاضي والتحدث باسمهم ، وانتداب من تراه مناسبا لذلك.

وبموجب هذا الحق كانت الهيئة الادارية تقوم بالاتصال بالشركات واصحاب الاعمال والدوائر من اجل حل الخلافات العامة والشخصية لاعضائها ، واستقطاب المزيد من العمال لها .

ولما كان التنظيم النقابي للمهنة الواحدة او المنشأة الواحدة فقد افاد هذا الاسلوب في تجميع اكبر عدد من العمال ومن مهن مختلفة في تنظيم واحد ، ووحد بينهم ، واصبح كل منهم داعية في صفوف العمال لدفعهم للانخراط في الجمعية .

واضافة الى ذلك فان هذا الاسلوب جنب الجمعية مواجهة اصحاب الاعمال اثناء المطالبة بحقوق العمال او عندما يتفاقم الخلاف مع احدهم ، حيث اصبح بامكانها ان تنتدب عمال المنشآت نفسها للدفاع عن حقوقهم او التحدث باسمها(٧) .

ان جمعية العمال العربية الفلسطينية تتماثل في مرتكزاتها القانونية مع منظمات عمالية عربية اخرى في العراق مثل «جمعية اصحاب الصنائع» و «جمعية عمال المطابع» في لبنان و «جمعية الصنائع والحرف اليدوية» في مصر . وكل هذه الجمعيات انشأت في مرحلةواحدة وضمت عمالا من مهن ومواقع عمل مختلفة اضافة الى بعض الحرفيين ، كما تطورت فيما بعد الى تنظيمات اكثر ارتباطا بالطبقة العاملة وتمثيلا لها .

---

(٦) فجر الحركة العمالية .

(٧) مذكرات صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ـ ص١٤ .

ومن سلبيات هذا الاسلوب التنظيمي في فلسطين انه يتيح المجال لان يتسلل الى قيادة الحركة العمالية اشخاص من خارجها ، وبالتالي اخضاعها لمصلحة اصحاب الاعمال وامكانية تجميدها وافقادها فاعليتها(٨)

وفي رأي بعض المؤرخين ان جمعية العمال العربية الفلسطينية رغم بطء مسيرتها ، التي افتقدت الى خبرة نقابية وتنظيمية مناسبة ، فقد لعبت دورا سياسيا هاما في مقاومة الصهيونية والاستعمار «سياسة الانتداب» وحاولت اصدار جريدة باسم العمال العرب تحت اسم جريدة العامل العربي» غير انها لم تستمر(٩) كما انها مارست دورها في تثقيف العمال وفي مكافحة الامية بين صفوفهم .

وقد اتجهت الجمعية في بداياتها للنضال على عدة محاور ، فركزت على النضالات المطلبية بهدف استقطاب العمال لها واجبار اصحاب العمل للاعتراف على انها الممثل الشرعي للعمال العرب ، اضافة الى تركيزها على التوسع وفتح فروع لها في مواقععمل اخرىاضافة لسكك حديدفلسطين .

ومع ان الجمعية كانت تمارس عملها في فترة شهدت عجز القيادات والطبقات الاقطاعية والبرجوازية وفشلها في قيادة النضال ضد الاستعمار والصهيونية الا ان هذه الطبقات والقيادات كانت متمسكة بسيطرتها على حركة الجماهير مما جعلها تقف ضد نشوء الجمعية ، فضلا عن مواجهة الجمعية للصهيونية ولسلطة الانتداب في نضالها الطبقي والقومي .

وقد دخلت الجمعية في صراعات مباشرة وغير متكافئة مع الهستدروت «المنظمة العمالية الصهيونية» بسبب محاولته الحيلولة دون نشوء تنظيم للعمال العرب ، ومحاولته الظهور بمظهر التنظيم الممثل لجميع العمال لايهام الرأي العالمي بحق الحركة الصهيونية في اهدافها السياسية(١٠) .

ورغم تعدد الجهات التي كانت تقف ضد الجمعية فانها بهويتها القومية وبقيادتها النضالات الاضرابية من اجل حقوق العمال استطاعت ان تفرض وجودها ، وان تتسع كثيرا لتصبح لها فروعا لعمال المخابز وشركات الدخان والكبريت والسواقين والبناء والمحاجر وعمال البلدية(١١)

(٨) المصدر نفسه ـ ص١٤ .

(٩) شؤون فلسطينية ـ رقم ٥ ـ تشرين الثاني ١٩٧١ ـ ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب .

(١٠) مذكرات صالح .. ص٤ .

(١١) المصدر الاسبق .

وبذلك اصبحت جمعية العمال العربية الفلسطينية على الرغم من القيود القانونية والسياسية المفروضة عليها ، المنظمة العمالية الاكثر تمثيلا لمصالح وحقوق الطبقة العاملة العربية كما انها اصبحت موضع ثقة واحترام العمال لها مما اصبح بامكانها ان تحقق لمسيرتها تطورا يعزز وجودها ، ويجعلها اكثر وضوحا وتعبيرا عن هويتها القومية والطبقية .

ولم تخل مسيرة الجمعية من الجمود وضعف العمل ، حيث انها بعد مرور سنوات قليلة على قيامها اخذ نشاطها في الفتور والانحسار ، وتناقص عدد اعضائها من «٣٠٠» عضوا غداة قيامها الى ٩٠ بعد اقل من ٣٦ شهرا على قيامها .

وجاء هذا الانحسار في النشاط النقابي موازيا للتراجع في النشاط السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية والذي استمر الى ما قبل العشرينات حين وضعت هبة اب١٩٢٩ حدا لهذا التراجع السياسي واقتنعت الجماهير العربية الفلسطينية من خلال هذه الهبة بعقم الاساليب «الكفاحية» التي فرضتها قيادة الحركة الوطنية على الحركة «عرائض ، وفود ، مظاهرات سلمية» .

كما ان اطلاق القوات البريطانية النار على المتظاهرين في هذه الهبة عزز قناعة الجماهير بالتحالف البريطاني الصهيوني ، وزاد من وعيها بخطورة من وعيها بخطورة هذا التحالف ، وضرورة مواجهته(١٢) ومن اجل ان تمارس الطبقة العاملة مسؤوليتها تجاه هذا التحالف ، ومعالجة وضع جمعية العمال العربية الفلسطينية عقد المؤتمر الاول للجمعية فيما بين ١١ و ١٢ كانون الثاني ١٩٣٠ في مدينة حيفا .

ويبدو ان هذا المؤتمر كان موضع اختلافات بين القيادات النقابية ذات الاتجاه القومي والقيادات النقابية الشيوعية .

وحسب المصادر التأريخية الماركسية فان المؤتمر كان يضم ممثلين عن البرجوازية والعناصر القومية التي تطلق عليها هذه المصادر اسم «الاصلاحية» والعناصر الشيوعية . ويقول احد هذه المصادر : انه اثناء النقاشات قدم احد المندوبين الشيوعيين تقريرا سياسيا تطرق فيه لانتفاضة اب الثورية ، بيد ان التقرير سحب ولم يناقش ، حيث صوت «٣٥»مندوبا مع سحبه و «٢٢» ضده من اصل «٦١» مندوبا .

كما يقول هذا المصدر بان ممثلي البرجوازية وقفوا ضد طلب

(١٢) فجر الحركة العمالية .

المندوب الشيوعي بتحديد يوم العمل بثماني ساعات ، كما ان العناصر «الاصلاحية» وقفت ضد فكرة اصدار جريدة عمالية مركزية(١٢) .

ولاشك ان هذه الاقوال مبالغ فيها ، وهي تتعارض مع الكثير من المصادر الاخرى التي تؤكد على ان العناصر العمالية القومية هي العناصر القيادية للحركة العمالية العربية .

ثم ان المؤتمر كان يضم ممثلي العمال وليس ممثلي البرجوازية ، كما انه في الاساس مؤتمر عمالي وليس مؤتمرا للبرجوازية ، وقد جاء تعبيرا عن رغبة الطبقة العاملة الفلسطينية في التحرر من القهر والوصاية، ان مقدمة الكراس الذي اصدرته هيئة مؤتمر العمال العرب الاول تؤكد ان طبقة العمال قد استيقظت وابتدأت التخلص من تأثير الذوات الذين استثمروها لدرجة فظيعة .

وقد اشارت كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الى ان المؤتمرات الوطنية العديدة التي انعقدت في العامين ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ «المؤتمر الوطني السابع و مؤتمر الطلاب ، مؤتمر المراة ، مؤتمر التجار ، مؤتمر القرويين» لم تعط مشاكل العمال ادنى اهتمام مما دفع الطبقة العاملة الى عقد هذا المؤتمر لبحث شؤنها .

وبناء على الدعوة الموجهة في الصحف من قبل جمعية العمال العربية الفلسطينية بعقد مؤتمر العمال العرب الاول ، تقاطر مندوبو العمال العرب الفلسطينيين من كافة ارجاء البلاد «حيفا ، القدس ، يافا ، عكا ، الناصرة ، شفاعمر و سورية» وبلغ عددهم ٦١ مندوبا يمثلون «٣٠٢٠» عاملا وابتدأ المؤتمر اعماله بالوقوف دقيقتين حدادا على ارواح الشهداء العمال(١٤) .

وكان جدول اعمال المؤتمر يتضمن النقاط الثلاث التالية :

١ ــ تقرير عن اوضاع الطبقة العاملة العالمية وعن اوضاع العمال العرب في فلسطين .

٢ ــ مناقشات عامة واقتراحات .

٣انتخاب لجنة مركزية جديدة(١٥) .

---

(١٣) شؤون فلسطينية ــ ٥٠ و ٥١ ــ تشرين الثاني ١٩٧٥ مؤتمر العمال العرب الاول ــ ماهر الشريف .

(١٤) فجر الحركة العمالية .

(١٥) المصدر الاسبق .

ومع ان المؤتمر كان يضم بعض العناصر ذات الاتجاهات السياسية المتفاوته ، الا انه لم يسمح بسيطرة هذه الاتجاهات على مساره والمحافظة على استقلاليته بهدف توحيد العمال باتجاه الاهداف القومية والطبقية . كما ان المؤتمر حاول ان يكون مستوعبا لجميع المشكلات العمالية على مستوى المهنة او المدينة .

ولذلك حرص على ان يتجسد هذا المستوى في تنظيمه ، حيث تم انتخاب مكتب رئاسة المؤتمر فحاز على اكثرية الاصوات : محمد علي قليلات «سكة حديد» رئيسا ، طاهر فرحي «عامل بناء في يافا» نائبا للرئيس ، عبد سليم حيمور ورشاد غربية ــ سكرتيرين للمؤتمر(١٦) .

كما ان المؤتمر اتجه الى فسح الفرص امام مندوبي العمال للتحدث عن مشكلات عمال قطاعاتهم فعرض صادق الجراح مطالب عمال سكة الحديد التي حصرها في: ١ ــ زيادة الاجور ، ٢ ــ مصنع محب لايؤذينا برده ولاحره ، ٣ ــ معاملة حسنة . وعرض فضل غزاوي مطالب عمال الدهانة التي انحصرت ، : زيادة الاجور ، وتخفيض ساعات العمل الى ثماني ساعات بدلا من خمسة عشر ساعة ، والتعويض عن الاصابة .

اما عامل سكة الحديد عبر سليم حيمور فشمل بالمطالب التي قدمها كل فئات العمال ، وحصر هذه المطالب في مطالبة الحكومة بما يلي :

ــ سن قانون لحماية العامل .

ــ تخفيض ساعات العمل الى ثماني ساعات .

ــ تشغيل العمال في مصالح الحكومة مع مراعاة النسبة العددية لسكان البلاد «عرب ويهود» .

ــ سن قانون لحماية العمال صفار السن .

ــ افتتاح مدارس مجانية لتعليم ابناء العمال .

ــ افتتاح عيادة طبية مجانية .

ــ لفت نظر الحكومة الى غلاء المعيشة .

ــ وضع ضريبة على الالبسة والاحذية والموبيليا الواردة من الخارج .

ــ سن قانون لحماية العامل والمزارع(١٧) .

ان هذه الامثلة من المطاليب العمالية تدل على ان العمال العرب في

---

(١٦) فجر الحركة العمالية .

(١٧) المصدر نفسه .

فلسطين كانوا يعيشون ضغط المشكلات الطبقية على انهـا التعبير عن التناقضات والضغوط السياسية القائمة انذاك .

ولذلك فان المؤتمر في بلورته لقراراته وتوصياته عمل على ان يضع المشكلات الطبقية ضمن اطارها السياسي ، وان تكون تعبيرا عن هويتـه القومية .

وقد حاول المؤتمر ان يجعل من التنظيم النقابي الاداة التي يجد فيها العمال الضمانات الاجتماعية والثقافية .

وكما هو الحال في تنظيم المؤتمر ذاته فان المؤتمر جعل تنظيـم جمعية العمال قائما على اساس تمثيل الطبقة العاملة من حيث الموقع الجغرافي ومواقع العمل ، حيث انتهى :ـ

بان اقر باجماع الاراء انتخاب لجنة مركزية من بين اعضاء المؤتمر ، تضم احد عشر عضوا وتم انتخاب كل من : محمد علي قليلات ، عبدسليم حيمور ، كامل عودة «عن حيفا» ، الشيخ صالح اللفتاوي ، مصطفى ابو زيد «عن القدس وقراها» ، عبدالرزاق عرفات ، رضا الحلو «عن يافا» ، حنا معيوف «عن الناصرة» متي بحوث «عن شفاعمرو» ونمـر العيس «عن عكا» مصباح مبارك «عن اللد» ، كما تقرر ان تنتخب اللجنة مكتبا من ثلاثة اعضاء : سكرتير وسكرتير مساعد ، امين صندوق .

ان اختيار هذه الاسماء للجنة المركزية لجمعية العمال العربيـة الفلسطينية يعكس اهتمام المندوبين للمؤتمر بضرورة ان يكون التمثيـل للعمال حسب حجم التجمعات العمالية في المدن الرئيسية ، ولذلـك كان نصيب حيفا من الممثلين اكبر من نسبة ممثلي المدن الاخرى باعتبارها تحتوي على اكبر تجمع عمالي انذاك .

كما ان اختيار الاعضاء على اساس حجم التجمعات العمالية في المدن من شأنه ان يشد هذه التجمعات الى تنظيم الجمعية في الوقت الـذي تحافظ فيه على صلتها بها على انها فروع لها في المدن .

واضافة الى ذلك فان الجمعية في هذا المؤتمر عملت على جعـل نفسها مستوعبة للمشكلات العمالية التي تهم جميع افراد الطبقـة على الاصعدة السياسية والقومية والطبقية حيث انها قررت في هـذا المؤتمر :

ـ انشاء فروع للجمعية في المدن الفلسطينية ، ولهذه الفـروع نقابات لكل حرفة تكون تحت اشراف الفروع والمرجع العمومي لجميـع الفروع .

ـ تقرر ان تسن اللجنة المركزية دستورا عاما يسري على جميع جمعيات العمال ونقاباتهم العربية الفلسطينية .

ـ تقرر ان تحتج اللجنة المركزية باسم المؤتمر على اعطاء امتياز البحر الميت لشركات اجنبية والتأكيد على عدم اعطاء اي امتيازات لغير الوطنيين ، لان ذلك يضر بمصالح البلاد الاقتصادية .

ـ تقرر ان تقوم اللجنة المركزية باحصاء العمال العاملين ، ومطالبة الحكومة بايجاد اعمال لهم .

ـ تقرر ان تطلب اللجنة المركزية من الحكومة ايجاد عيادات طبية مجانية في كل المدن .

ـ تقرر ان يكون اعلان الاضراب من قبل اللجنة المركزية عنـد اللزوم .

ـ يعقد مؤتمر عام في كل سنة ، تعين اللجنة المركزية مكانـه وزمانه .

ـ يؤسس في كل نقابة صندوق للتوفير ، يشترك فيه جميـع اعضاء النقابات ، ويستفيدون منه بقانون خاص .

ـ يصدر مكتب اللجنة المركزية في «حيفا» جريدة باسـم «العامل العربي» .

ـ تفتح اللجنة المركزية في جميع الفروع ، مدارس ليلية ، يشترك فيها اعضاء النقابات .

ـ يعمل العمال لمصلحة الوطن بالاشتراك في كل امر لايتنافى مع مصالح العمال .

ـ الاحتجاج باسم المؤتمر على الغرامات التي فرضتها الحكومـة على القرى .

ـ الاحتجاج على القوانين الجديدة المخالفة لعادات اهل البـلاد والمنافية لمصالحهم الجوهرية .

ـ اعلان رغبة المؤتمر في استقلال فلسطين استقلالا تاما ضمـن الوحدة العربية .

ـ اعلان استنكار المؤتمر للهجرة الصهيونية المضرة بالعمـال العرب ، وطلب الغائها .

ـ اعلان المؤتمر استنكاره لتفضيل العمال اليهود على العمـال العرب ، بدون مبرر في الاشغال التي تحت نظر الحكومة .

– تقرر اعلان استنكار المؤتمر خنق الحكومة صوت الصحافة العربية دون الصهيونية .

– يطالب المؤتمر وضع نظام خاص للمسجونين السياسيين وعدم معاملتهم كمجرمين عاديين واطلاق سراح الموقوفين منهم اداريا والمنفيين.

– مطالبة دائرة الاشغال العمومية بتصحيح الطرق بين المدن الفلسطينية بواسطة تشغيل العاملين من العمال العرب .

– تضع اللجنة المركزية ميثاقا وشعارا ونشيدا للعمال العرب

– الاحتجاج لدى المراجع الايجابية على التشغيل الاجباري للعمال العرب في صلاح الطرق العمومية وغيرها من الاشغال وجلب ادوات العمل بدون مقابل .

– تطلب اللجنة المركزية باسم المؤتمر الغاء جمعيات الرفق بالحيوان .

– تدفع الفروع عشرة في المائة من ايراداتها لمكتب اللجنة المركزية.

– هذا المؤتمر الاول من نوعه والذي يمثل فيه المندوبون عن الاف العمال في المدن والقرى .

– قرر المؤتمر ان يطلب من الحكومة ، بلسان اللجنة المركزية ، تشغيل العمال العرب بجميع اعمالها على النسبة العددية بين العرب واليهود .

– يكون مكتب اللجنة المركزية في حيفا ومن اعضائها .

وبذا تكون عشرة قرارات خاصة بالاجراءات النظامية للجمعية وتسعة قرارات سياسية ، وعشرة قرارات مطلبية ، وظل القرار رقم «٢٦» والخاص بطلب الغاء جمعيات الرفق بالحيوان بلا معنى ولا دلالة اللهم الا اذا كان مبعثه احساس العمال العرب – انئذ – بانهم يعاملون دون معاملة الحيوانات(١٨) .

ومن الواضح ان هذه القرارات لم ترتكز الى الاساليب الكفيلة بتنفيذها ، كما انها وضعت على عاتق اللجنة المركزية مسؤوليات ومهام بشكل يفوق امكاناتها وحجمها .

ولقد كان من المطلوب ان يتجه المؤتمر الى وضع الاساليب والوسائل التي يستطيع من خلالها ان يضع قراراته موضع التنفيذ ، خاصة وان المرحلة كانت تشهد تصاعد المخططات الصهيونية والاستعمارية ضد الوجود العربي الفلسطيني .

(١٨) المصدر نفسه .

ان القرارات التي وضعها المؤتمر كانت معبرة بشكل دقيق عن مشكلات ومهمات الطبقة العاملة السياسية والطبقية والقومية بيد انها بافتقارها للوسائل التنفيذية واعتمادها على اتباع اساليب الاحتجاج والاستنكار في ممارسة المسؤوليات الوطنية والعمالية لم تضع العمال في الموقع العملي لاداء هذه المسؤوليات .

وذلك بالطبع امر لايمكن عزله عن الامكانيات المحدودة للجمعية مقارنة بضخامة المهمات والمسؤوليات التي واجهتها ، والتحديات التي جوبهت بها .

وقد واجهت الجمعية محاولات من قبل الحركة الصهيونية لافشال عقد مؤتمرها الاول كما انها واجهت محاولات القوى والاحزاب العربية التقليدية للسيطرة عليها وتوجيهها وفق سياساتها .

وعندما فشلت في ذلك لجأ بعضها الى شق الحركة العمالية كما هو حال حزب الدفاع الذي قام بتأسيس نقابة سائقي السيارات العرب في القدس ويافا مستقلة عن جمعية العمال الفلسطينية(١٩) .

ورغم التحديات التي واجهت الجمعية فانها عملت على تنفيذ قرارات مؤتمرها الاول فانجزت افتتاح مدرسة ليلية لتعليم الاميين من العمال العرب وحاولت انشاء قرية نموذجية للعمال كما انها عقدت بعد عام من انعقاد مؤتمرها الاول مؤتمرها الثاني كما انها اقامت عشرة فروع لها في المدن الفلسطينية بيافا وبيان ونابلس وطولكرم وجنين وعكا وشفاعمرو وجدع والياجور والناصرة وبلغ حجم عضويتها احد عشر الف عضوا(٢٠) وقد واجهت الجمعية بعد سنوات قليلة من انعقاد مؤتمرها الاول حالة من الخمول وانعدام النشاط .

ويرجع ذلك الى انعدام قدرتها على مواجهة المشكلات والمطاليب العمالية والوطنية وازدياد ضغوط الحركة الصهيونية عليها وضغوط اصحاب الاعمال العرب ، كما يرجع الى ضعف امكاناتها المادية والتنظيمية .

وذلك ادى الى ضعف انشداد العمال لها واتجاههم للبحث عن تنظيمات اخرى للدفاع عن حقوقهم ومواجهة المخططات الصهيونية .

ولذلك تأسست نقابة لعمال النسيج في مجدل عام ١٩٣٤ توقفت

(١٩) شؤون فلسطينية – عدد ٥٠ – ١٩٧١ – ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة في فلسطين في عهد الانتداب – هاني حوراني .

(٢٠) المصدر الاسبق .

عن النشاط بعد عام من كما اسس عمال الميناء والتجارة والبناء في يافا «جمعية العمال العرب» في العام نفسه ، واسس في هذا العام عمال السكك وعمال شركة وغتر «جمعية العامل العربي» وكانت جمعية العمال العرب قد تأسست على يد شاب فلسطيني هو ميشيل متري الذي جعل منها منطلقا لتأسيس فرق عمالية عربية تتصدى للفرق اليهودية التي كانت تقوم بمنع العمال العرب من العمل واحلال اليهود مكانهم(٢١) وكانت مدينة يافا انذاك مسرحا لعمليات قام بها العمال العرب ضد تجنيد العمال اليهود في المشاريع العامة ، وخاصة في بناء المدارس الاميرية ، وعمدت الفرق العربية الى طرد العمال اليهود ثلاث مرات من هذه المدارس التي كانت قيد البناء ، وقام البوليس البريطاني بحماية اليهود والدفاع عنهم(٢٢) .

ولم تعمر طويلا ايضا جمعية العمال العرب ، اذ انها توقفت عن النشاط بعد اغتيال قائدها وبعد ان وصل عدد اعضائها «٤٧٠٠» عضوا . ونتيجة لاشتداد الضغوط على العمال العرب من قبل الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب البريطانية ، وعدم تكافؤ المؤسسات المدافعة عن مصالحهم الطبقية والاهداف الوطنية حجم المخاطر والتحديات التي تواجههم ضمن اطار عموم الجماهير الفلسطينية الكادحة ، فان العمال اتجهوا في هذه الفترة الى الاضرابات التي بلغت «٤٦» اضرابا اشترك فيها «٤٠٠٠» عامل عربي مابين سنوات ١٩٣٠ – ١٩٣٦ .

وفي عام ١٩٣٤ ومع تصاعد موجة الاضرابات دعا عمال القدس الى توحيد صفوفهم في بيان عام ردا على سياسة الهستدروت ضد العمال العرب .

ولاحباط النضالات والمطالبات العمالية والحيلولة دون وصولها الى درجة الخطورة على المخططات الصهيونية فقد لجأت الحكومة البريطانية الى منع العمال العرب من التظاهر مما دفعهم الى الاحتجاج على هذا الاجراء برسالة جاء فيها بضرورة منع الهجرة الصهيونية ومنع اضطهاد العمال العرب على انه « ان لم تعالج هذه المشكلة الخطيرة فانه في الايام المقبلة عندما يشتد يأس العامل العربي ستضطر هي الى اطعام العمال خبزا ورصاصا » .

---

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين .

(٢٢) – جذور القضية الفلسطينية – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت – ١٩٧٣ – ص١٩٥ .

وبعد ان مارس العمال هذه الاساليب الكفاحية دون الوصول الى الاهداف المطلوبة وجدوا في ثورة ١٩٣٦ التعبير عن طاقاتهم النضالية ورفعهم للمخططات المعادية ، فشارك عشرات الالاف منهم بصفوفها ، وامتدت مساهمتهم فيها لتشمل جميع قطاعات الانتاج والخدمات العامة .

وقبل حلول ثورة ١٩٣٦ كانت جمعية العمال العربية الفلسطينية قد استعادت نشاطها وكانت تمثل اكثر من احد عشرة الاف غير ان فشل الثورة وانحسارها في العامين التاليين وتفاقم سوء الاوضاع الاقتصادية اضافة الى ازدياد عملية طرد العمال العرب من اعمالهم ادى الى ضعف دور الجمعية وتقلص نفرذها .

كما ان انشغال العمال بالاضراب الذي امتد ستة اشهر من فترة الثورة التي امتدت حتى الاشهر الاخيرة من عام ١٩٣٩ ادى الى تقلص عدد اعضاء الجمعية الى «٢٢٠» في عام ١٩٣٨ .

ورافق اعلان الطوارىء واعتقال القادة النقابيين(٢٣) . وشن حملات ارهابية واسعة ضد العمال العرب شملت الطرد عن العمل والاعتقال واحلال العمال الصهاينة في محلهم .

وعلى الرغم من هذه الضغوط فان الطبقة العاملة عملت على اعادة تنظيمها ، وذلك بقيام فريق من عمال يافا بدعوة عمال المدينة للاجتماع وبحث شؤون التنظيم النقابي . وبالفعل فقد استجاب العمال لهذه الدعوة وعقد الاجتماع في اليوم الثاني من شهر اذار ١٩٣٩ وحضره «١٥٠» عاملا من مختلف الصناعات والحرف وتقرر فيه انشاء جمعية للعمال الباقين ، كما انتخبت لهذه المهمة هيئة عهد اليها سن قانون الجمعية والحصول على تصريح بانشائها(٢٤) .

وقد جاء هذا الاجتماع في بداية انفجار الحرب العالمية الثانية التي شهدت انفتاح المجالات امام اصحاب الاعمال العرب فقاموا بانشاء العديد من الصناعات ، كما ازدادت الخدمات والقطاعات التابعة لجيش الاحتلال البريطاني مما ادى الى استيعاب العمال العرب العاملين في هذه الصناعات ومرافق القوات البريطانية .

واضافة الى ذلك فقد اطلق سراح النقابيين المعتقلين مما ادى الى ان تدب الحياة مرة اخرى في الحركة النقابية ، وبشكل اقوى وتدفق

---

(٢٣) ملاحظات حول اوضاع الطبقة مع الاستفادة بتصرف في بعض المصادر الاخرى .

(٢٤) فجر الحركة العمالية .

العمال على مكاتب جمعية العمال العربية الفلسطينية للانتساب اليها ، وسرعان ماتألفت نقابات جديدة انضمت الى مجموعةن النقابات السابقة ، ومن تلك النقابات ، نقابة عمال معسكرات الجيش البريطاني ، نقابة عمال البرق والبريد والهاتف ، نقابة عمال دوائر الاشغال العامة ، نقابة عمال شركة سبتي التجارية البريطانية ، نقابة عمال شركة تكرير البترول(٢٥) .

ان مرحلة مابعد ١٩٣٩ الى عام ١٩٥٤ تعتبر من المراحل المتميزة في التنظيم النقابي الفلسطيني بسبب اتساع وضخامة قاعدته التنظيمية ودخوله في صراعات جدية ومدروسة مع النقابات الصهيونية ، كما انه حقق في هذه المرحلة الكثير من الانجازات العمالية .

واضافة الى ذلك فان هذه المرحلة شهدت تطورات تنظيمية نوعية ، كما شهدت اتجاه الجمعية الى تعميق تحالفها مع الطبقات الكادحة الاخرى من خلال حل مشكلا تهذه الطبقات والمساهمة في دعمها لمواجهة المخططات الصهيونية ، وليس من خلال الاقوال والشعارات النظرية المعزولة عن الواقع .

وقد ساهم العمال انفسهم بفتح فروع للجمعية في مواقع العمال لوعيهم باهمية التنظيم في مواجهة المخططات الصهيونية .

واضافة الى ذلك فان هذه المرحلة شهد ت تحقق الوحدة النقابية والعمالية في اروع واعمق صورها ، حيث انضمت اليها المنظمات الاخرى .

فمن جهة كانت جمعية العمال العرب قد انتهت بمقتل رئيسها ميشيل متري وانظم اعضاؤها الى الجمعية ، كما انضم اعضاء التنظيم النقابي الشيوعي « اتحاد نقابات العمال العرب » في حيفا الى الجمعية ايضا .

وظهرت في هذه المرحلة نقابات مستقلة بكل مهنة ، يجمعها مجلس عام(٢٦) ،كما ظهر التنظيم النقابي على مستوى المنشآت ومواقع العمل ايضا وكان المجلس العام ممثلا لكل الفروع التي بلغت اربعين فرعا .

وكان اعضاء قيادة الجمعية يواصلون بانفسهم مساعدة ودفع العمال للانضمام اليها .

---

(٢٥) مذكرات حسني صالح الحفش .

(٢٦) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة .

ومن الامثلة على ذلك ان عمال المعسكرات في الجيش البريطاني على الرغم من محاولة الهستدروت والحكومة ابعادهم عن الجمعية الا انهم اصبحوا في تنظيمها بمجرد عملهم في هذه المعسكرات .

ويقول احد قادة نقابة عمال المعسكرات : انه في فترة الحرب العالمية الثانية ماكان هناك عدد كبير من معسكرات العمل التابعة للجيش البريطاني ، وكان عدد العمال في هذه المعسكرات نحو «١٦٥» الف ، منتشرين في جميع انحاء فلسطين ، وكان العمال العرب يشكلون الاكثرية ولكنهم كانوا يفتقدون التنظيم ، ويعاملون بتمييز واضح لصالح العمال اليهود ، وكان القسم الاكبر من الاعمال الفنية بيد اليهود ، اما الاعمال العادية فكانت تعطى كلها للعمال العرب ، وانه كان يوجد من بين «٣٦» نجار عربي واحد ، ونحو «٤٠» بناء ومورقا بينهم عربي واحد وسبعة عمال تمديدات صحية بينهم مساعد عربي واحد ، وكنا نشعر بخطورة هذا التمييز ، وبخطورة افتقار التنظيم ، فاخذنا بتوجيه من جمعية العمال بتشكيل نقابات محلية في كل معسكر ، ومن النقابات المحلية شكلنا في كل منطقة لجانا مركزية ، ومن اللجان المركزية شكلنا لجنة قطرية واحدة تمثل كل عمال المعسكرات في فلسطين ، وكانت هذه اللجان منتخبة بشكل حر ورسمي ، وكانت اسباب هذا النشاط الوقوف ضد محاولة النقابات الصهيونية ضم العمال العرب اليها .

وكنا نتدخل ونهتم بكافة شؤون العمال وندافع عن حقوقهم .

ويقول قائد نقابي اخر من اعضاء قيادة نقابة عمال المعسكرات : بان التنظيم بدأ بتوجيه من رئيس الجمعية المرحوم سامي طه الذي دفع فروع الجمعية للاتصال بعمال المعسكرات وطلب اجراء انتخابات في كل معسكر .

وفي عام ١٩٤٢ عقد في يافا مؤتمر عمال المعسكرات ، وكان يمثل نحو ٨٠–٨٥ من العمال ، ولم يستثن من حضوره الا المعسكرات البعيدة التي لم يكن الاتصال بها ممكنا « جنوب رفح مثلا » وكان المؤتمر ناجحا مئة بالمئة ومن قراراته :

١ – لا يحق لاي هيئة عمالية ان تنطق باسم العمال العرب الفلسطينيين غير جمعية العمال العربية الفلسطينية .

٢ – المساواة بالاجور بين العامل العربي والعامل اليهودي .

٣ – طلب مقابلة المندوب السامي البريطاني لشرح القرارات والبحث في كيفية تنفيذها .

٤ – انشاء تنظيم قوى لجمعية العمال العربية الفلسطينية بين اوساط عمال المعسكرات .. الخ.

وبعد انتهاء المؤتمر بدانا في تنفيذ القرارات التنظيمية ، فاجرينا انتخابات داخل كل معسكر لانتخاب لجنة محلية ، ثم اجتمعت اللجان المحلية وانتخبت لجنة تنفيذية تضم تسعة اشخاص منهم نصري الحلو ، نديم موسى ، وليد سلطان ، عبدالرحمن صالح ، فؤاد شما ، ثم انتخبت اللجنة التنفيذية مكتبا لها .

وعندما اكتمل تنظيمنا واكتسب صفته الشرعية شكلنا وفدنا لمقابلة المندوب السامي برئاسة المرحوم سامي طه وعضوية كل من خليل شنير وفؤاد شما ، وقد ذهبنا ثلاثتنا الى القدس بناء على موعد رسمي ، ولكن قبل حلول الموعد بيوم او بيومين ابلغنا باعتذار المندوب السامي عن حضور الاجتماع بسبب مرض او سفر مفاجيء « لا اذكر » وانه فوض السكرتير العام لحكومة فلسطين ان يجتمع معنا ، وقد تم الاجتماع في عمارة الملك داوود في القدس ، وكان يضم مفتشي دوائر العمل في فلسطين وكلهم من البريطانيين واثنين او ثلاثة من المترجمين العرب ، وقد عرضنا عليهم مقررات المؤتمر ، وطلبنا ايضا ترخيصا باصدار صحيفة كانت الجمعية قد طلبت ترخيصها من قبل .

وعندما عرضنا موضوع مستوى الاجور العام وموضوع المساواة في الاجور بين العامل اليهودي والعامل العربي اجابوا بان السبب في ذلك يعود الى ان العامل اليهودي يعيش في مستوى افضل من العامل العربي، كما جرت ايضا نقاشات اخرى وتم التركيز على موضوع الاعتراف ، لان الهستدروت كانت تدعي انها تمثل العمال العرب ، ثم انتهى الاجتماع بوعد بالنظر في الطلبات وقرارات المؤتمر(٢٧) .

ان ايرادنا لهاتين الروايتين يقصد منه تقديم صورة عن الوضع الديمقراطي الذي كان يسود تنظيم جمعية العمال والتزام الطبقة العاملة بالاطار التنظيمي للجمعية .

وقد واجهت الجمعية مؤامرات ومحاولات متعددة من قبل الهستدروت والقوات البريطانية لابعادها عن عمال المعسكرات الذين كانوا يشكلون تجمعا كبيرا في مواقع عمل ذات اهمية ستراتيجية كبيرة .

ومن هذه المحاولات قيام الهستدروت بالتخطيط مع قوات الاحتلال

(٢٧) لقاء مع النقابيين الفلسطينيين القدامى .

بتقديم مطاليب عمالية للجيش البريطاني لمصلحة العمال عموما ، اليهود والعرب على السواء ، ولم تمض ايام قليلة على الطلب حتى اعلن الهستدروت فشل المفاوضات مع قيادة الجيش ، ولذلك قرر الاضراب في كافة المعسكرات ، وطلب من العمال عدم العودة عن الاضراب الا بعد اجبار الحكومة والجيش البريطاني على تنفيذ مطالب العمال ، وبواسطة الهستدروت .

وعلى اثر ذلك اجتمع قادة الحركة العمالية الفلسطينية وناقشوا الموقف من كل الوجوه وخاصة السياسة منها سيما ومعظم عمال الجيش من العرب ، وخرجوا بنتيجة ملخصها ان قادة الهستدروت ومعهم القادة السياسيون والعسكريون الانجليز يستهدفون من هذا الاضراب الامور التالية :

أ – ضرب جمعية العمال الفلسطينية .
ب – السعي لكسب العمال العرب الى الانضمام الى الهستدروت.

ج – ربط العمال العرب باتفاقيات عمل ، تعطيهم بعض التحسين في شروط الاستخدام وفي نفس الوقت تضعهم تحت سيطرة الهستدروت واستغلالهم .

د – الادعاء فيما بعد بان الهستدروت هي الممثل الشرعي للطبقة العاملة في فلسطين عموما .

ولهذه الاسباب جميعها قررت الامانة العامة للجمعية مع النقابة العامة لعمال المعسكرات مقاومة الاضراب بعدم تنفيذه من قبل العمال العرب .

واعلنت جمعية العمال العربية باسم النقابة العامة لعمال المعسكرات رأيها بالنسبة للاضراب بانه صدر من جانب واحد ولا يمثل العمال العرب وطالبت العمال العرب بالاستمرار في العمل ، ومن اجل انجاح القرار ارسلت الوفود من حيفا الى كافة المعسكرات للاتصال بالقيادات النقابية العربية وتفسير الامر لهم .

وفي اليوم المحدد للاضراب (١٠) نيسنان سنة ١٩٤٣ توقف العمال اليهود عن العمل ، ولكن اضرابهم لم يؤثر على سير العمل لقلة عددهم بالنسبة للعمال العرب .

ومع ان الضباط الانجليز كانوا يحرضون العمال العرب على الاضراب ويهددونهم بالتواطوء مع مندوبي الهستدروت ، الا ان هذه الجهود كلها

لم تثمر ، وكانت النتيجة ان العمل في المعسكرات لم يتوقف وفشلت المؤامرة .

وقد ادى فشل الاضراب الى تأكيد قيادة الجمعية للحركة العمالية وقوة تنظيمها ، والى ضعف وفشل تغلغل الهستدروت في صفوف العمال العرب ، كما ادى الى تعزيز مكانة الجمعية بين الاوساط العمالية والشعبية والرسمية ، وزاد من التفاف العمال حولها(٢٨) .

واضافة الى ذلك فان فشل هذا الاضراب برهن على وعي الجمعية للمخططات والمؤامرات الصهيونية التي كان يتم تنفيذها تحت ستار الدفاع عن مصالح ومطاليب العمال .

وكما ان الجمعية برهنت في هذه المرحلة من تنظيمها على قوة تمثيلها للعمال العرب في اكبر التجمعات العمالية ، فانها عملت على اضعاف سيطرة الهستدروت في التجمعات العمالية الكبيرة الاخرى وتقوية تنظيمها في هذه التجمعات من خلال استقطاب جميع العمال العرب وبمختلف اقسام العمل اليها ، وخاصة في شكك الحديد التي كان يعمل فيها عشرة الاف عامل وموظف .

وكان تنظيم الجمعية في سكك الحديد مركزا على قسم الورشة التي كان يعمل فيها ثلاثة الاف مهني كما انها كانت المنطلق لتشكيل البدايات الاولى لتنظيم الجمعية .

واما الاقسام الاخرى ، قسم الهندسة ، قسم الجرد ، قسم الحركة ، فقد كان التنظيم فيها شبه محدود .

وفي عام ١٩٤٤ بدات الجمعية الاتصال بعمال هذه الاقسام للانضمام لها ، وقد استجاب العمال لذلك ، واجريت انتخابات في جميع الاقسام ، انتهت الى انضمام جميع عمالها الى الجمعية ، وكان لقسم الجرد الذي يضم السواقين اهمية خاصة اذ ان اي حركة اضرابية لا يشارك السواقون فيها تكون مهددة بالفشل(٢٩) .

وقد شهدت هذه الفترة ايضا سلسلة من الاعمال والنضالات الاضرابية بقيادة الجمعية ادت الى محصلات ايجابية لصالح العمال العرب ومن اهمها :

---

(٢٨) مذكرات حسني صالح ص٢٢ – ٢٣ .

(٢٩) لقاء مع النقابيين الفلسطينيين القدامى .

١ – اعتراف السلطة المنتدبة بجمعية العمال العربية الفلسطينية والاعتراف بالتنظيم النقابي العربي وحريته .

٢ – اصدار تشريعات عمالية للتعويض عن الوفاة والاصابة .

٣– تحديد ساعات العمل بثماني ساعات يوميا .

٤ – تحديد الحد الادنى للاجور ، حيث زيد الى اربعة اضعاف عما كان عليه قبل الاضرابات .

٥ – المساواة في الاجر بين العامل العربي واليهودي .

٦ – دفع اجرة ايام الاضرابات(٣٠) .

واضافة الى هذه المكاسب التي حققتها الجمعية فانها اصبحت بالفعل المرجع الاساس للعمال العرب ، ولذلك فانها دفعت سلطات الانتداب الى الاعتراف بشرعية اية اتفاقية تعقدها نيابة عن العمال مع المؤسسات والدوائر الحكومية او الاهلية .

ونتيجة لذلك فقد اقرت هذه السلطات تشكيل لجان استشارية لكل دائرة او شركة وتتألف هذه اللجان من ثلاثة اعضاء احدهم يمثل العمال ، واخر يمثل صاحب العمل والثالث يمثل مكتب العمال .

وكان من صلاحية هذه اللجان ايضا تعديل الاجور وشروط الاستخدام ومنع الفصل التعسفي .

وقد حققت الجمعية دفع اجر اضافي عن كل ساعة عمل اضافية يساوي اجر ساعة وربع ساعة ومكاسب اخرى كثيرة(٣١) .

ان تحقيق هذه المكاسب في الوقت الذي كانت فيه المخططات الصهيونية والبريطانية تتجه الى محاولة ابعاد العمال العرب وتعميق التمييز العنصري بينهم وبين العمال اليهود يدل بالفعل على قوة تنظيم الجمعية وسعة تمثيلها للعمال .

وتكمن اهمية هذه المكاسب ايضا في انها تحققت بدون وجود التشريعات والقوانين الضامنة لها ، ونتيجة للنضالات العمالية والنقابية فقط .

وقد ادى انعدام التشريعات والقوانين الى تهرب بعض الدوائر واصحاب العمل العرب ايضا من الاعتراف بالجمعية ، وبالتالي عدم الاعتراف بما تنجزه من مكاسب لصالح الطبقة العاملة العربية .

---

(٣٠) مجلة – وعي العمال – العدد ٢٠٨ – السنة الخامسة – ٢٨ نيسان ١٩٧٣ .

(٣١) مذكرات حسني صالح الخفش – ص٣١ .

وفي الوقت الذي كانت الجمعية تواصل ترسيخ وجودها واشاعة المكاسب التي حققتها على عموم العمال بدات في عام ١٩٤٣ بوادر الشقاق في الحركة النقابية باتجاه الانفصال عن الجمعية .

وقد جاءت هذه البوادر من الشيوعيين في مدينة الناصرة بتشكيل نقابية عمالية حملت اسم « جمعية العمال العرب في الناصرة » وفي هذا العام اصدرت الجمعية قانونها الذي حدد اهدافها في حماية حقوق العمال ورفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتحسين احوال العمال والدفاع عن مصالحهم ، والسعي للحصول على اجور عادلة لهم وتحديد ساعات عمل معقولة ، وفض الخلافات بينهم وبين اصحاب العمل بافضل شكل ودي ، والسعي لايجاد اعمال للعاطلين منهم عن العمل ، وللحصول على تعويض عند اصابة احدهم من جراء العمل والقيام بكل عمل قانوني يأتي مباشرة او غير مباشرة لصالح الاعضاء ، كما اعرب قانون الجمعية عن استعدادها للتعاون مع منظمات العمل في فلسطين ، او اي منظمات عمالية اخرى ، تؤدي مباشرة الى خدمة مصالح الجمعية المادية والادبية كما اعلن القانون عن الطموح الى ايجاد صندوق توفير للمرضى .

ونصت الفقرة السادسة من هذا القانون على ان الجمعية تتألف من العمال العرب ومن الهيئة الادارية المنتجة التي تتألف من تسعة اشخاص بما فيهم السكرتير وامين الصندوق .

كما اقرت المادة الثالثة على ان « تتألف السلطات العليا للجمعية من اجتماع الاعضاء السنوي العام ، وللاجتماع السنوي العام السلطات التالية : تنقيح والغاء وسن القوانين ، وحل هيئة الادارة القديمة ، وانتخاب هيئة ادارة جديدة ، طرد اي عضو من الجمعية ،الفصل في الاعتراضات المقدمة ضد الهيئة الادارية .

وحدد القانون اختصاصات الهيئة الادارية بادارة الاعمال العامة بين كل اجتماع سنوي واخر ، هيئة ادارية تنتخب من تسعة اعضاء بما بينهم السكرتير وامين الصندوق ومساعد السكرتير وتؤلف لجنة تنفيذية من السكرتير وامين الصندوق ومساعد السكرتير لتنفيذ مقررات هيئة الادارة بين كل اجتماع واخر من اجتماعاتها .

وحددت الفقرة الثالثة من المادة السادسة اسم انتساب العامل للجمعية بعشرين ملا ، وخمسين ملا قيمة الاشتراك الشهري على ان يعطي للعضو بطاقة عضوية نظر عشرين ملا ، وضاعف القانون رسوم انتساب العامل الذي ينسحب من الجمعية ويعود بطلب الانتساب اليها مجددا

الى مائة ملا وفي المرة الثانية الى ١٥٠ وفي المرة الثالثة الى ٣٠٠ ، او اي مبلغ تقرره الهيئة الادارية(٣٢) .

ان مفردات هذا القانون وبالاصح النظام تدل على ان هذه الجمعية قد اعتمدت مبادىء واهداف جمعية العمال العربية الفلسطينية في الوقت الذي دخلت فيه هذه المبادىء والاهداف دور التطبيق .

كما ان هذا القانون متخلف عن جمعية العمال العربية في ابتعاده عن التطرق الى القضايا السياسية والموقف تجاه التمييز العنصري ازاء العمال العرب والهجرة الصهيونية .

واضافة الى هذه الجمعية فان الشيوعيين قاموا في خريف ١٩٤٢ بانشاء اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب بحجة اعتدال ووسيطة جمعية العمال العربية . وقد اخذ هذا الاتحاد يعمل باتجاه الاحلال مكان الجمعية والعمل على ابعادها عن قيادة الطبقة العاملة .

وفيما يرى بعض الكتاب والمؤرخين بان الانشقاق نجم عن محاولة الجمعية ابعاد العمال عن السياسة ، فان كتابا اخرين يرون بمناداة الشيوعيين بقيام انتخابات ديمقراطية للجمعية وان يكون ممثلوا الفروع منتخبين(٣٣) .

ويبدو ان هذه الاسباب غير مبررة بسبب ان الجمعية نفسها كانت ذا بناء ديمقراطي كما انها اهتمت ايضا بالقضايا السياسية .

ويرى القائد النقابي حسني صالح الخفش في مذكراته بان الحزب الشيوعي استطاع انيستقطب بعض القادة النقابيين لعضويته ، واستطاع البعض من المثقفين من خارج العمال ان يدخلوا الحركة النقابية ويصلوا الى قيادتها وفقا للنظام الاداري القديم الذي كان معمولا به ، واصبح للحزب قوة داخل الحركة العمالية خصوصا عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ بعد تحالف الاتحاد السوفيتي مع دول الحلفاء ضد هتلر ، اذ اتاح هذا التحالف للحزب الشيوعي امكانية التحرك بشكل نشيط في مختلف المجالات الشعبية وكان يعمل تحت اسم عصبة التحرر الوطني .

وحسب معلومات السيد صالح فان بعض الشيوعيين كانوا يساهمون بقيادة فروع جمعية العمال العربية في الناصرة وغزة ويافا .

ولما كان شعب فلسطين في ذلك الوقت يخوض نضالا وطنيا ضد

---

(٣٢) فجر الحركة العمالية .

(٣٣) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب .

الاستعمار والاستغلال والصهيونية لم تنشأ خلافات حادة بين كل التيارات المتناقضة اللهم الا بعض المشاكل التي كانت تنشأ من اختلاف في الراي حول بعض المواقف ، بين قادة جمعية العمال العربية الفلسطينية سامي طه وعبدالحميد حيمور من جهة وبين القادة النقابيين الشيوعيين من جهة اخرى ، ومن تلك الخلافات مثلا : التعاون مع العمال اليهود الذي كان يدعو اليه الحزب الشيوعي وعدم التعاون معهم الذي كان يصر عليه معظم القادة الاخرين بل ويرفضونه .

ولم يتخذ هذا الصراع المبدئي شكل التناقض العدائي الا في اوائل عام ١٩٤٥ عندما تقرر تشكيل وفد من جمعية العمال لحضور المؤتمر الاول للاتحاد العالمي للنقابات الذي عقد في لندن في ٦ شباط سنة ١٩٤٥ وكان التنظيم الشيوعي داخل الحركة العمالية يرى ان الفرصة مؤاتية ليظهر كقوة في الحركة الفلسطينية ويمثل وجها مميزا من اوجهها وان من الضروري ان يمثل في الخارج(٣٤) .

ولحل هذا الاشكال عقدت جمعية العمال العربية مؤتمرا في نابلس وضم ١٧ فرعا يمثلون «١٥» الف عامل وفي هذا المؤتمر انفجر الصراع حول اسلوب اختيار ممثلي العمال الى الاجتماع التأسيسي ، اذ طرحت فكرة تمثيل جمعية العمال بمندوب ومراقب بينما يقتصر تمثيل «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب » بمراقب فقط . وفتح باب المناقشة حول اختيار الوفد حيث فازت الاسماء المرشحة من قبل الجمعية .

ويقول القائد النقابي صالح الحفش : لقد كانت الدعوة موجهة للجمعية لترسل اثنين احدهما اصيل والثاني مراقب ، فانتخبت المجلس الاعلى المرحوم سامي طه الممثل الاصيل ، والسيد حنا عصفور محامي الجمعية ، وكان اختياره لمعرفته اللغة الانجليزية بشكل ممتاز ، وكمستشار قانوني ، بالاضافة الى عدم الرغبة في ان يشارك في الوفد عضو شيوعي ، لتمسك العمال العرب بالاتجاه القومي ، ورأى الجانب الاخر نقطة الضعف في عضوية حنا عصفور على اساس انه ليس بعامل ، وجعلوا منها نقطة ارتكاز لتفجير الازمة واعلان انفصال اربعة فروع عن جمعية العمال العربية الفلسطينية .

واعلنوا عن انفسهم تحت اسم « المؤتمر العمالي الفلسطيني » وهذه الفروع هي القدس ، غزة ، يافا ، الناصرة واستولت تلك القيادات على مكاتب تلك الفروع(٣٥) .

(٣٤) مذكرات صالح حسني ص٤٠ .
(٣٥) المصدر نفسه ص٤٠ .

وفضلا عن هذه الفروع فان بعض المصادر تضيف اليها ثمانية فروع صغيرة .

وقد عقدت الفروع المنشقة عن الجمعية مؤتمرها في ٩ آب ١٩٤٥ ، كما عقدت مؤتمران اخران في ١٤ شباط ١٩٤٦ ، وفي السادس من ايلول ١٩٤٧(٣٦) .

ومع ان المؤتمر طرح نفسه على انه التنظيم الحقيقي للطبقة العاملة واستطاع بالفعل ان يستقطب عددا من العمال فضلا عن حصوله على تأييد الحركات العمالية في البلدان الاشتراكية ، الا انه لم يستطع الفاءوجود الجمعية وقوة تنظيمها .

وقد جاء في مذكرات صالح الخفش : ان الانقسام هز الحركة النقابية هزا عنيفا ، واعتقد الكثيرون بان قوة العمال الكامنة في وحدتهم قد ضربت .

ولكن العمال العرب الفلسطينيين كانوا احرص على وحدتهم من حرصهم على القيادات ، ولذلك جرى مايلي :ـ

١ ـ سارعت جمعية العمال العربية الفلسطينية الى افتتاح مكاتب لها في المدن التي جرى فيها الانفصال .

٢ ـ اوكلت امر الاشراف على كل فرع الى احد النقابيين من الكوادر المتفرغة .

وبسبب ارتباط العمال بنقاباتهم القطرية ، وارتباطهم عاطفيا بجمعية العمال العربية الفلسطينية التي اكتسب العمال تحت لوائها مكاسب وانتصارات عدة ، سرعان مااعلنوا عن تركهم لعضويتهم لمكاتب المؤتمر وانضمامهم لمكاتب جمعية العمال ، واخذوا يمارسون تشكيلاتهم النقابية ونضالهم تحت لوائها ، والحقيقة فقد ساعدت معظم القوى ذات الاتجاه القومي من مختلف الطبقات على دعم جمعية العمال وفروعها وعدم التعامل الا مع ممثليها .

ولم يبق من العمال في مكاتب الحركة الانفصالية الا عدد قليل من العمال بالاضافة الى اعضاء الحزب الشيوعي .

وقد كانت تجربة قاسية خاضها الحزب الشيوعي وشعر بمرارة فشله بعد مدة قصيرة ، اذ اعلن الحزب بعدها في جريدته « الاتحاد »

(٣٦) فجر الحركة العمالية .

ان مؤتمر الحزب قد ادان القيادة السابقة لارتكابها جريمة شق الحركة العمالية ، ولذلك اقالها من مركز القيادة(٣٧) .

وقد ادان المؤرخون والكتاب ايضا على اختلاف اتجاهاتهم عملية الانشقاق مؤكدين اهمية دعم الوحدة النقابية والعمالية في وقت كانت هذه الوحدة تقف في مقدمة المسؤوليات العمالية والوطنية .

ومما لاشك فيه ان محاولة قيادة الجمعية ابعادها عن مختلف التيارات السياسية قادتها الى تبني مواقف نقابية متطرفة ، بيد ان هذه المحاولة ايضا غير معزولة عن الواقع السياسي السائد انذاك وانعدام تماسك القوى الوطنية باتجاه الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية .

وقد تمثلت هذه المواقف النقابية بشكل خاص في المؤتمر الذي عقدته الجمعية في ٢٩ – ١٩٤٦/٨/٣٠ من اجل معالجة الانقسام الحاصل في الحركة النقابية ، وتحديد مواقفها ازاء الواقع النقابي والسياسي ، حيث جاء في قرارات هذا المؤتمر :–

١ ان الاشتراكية هدف العمال العرب الفلسطينيين وقد اعطى المؤتمر تفسيرا للاشتراكية التي ينشدها العمال الفلسطينيون بالنص التالي « انها حركة اصلاح لتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع ثروة البلاد الانتاجية والطبيعية توزيعا عادلا بين المنتجين من المواطنين ، وتحرير كل فرد من خوف العوز والجهل والمرض ، وباعطاء فرص متساوية في الحياة للجميع لضمان المساواة التامة بين الافراد .

٢ – اعتبار الحركة النقابية هي الطريق الصحيح للوصول الى الاهداف الاشتراكية ... وهذا يعني ان العمل السياسي لابد وان يمارسه العمال من اجل تحقيق اهدافهم بشرط ان يمارس من خلال حركة سياسية منبثقة عن الحركة النقابية ، وهذا يعني ايضا ان الحركة النقابية بمثابة الام والحركة السياسية هي الفرع . ان المعنى الحقيقي لهذا القرار هو وضع القيادة الحزبية بين العمال – التعبير لصالح الخفش – ولكي لاتصبح خاضعة للقيادات السياسية البرجوازية الصغيرة .

٣ – تحديد مسؤولية العمال وحركتهم النقابية في الدفاع عن حقوق الفلاحين والدفاع عن مصالحهم .

٤ – تغيير اسم جمعية العمال العربية الفلسطينية واسلوب ترخيصها السابق الى – مجلس النقابات وهذا يعني نسف قانون

(٣٧) المصدر الاسبق ص٤١ .

الجمعيات العثماني الذي بموجبه رخصت الجمعية ، والذي كان يمنع تنظيم العمال على اساس نقابي ، وبهذا القرار ، تصلب العمل على اساس نقابي صرف ، وسد الباب في وجه اي انتهازي يود ان يستغل الحركة النقابية .

٥ – الاخذ بمبدأ النقابة القطرية لكل مهنة ، وتفسير ذلك بان على النقابات في اية مدينة ان تتحد مع مثيلاتها في المدن الاخرى ، ويجتمع ممثلو النقابات المحلية ذات المهنة الواحدة في مؤتمر لانتخاب قيادة للنقابة العامة على مستوى القطر .

وفي الوقت نفسه ، يجتمع اعضاء كل نقابة محلية لانتخاب هيئتها الادارية ، وينتخب اعضاء الهيئة الادارية مندوبا او اكثر وفقا للنسبة العددية لمجلس نقابات المدينة الذي بهذا التمثيل يصبح بمثابة الاتحاد العام للنقابات المحلية وهكذا يتكون المجلس الاعلى للنقابات وبالتالي المؤتمر واللجنة التنفيذية من ممثلين حقيقيين للعمال(٣٨) .

واضافة الى ذلك فقد اكدت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة ان يعطي للمجلس الاعلى لجمعية العمال العربية الفلسطينية صلاحية تأسيس فرع سياسي في اي وقت يرى الظروف ملائمة والاسباب مهيأة ، هذا بالاضافة الى مطالب اخرى مثل تكتيل العمال ضمن الحركة النقابية على طريق انهاء الاستعمار وتقريب يوم الاستقلال ، الدعوة لتأليف جيش عربي لحماية الارواح والمصالح العربية تجاه جيش الصهيونية ، حرمان المهاجرين غيرالشرعيين وفق المدة التي حددها الكتاب الابيض من الحقوق المدنية واخراجهم من البلاد ، التوصية الى الهيئات السياسية والاقتصادية العربية والمحلية بتحويل فلسطين الى بلد صناعي كبير للتغلب على الاستعمار واعوانه ورفع مستوى الشعب وزيادة عدد السكان كشروط اساسية للمقاومة المجدية(٣٩) .

كما نصت القرارات على ان « حركتنا ليست تابعة لاية حركة من الحركات الدولية وليست واقعة تحت نفوذ داخلي او خارجي ، وكل عمل من اعمالنا يستوجب مصلحة الوطن والامة – وان اية دعوة اجنبية او بسط نفوذها على حركتنا يعني سلبها استقلالها وشخصيتها ، فلاتعود تفكر الا برأس خارجي ، ولاترى الا بعين الغير ، وفي هذا تكمن اشد الاخطار على كيان الامة والوطن » .

(٣٨) المصدر نفسه ص٣٣ – ٣٤ والعبارات منقولة حرفيا .
(٣٩) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة .

وفي هذا المؤتمر تقرر اعتبار يوم ١٩٢٥/٣/٢١ وهو يوم تأسيس الجمعية ، عيدا للعمال الفلسطينيين كما حددت سياسة الجمعية على الصعيد العالمي ، بانها « تستهدف تكتلا قوميا على اساس الاشتراك والمساهمة في الحركة الانسانية الدولية بشرط المحافظة على استقلال وشخصية تكتلنا القومي(٤٠) » .

واضافة الى ذلك فقد اقر المؤتمر فتح مدارس لتدريب وتخريج الكوادر النقابية مما يدل على سعة وتطور الواقع النقابي .

وقبل عقد هذا المؤتمر كانت الجمعية قد تطورت على الصعيد التنظيمي ، واصبحت لها تقاليدها التنظيمية ، كما نشأت فكرة تفريغ كادر نقابي للمسائل القابية ، ولتسهيل عمل النقابات وتعزيزها ، وكان من مهام المتفرغ النقابي زيارة مجالس النقابات الفرعية والاشراف على تكوين نقابات جديدة او مساعدتها والتفاوض عنها لدى الجهات المختصة ، وخصصت الجمعية ١٧ متفرغا من النقابيين لهذا الفرض وكان يعقد اجتماع دوري مرة كل شهر لهؤلاء المتفرغين للتداول في جميع مشاكل النقابات وفروعها والاساليب التي يتم بها التصدي لهذه المشاكل ، كما يجري في هذه الاجتماعات التخطيط للمستقبل ، ويرفع كل اجتماع تقريرا الى الامانة العامة للجمعية ، ويحضر هؤلاء المتفرغون اجتماعات مجلس النقابات القطرية .

وكان الهيكل القيادي للجمعية ايضا ينقسم الى ستة اقسام : قسم المالية ، قسم التسجيل قسم التعاون ، قسم الشكاوى ، قسم التوظيف قسم المراسلات ، قسم الرياضة(٤١) .

وعلى الرغم من اوضاع الانشقاق التي حصلت اثناء فترة انعقاد المؤتمر عام ١٩٤٦ فان العمال العرب كانوا يفضلون الانتماء للجمعية بمجرد تجمعهم في موقع عمل ما .

ومن الامثلة على ذلك ماذكره احد النقابيين من انه انتسب الى الجمعية عام ١٩٤٦ وبعد حوالي شهرين من نسف جسر الحديد القائم بين سمخة والحمة من قبل القوات الصهيونية ، وكان ذلك عندما قررت حكومة الانتداب تصليح الجسر المنسوف ، ورسى معهد التصليح على شركة « سوليل بوتيه » بمبلغ ربع مليون جنيه وبدأت الشركةتنفيذ المشروع ، واستخدمت عددا كبيرا من العمال ، كان ثلاثة ارباعهم من

(٤٠) المصدر الاسبق ص ٣٤ .
(٤١) فجر الحركة العمالية .

اليهود ، والربع الباقي من العرب ، ونشأ خلاف بين العمال والشركة عندما عرفوا ان هناك تمييزا في الاجور بين العامل العربي والعامل اليهودي ، وطالبوا بتعديل هذا الوضع ، وفي ظل هذا الخلاف نشأت لدى بعض العمال فكرة تشكيل نقابة للدفاع عن مصالحهم ، واجرت هذه المجموعة اتصالا بالجمعية التي اشرفت على اجراء انتخابات وتشكيل لجنة محلية دخلت في مفاوضات مع الشركة تم على اثرها تعديل اجور العمال العرب(٤٢) .

ونتيجة لاتساع التنظيم النقابي في اطار جمعية العمال العربية الفلسطينية فان المؤتمر الذي عقد عام ١٩٤٦ حضره « ١٥٠ »مندوبا(٤٣) يمثلون مابين ١٢٠ ــ ١٤٠ الف عامل منتسب للجمعية .

كما حضر المؤتمر بصفة مراقبين مندوبون عن الغرف التجارية ونقابات المحامين ومديروا المؤسسات والشركات والهيئات الوطنية وبعض رؤوساء البلديات ومدير مكتب العمل ووفود اجنبية صديقة والسلك الدبلوماسي .

وكانت الدعوة قد وجهت من قبل المجلس الاعلى للنقابات الى جميع فروع الجمعية والى النقابات القطرية المنتخبة .

وكان التمثيل للمؤتمر على نوعين : الاول تمثيل القوة التصويتية والثاني تمثيل جميع المنتسبين ، وكان تمثيل القوة الصوتية يجري بمعدل الاعضاءالذين سددوا اشتراكاتهم بشهر تموز ١٩٤٦ وبقدر عدد الاعضاء تحصل كل منظمة على عدد مماثل من الاصوات في المؤتمر .

وتم التمثيل حسب اخر رقم وصل اليه عدد الاعضاء المنتسبين .
وقد وضعت امام المؤتمر للمناقشة الموضوعات التالية :ــ

- النظام الداخلي للمؤتمر .
- الحركة النقابية والحركة السياسية وتحديد صلة كل منهما بالاخرى.
- الحركة النقابية والحركة التعاونية وتحديد علاقة كل منهما بالاخرى.
- تنظيم الحركة النقابية على اساس نقابات منفصلة او مندمجة .
- نشر الثقافة النقابية بين العمال .
- انسب الطرق لضمان مستقبل النقابية .
- الحركة النقابية في البلاد العربية ومجلس الجامعة العربية .

(٤٢) لقاء مع القادة النقابيين .
(٤٣) ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة .

وكان المؤتمر ايضا قد وضع لنفسه تحقيق الاهداف التالية :

- توحيد وتنظيم فروع نقابات جمعية العمال العربية الفلسطينية محليا وقطريا ولتنسيق نضال العمال النقابي للوصول الى :
- رفع مستوى معيشة وشروط استخدام العمال العرب .
- مساعدة العما لالعرب على التنظيم النقابي الصحيح .
- تنظيم وتوحيد النقابات في جميع الاقطار العربية .
- رفع الوعي القومي لدى العمال .
- المساعدة على ترقية البلاد صناعيا .
- تمثيل العمال في المؤتمرات القطرية او لدى الوكالات العالمية .
- الوصول الى الضمان الاجتماعي .
- نشر الثقافة النقابية والثقافة العامة .
- تنمية شخصية العامل العربي بالمحافظة على حريته الفردية ، بالفكر والقول والعمل لما فيه خير المجتمع .
- تنظيم وتوحيد الفرق الرياضية .

وقد ابتدأ المؤتمر بانتخاب رئيس ونواب اربعة للرئيس وسكرتير عام وتسع لجان للمؤتمر هي لجنة العضوية ، لجنة الانظمة ، لجنة النظام الداخلي ، لجنة الحركة السياسية والحركة النقابية ، لجنة الحركة التعاونية ، لجنة تنظيم الحركة النقابية ولجنة نشر الثقافة ولجنة ايجاد انسب الطرق لنشر الثقافة النقابية ولجنة الحركة النقابية والجامعة العربية(٤٤) .

وقد افتتح رئيس المؤتمر جلساته برفع انفطاء عن شعار « جمعية العمال العربية الفلسطينية » وهو كما يلي : في الوسط دائرة بداخلها خارطة الوطن العربي ، فوقها يدان متصافحتان احداهما ممتدة من المشرق العربي ، والثانية من مغربه ، ويحيط بالدائرة دائرة اخرى بوسطها علمان عربيان تربطهما كلمات هي « قدما الى العمل ، العلم ، الطمأنينة » ويحيط بهذه الدائرة دائرة ثالثة كتب في وسطها « جمعية العمال العربية الفلسطينية » وتأريخ تأسيسها ، ويحيط بالجميع دائرة بوسطها غصن من الزيتون وسنبلة القمح رمز الخير والخصب والسلام(٤٥) .

ان مؤتمر عام ١٩٤٦ يعتبر من اهم وابرز مؤتمرات جمعية العمال

(٤٤) فجر الحركة العمالية .

(٤٥) مذكرات صالح الخفش ص٣٢ — ٣٣ .

العربية الفلسطينية ، اذ ان المؤتمر الذي اعقبه عام ١٩٤٧ لم يجد المجال لتنفيذ قراراته نتيجة تقسيم فلسطين وحلول النكبة .

كما ان هذا المؤتمر على الرغم من محاولته التركيز على النقابية كمحور اساس لحركة التنظيم النقابي الا انه حاول ايضا ان يجعلها وسيلة لتوحيد العمال وممارسة دورهم على صعيد القضايا السياسية والوطنية .

ولذلك فان الجمعية قامت قبل وبعد هذا المؤتمر بممارسة دور كبير بعين صفوف الفلاحين والعمل على تحريرهم من الاستغلال ودعمهم للوقوف ضد المخططات الصهيونية والبريطانية .

وكان الفلاحون في فلسطين يتعرضون الى قيام الشركات البريطانية والصهيونية بشراء محاصيلهم بابخس الاسعار واغراقهم بالديون والضرائب .

وفي الوقت الذي قامت فيه الجمعية بفتح مدارس في القرى لتعليم الاميين ، وفتح المستوصفات الصحية فانها قامت ايضا بما يلي :

١ — فتح فروع لها في كل قرية تزرع التبغ .

٢ — تأليف جمعيات تعاونية لمزارعي التبغ ضمن فروع الجمعية وذلك بان يدفع كل فلاح مبلغا قدره خمسة جنيهات كحد ادنى لرسم اشتراكه في الجمعية التعاونية ، واودعت الجمعية مبلغا كبيرا في كل جمعية تعاونية على ان يسدد فيما بعد .

كما قدمت للجمعيات التعاونية قروضا اخرى لشراء سيارات نقل مما عوض الفلاحين عن اللجوء الى الاقتراض من الشركات واضطر الاخيرة لشراء التبغ وفق الاسعار التي تحددها الجمعيات التعاونية .

كما ان جمعية العمال عقدت لممثلي الجمعيات التعاونية والمزارعين مؤتمرا عام ١٩٤٧ لبحث السياسة العامة لزراعة التبغ ومعالجة مشاكل الضرائب والتصدير للخارج ، مما اضاف لها مواقع جديدة في صفوف الجماهير الفلاحية(٤٦) .

ان مسار تطور تنظيم جمعية العمال العربية ينطوي على انعطافات ايجابية مهمة ، على الرغم من انه استند على خبرة العمال انفسهم ، كما ان هذا التنظيم كان استجابة حقيقية لنزوع الطبقة العاملة ذاتها .

(٤٦) المصدر نفسه ص٣٥ — ٣٦ .

وقد بدأ هذا التنظيم من ورشة في سكك الحديد في حيفا ، ليصبح بذلك مرتكزا على مبادىء وهياكل تنظيمية متقدمة تعتمد اسلوب النقابة العامة والاتحاد المحلي والاتحاد العام بدءا من اللجنة المحلية ، اي اللجنة النقابية .

واقترن هذا التطور الهام بدون وجود تشريعات خاصة بالعمل النقابي ، مما جعله تعبيرا حقيقيا عن التطور الداخلي للحركة النقابية ذاتها .

وكان هذا التنظيم يعتمد مبادىء ديمقراطية حقيقية ، اذ ان القارىء يلاحظ من الامثلة الواردة في هذا الفصل بان العمال كانوا انفسهم يمارسون انتخاب ممثليهم في تنظيمات الجمعية .

ومما يلاحظ ايضا على التنظيم النقابي انه تعبيرا عن ترابط الصراع القومي والصراع الطبقي في القضية الفلسطينية وتعبيرا عن المشاعر القومية للطبقة العاملة في فلسطين فانه اكد منذ مؤتمره الاول على الوحدة العربية ووحدة الطبقة العاملة العربية . كما ان الجمعية اكدت في مؤتمر عام ١٩٤٦ على انه « بما ان الحركة العمالية العربية في فلسطين جزء من الحركة العمالية العربية يدعو المؤتمر العمال العرب لقيام اتحاد واحد يجمع صفوفهم » .

كما ان جمعية العما ل العربية الفلسطينيين اتاحت المجال واسعا فيها لانضمام ممثلين لبعض قطاعات العمال في مصر والاردن الى قيادتها وارسلت ممثلين عنها الى سوريا ولبنان للتباحث حول وحدة الطبقة العاملة العربية بعد مؤتمر عام ١٩٤٦ .

وبذلك اكدت هذه الجمعية على التعبير عن وعيها المبكر بضرورة وحدة الطبقة العاملة العربية(٤٧) ، كما جسدت المبادىء الديمقراطية لها مرتبطة بالاهداف الوطنية والقومية .

(٤٧) الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والحركة العمالية العربية – حسني صالح الخفش .

المبحث السادس

العمال والنقابات الصهيونية

ان « الهستدروت » اي الاتحاد العام للعمال اليهود على خلاف المنظمات العمالية الاخرى لم ينشأ تعبيرا عن طبقة عاملة ناشئة ومحدودة الخصائص ، وانما هو نشأ اساسا من اجل ايجاد هذه الطبقة ضمن شروط واهداف الحركة الصهيونية ، واخضاعها لمتطلبات تنفيذ هذه الشروط والاهداف .

وقد اسس الهستدروت في فلسطين في شهر كانون الاول من عام ١٩٢٠ لتنظيم العمال اليهود فقط ، وكان عدد اعضائه (٤٤٣٣) عضوا وخاصة العاملين منهم في المزارع الجماعية والتعاونيات .

وحين اسس الهستدروت في فلسطين لم يكن للاتحادات النقابية ثمة وجود فعال في البلاد باستثناء اتحاد الموظفين الذي اسس سنة ١٩١٩ وبعض الاتحادات النقابية المحلية الصغيرة مثل اتحاد عمال المطابع واتحاد العما ل اليهود في السكك الحديدية واتحادات العاملين في الزراعة والبناء(١) .

ومنذ بداية تأسيسه ، وبالذات في البيان الصادر عن مؤتمره التأسيسي اكد الهستدروت على انه اداة اساسية في خدمة الاهداف الصهيونية ، وان من واجبه « ان يخلق نوعا جديدا من العمال اليهود ، وان يرعى حركة الاستيطان ، وان يؤمن للعامل اليهودي الذي وجد كنتيجة لحركة الاستيطان ، المكانة الجديدة به»،وجاء في قانون الهستدروت انه « يعتبر نفسه ، منذ البداية ، اداة عملية للاستيطان وتنشيط الهجرة اليهودية » و « ان هدف الهستدروت الرئيسي هو تحقيق الفكرة الصهيونية ويعتبر الهستدروت نفسه جزءا لا يتجزأ من العوامل الاساسية في العمل الصهيوني والهجرة والتوطين ، والسيطرة على فلسطين واستعمارها »(٢) .

ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فان الهستدروت عمل على عدم الاقتصاد بتأدية المهمات العمالية المعروفة ، وانما القيام ايضا باعمال وادوار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث اصبح يملك الكثير من

(١) الهستدروت – ليلى القاضي – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت ١٩٦٧ .
(٢) دليل القضية الفلسطينية – ابراهيم العابد – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت – ١٩٦٩ ص٥٦ .

الشركات والمؤسسات كما انه امد الكيان الصهيوني بمعظم عناصره التي كانت مرتكز قوته العسكرية .

وقد ركز الهستدروت بشكل خاص من اجل تحقيق اهدافه على تعميق التناقض العنصري والطبقي بين العمال العرب والعمال اليهود ، وتصعيد حدة هذا التناقض والعمل على اضطهاد العمال العرب وطردهم من عملهم ، والوقوف ضد المنظمات العمالية العربية .

وقد استثنى الهستدروت منذ انشائه العامل العربي من برامجه وتنظيماته ، غير ان اعضاء الهستدروت الشيوعيين كانوا يثيرون دوما قضية الايدي العاملة العربية مما ادى الى طردهم من صفوفه عام ١٩٢٣ وكان الهستدروت ايضا يعمل على دفع اصحاب العمل والمشاريع الحكومية بعدم استخدام العمال العرب واحلال العمال اليهود محلهم ، كما انه اسس عصابات خاصة لتحقيق ذلك ، وكان ينظم التظاهرات ضد اية بادرة تقف على النقيض من هذه التوجيهات .

وفي الوقت الذي عرفت فيه الطبقة العاملة في مختلف انحاء العالم بالتضامن للدفاع عن حقوقها فان الهستدروت كان يدفع العمال اليهود للحلول محل العمال العرب عند قيامهم باضراب ما كما حصل في عام ١٩٣٦ اضافة الى استغلال اية فرصة يمكنه فيها الاضرار بالطبقة العاملة العربية الى حد استخدام الاضراب ضد استخدام العمال العرب .

وقد ساعد على ذلك ان العمال الصهاينة انفسهم كانوا يهاجرون ويقيمون في فلسطين باحوال الحركة الصهيونية ذاتها ، كما انهم كانوا يتلقون امتيازات اقتصادية واجتماعية تفوق اضعاف ما يحصل عليه العمال العرب .

واضافة الى ذلك فانهم كانوا يخضعون لخطط تربوية وايديولوجية تجعلهم في وضع نفسي عنصري في مواقفهم ازاء العمال العرب فضلا من ان اغلبهم كانوا ينحدرون من اصول برجوازية صغيرة ،مما ابتعد بهم عن افكار الطبقة العاملة ، وجعلهم اكثر استعدادا للتأثر بالافكار الصهيونية(٣) وقد كان هؤلاء العمال على اتفاق تام مع الهستدروت والحركة الصهيونية في استخدام كل الوسائل لتكثيف اضطهاد العمال العرب .

ومع ان العمال العرب بدأوا عام ١٩٢٣ بتأسيس ناد صغير في حيفا باسم « اللجنة الاخوية لعمال السكك في فلسطين » ، الا انه بالرغم

(٣) شؤون فلسطينية ـ عدد ٥٦ ـ نيسان ١٩٧٦ ص٣١ .

من ضآلة اعمال هذه اللجنة وقلة اعضاء النادي فقد واجهت منذ البداية مقاومة شرسة من المنظمة الصهيونية « الهستدروت » استهدفت القضاء عليها خوفا من تطورها ويقول عبدالحميد يحمور المؤسس الاول للحركة النقابية العمالية العربية الفلسطينية بهذا الصدد « كنا نعمل طيلة النهار على اقناع احد الزملاء حتى ينتسب الى النادي ويقدم طلب الانتساب صباحا ولكن في مساء اليوم التالي عندما نحضر لنفتح ابواب النادي نجد عددا من الاوراق على الارض ، ملقاة من شباك علوي، تتضمن استقالات الاعضاء من النادي ، وتبين فيما بعد ، ان الصهاينة ، عن طريق مراقبة النادي كانوا يتصلون بالاشخاص الجدد ، ويدعونهم الى اي مكان ، ويعملون على اقناعهم بالترغيب والتهديد من اجل الانسحاب ، فيأتي هؤلاء ليلا ويرمون باستقالاتهم ، ولكن بالرغم من كل ذلك ، فقد تطور الوعي بضرورة التنظيم على اساس النضال من اجل حقوق العمال والوقوف في وجه التيار الاستعماري الصهيوني»(٤) .

وبعد قيام جمعية العمال العربية الفلسطينية عام ١٩٢٥ ونتيجة لفشل الهستدروت في ابعاد العمال عنها ، اتجهت الى اسلوب تحديد حجم الجمعية بشكل تكون فيه محدودة الفاعلية ، وابعادها عن العمل السياسي ، والعمل على استيعاب العمال العرب ضمن تنظيماتها .

ولذلك فقد اكدت مقررات المؤتمر السابع لعمال سكك الحديد اليهود اواخر ايار ١٩٣١ انه « لا يمكن للعمال ان ينالوا حقوقهم المشروعة المضمونة الا باتحادهم وتكوينهم كتلة واحدة واحدة بغض النظر عن القوميات والمذاهب والابتعاد عن السياسة ضمن وحدة النقابة »(٥) للتستر على الاهداف الصهيونية وابعاد العمال العرب عن تنظيمهم النقابي .

ومن اجل ذلك نشطت الهستدروت لتكوين نقابات عربية يهودية مشتركة في سكك الحديد ، حيث تأسس التنظيم النقابي العربي ولما فشلت في ذلك ، ركزت عام ١٩٢٩ على مدينة اللد ، حيث نجحت في استقطاب قسم قليل من العمال العرب بحدود نيفا ومائة عضوا تركوا الهستدروت بعد انتفاضة اب ١٩٢٩(٦) .

كما ان الهستدروت عمدت الى ادعاء الدفاع عن حقوق العمال

(٤) مذكرات حسني صالح الخفش ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ص ١٤ .

(٥) المصدر الاسبق .

(٦) آفاق عربية ـ عدد ـ ١٠ ـ ١٩٧٦ ـ فجر الحركة العمالية في فلسطين .

العرب في اماكن العمل التي تديرها سلطات الانتداب مثل سكة الحديد والموانيء والمعسكرات ، التي يعمل بها جنبا الى جنب العمال العرب واليهود ، وقد قامت الهستدروت بهذه المحاولة حين دعت في مؤتمرها الثاني الى « احداث علاقات رفاقية مع العمال العرب » ومن اجل تطبيق سياسة الاحتواء اتبعت ثلاث طرق :

١ ـ تقديم ادلة الدفاع لسلطات الانتداب عنها على انها تدافع عن شؤون العمال دون تمييز في الدين والجنس والقومية .

٢ ـ دعم نقابة عمال سكك الحديد والبريد والتلغراف في تنظيم انفسهم يعزز سيطرة القيادة الصهيونية النقابية .

٣ ـ اصدار صحيفة عمالية باللغة العربية تحمل اسم « اتحاد الشعب » وبالفعل فقد صدرت الصحيفة عام ١٩٢٥ ، وكان رئيس التحرير تيسحاق بن تسفي الذي اصبح فيما بعد رئيسا للكيان الصهيوني وكانت الصحيفة تعمل جاهدة لاحتواء العمال العرب سياسيا ، بيد ان هذه المحاولة لقيت فشلا ذريعا بسبب الوعي السياسي لدى العمال العرب للطبقة الشوفينية للهستدروت(٧) وتمسكه بسياسة « العمل العبري » الرامية الى طرد العرب من اعمالهم واحلال اليهود محلهم فيها .

وعلى اثر انعقاد المؤتمر الاول للعمال العرب عام ١٩٣٠ ركزت الهستدروت على تخريب التنظيم النقابي العربي ، واستطاعت ان تستقطب بعض العمال العرب في حيفا والقدس وتم انتخاب اعضاء عرب للهيئة المركزية لنقابة عمال سكك الحديد تحت ستار المبادىء والاهداف الاممية .

ورافق ذلك انشاء نادي مختلط للعمال العرب واليهود كان وسيلة للدعاية الصهيونية ، كما تم في اواسط الثلاثينات انشاء نقابة مختلطة باسم « نقابة عمال النقل في اللواء الجنوبي » ونقابة لعمال تكرير البترول انحلت جميعها بسبب رفض العمال العرب سياسة « العمل العبري » ومحاولة الهستدروت السيطرة التامة على هذه النقابات وانفجار ثورة ١٩٣٦(٨) .

ولقد غيرت الهستدروت خلال الحرب العالمية الثانية تكتيكها ـ دون ان تغير طبيعتها ـ بهدف مكافحة نفوذ النقابات الفلسطينية

(٧) شؤون فلسطينية ـ عدد ٢٤ ـ آب ١٩٧٣ ـ ص١٥٥ .

(٨) آفاق عربية ـ المصدر السابق .

الوطنية ، فاعلنت عن قبولها تشغيل نسبة معينة من العمال الفلسطينيين في الاشغال التي تنفذها فروعها ، واستطاعت ان تنشط فرعها العربي الذي اوكلت اليه مهمة احتكار تشغيل اليد العاملة العربية ولكن هذه الخدعة لم تستمر طويلا بسبب اعتماد التمييز بين العمال العرب واليهود.

كما انها لجأت الى دفع العمال اليهود للمساهمة في اضرابات العمال العرب ، كما حدث في اضراب عمال البرق والبريد عام ١٩٤٦(٩) بهدف الظهور بمظهر الدفاع عن حقوق العمال العرب وابعاد الصفة الشوفينية عنها ، واضعاف مركز التنظيم العمالي العربي ، كما انها اقامت منظمة عمالية باسم « اتحاد عمال فلسطين » لاحتواء العمال العرب(١٠) كان اغلب المنتمين لها من عمال البلديات ومن الذين يفتقدون الوعي ، ويعيشون اوضاعا اقتصادية قاسية .

ان نجاح الهستدروت في بعض محاولاته لاحتواء بعض العمال العرب بشكل محدود يرجع الى انه كان يحظى بدعم واسناد سلطات الانتداب ووقوفها ضد التنظيم النقابي العربي .

كما ان الهستدروت كان يعمل على الاستفادة من عدم حصول بعض العمال العرب على المساعدات اللازمة لاستمرارهم في اضراباتهم وابعادهم عن العمل ليقوم باستغلال اوضاعهم لخدمة الاغراض والاهداف الصهيونية .

واضافة الى ذلك فان الهستدروت يتميز عن التنظيم النقابي العربي بقدراته الاقتصادية الكبيرة وتلاحم جميع الاحزاب والمؤسسات الصهيونية مع خططه وبرامجه اضافة الى سلطات الانتداب مما يعطيه قوة في استغلال التخلف والبؤس الذي يعانيه بعض العمال العرب لخدمة اغراضه ومخططاته .

وعلى الرغم من ذلك فان جميع هذه المحاولات كانت قصيرة الامد ، وكان العمال العرب الذين يقعون تحت تأثيرها يتركونها بسرعة للمساهمة في النضالات الطبقية والقومية العربية ضد المخططات والاهداف الاستعمارية الصهيونية .

كما ان استمرار سياسة «العمل العبري» تحت ستار هذه المحاولات من الاسباب التي دفعت العمال العرب لترك الهستدروت على الرغم من محاولته الظهور بمظهر التنظيم الاممي وادعائه الدفاع عن حقوقهم . وقد زاد من فشل هذه المحاولات تصاعد النضالات السياسية الجماهيرية ضد المشاريع الصهيونية ومساهمة العمال بفعالية فيها .

(٩) شؤون فلسطينية ـ عدد ٥٦ ـ نيسان ١٩٧٦ .

(١٠) آفاق عربية ـ المصدر السابق .

المبحث السابع

العمال العرب والمخطط الاستيطاني الصهيوني

ان مقاومة العمال العرب في فلسطين للمشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني اتخذت اشكالا عديدة من النضال السياسي والطبقي كما انها استخدمت الكثير من نضالاتها الاضرابية ومن نشاطات منظماتها النقابية لمقاومة الاستيطان الصهيوني .

ويمكن القول ان الطبقة العاملة العربية في فلسطين كانت الطبقات الاخرى للمساهمة فيها .

وعلى الرغم من ان قيادة الحركة الوطنية بدات واستمرت في جميع المراحل في فلسطين قبل التقسيم ذات طابع برجوازي واقطاعي الا ان الطبقة العاملة كانت تساهم في جميع النضالات التي خاضتها هذه الحركة ضد الاهداف والمخططات الصهيونية .

وقد بدات المساهمة الفعالة للطبقة العاملة في مقاومة الاستيطان الصهيوني منذ بدايات ظهور الصراع بين الحركة الوطنية العربية والحركة الصهيونية ، حيث ظهرت مساهمتها بشكل واضح في مظاهرات ١٩٢٩ احتجاجا على وعد بلفور المشؤوم .

كما ان العمال العربي ساهموا في المشاريع الاقتصادية المعدة لمواجهة الاستيطان الصهيوني ومنها « المال العربي » الذي اسس عام ١٩٤٦ .

ومن ابرز النضالات السياسية العمالية في فلسطين اسهام العمال في ثورة ١٩٣٦ حيث توقفوا عن العمل قاطبة ، وتوقفت حركة السير وكل انواع المواصلات مدة ستة اشهر متصلة ، بسبب التحاق عشرات الالاف منهم بالثورة(١) مما ادى الى اعتقال الكثير من افراد الطبقة العاملة وطرد اعداد كبيرة منهم من العمل .

وكانت الصدامات بين العرب والصهاينة قد بدات بالاتساع منذ يوم ٢٠ نيسان ١٩٣٦ حين هاجم حوالي ثلاثمائة عامل عربي بعض الاحياء اليهودية في يافا ، واحرقوا الحي اليمني اليهودي عن اخره ، وتمخض الهجوم عن مقتل خمسة من المستوطنين اليهود واثنين من العرب .

واعقب ذلك اضرابات لاصحاب السيارات والسائقين العرب

(١) مذكرات حسني الخفش ص٢٠ .

احتجاجا على الهجرة الصهيونية ، كما اضرب عمال ميناء يافا لنفس الغرض(٢) ، كما شاركت القطاعات العمالية الاخرى في الاضراب .

وقد انتبه العمال العرب منذ البداية لمشروع الاستيطان الصهيوني ، حيث اكد بيان صادر عام ١٩٣٦ عن النقابة العربية لعمال السكك على ان « غزو عمال اليهود مراكز يفيد الحركة الصهيونية سياسيا لتحقيق حلم الوطن اليهودي » .

واكد ايضا المؤتمر الاول للعمال العرب عام ١٩٣٠ استنكار ورفض الطبقة العاملة للهجرة الصهيونية ونضالهم من اجل استقلال فلسطين استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية .

واضافة الى ذلك فان العمال ساهموا ايضا في اول ثورة تعتمد الكفاح المسلح ، وهي ثورة الشهيد عزالدين القسام عام ١٩٣٥ .

ونتيجة للنضال العمالي ضد سياسة « العمل العربي » الصهيوني والتمييز بين العمال العرب والعمال اليهود فان قضايا ومشكلات الطبقة العاملة العربية اخذت تطرح نفسها الى جانب اكثر القضايا الوطنية اهمية في نضال الحركة الوطنية الفلسطينية ولذلك فقد لجأت في الاربعينات القيادات الوطنية الاقطاعية والبرجوازية الى ضم ممثل للعمال في اللجان والمؤتمرات الخاصة بالدفاع عن حقوق العرب في فلسطين والنضال ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني .

ومن هذه اللجان ، اللجنة العليا التي مثلت فيها جمعية العمال العربية الفلسطينية . وعندما قامت اللجنة البريطانية الامريكية عام ١٩٤٦ بالاجتماع مع اللجنة العليا لبحث موقفها عن الصراع العربي الصهيوني كانت دور ممثل العمال في التفاوض اكثر الادوار اهمية ووضوحا ، اذ اكد رئيس الجمعية المرحوم سامي طه على عدم انفصال العمال العرب عن النضال الوطني كل الوقت ، كما اكد ان الحركة النقابية العربية نشأت في جو سياسي هدفه الوحيد مقاومة الاستعمار والصهيونية ونحن كنقابيين ليس لنا في الماضي ، ولافي الحاضر هدف سياسي غير مقاومة الاستعمار والصهيونية ولذلك استمر العمال كافراد يناضلون مع امتهم سياسيا ، وكجماعة يناضلون اقتصاديا لرفع مستواهم .

ولم يفت سامي طه ان يؤكد ان الاستعمار السياسي والاقتصادي لاي بلد والتنافس على ذلك الاستعمار كان دائما سبب الاضطراب في العالم

(٢) شؤون فلسطينية — عدد ٥٦ — نيسان ١٩٧٥ — ص١٢٣ .

ولذلك فانه يرى ان من الضروري القضاء على الاستعمار بجميع اشكاله موقف العامل العربي من الصهيونية على انها حركة راسمالية رجعية ولذلك فهو يناضل ضدها(٣) .

وهذه العبارات على وعي الطبقة العاملة العربية انذاك للترابط بين النضال القومي والنضال الالطبقي وتجسيده من خلال نضالاتها .

وفي الوقت الذي دعا فيه مؤتمر ١٩٤٦ للجمعية الى تصعيد النضال ضد الهجرة الصهيونية واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ، فان مؤتمر عام ١٩٤٧ ركز بشكل خاص على تحديد دور الطبقة العاملة السياسي منذ الاستيطان الصهيوني .

وقد عقد هذا المؤتمر في جو مشحون بالتناقضات السياسية الداخلية والمؤامرات الصهيونية والاستعمارية مما جعله يركز على المسائل السياسية والمشاريع الخاصة بالحفاظ على عروبة فلسطين .
وكان هناك ثلاثة مشاريع ، المشروع الاول يدعو الى تعمير الصحراء والارتفاع بمستوى الفلاح لتعميق ارتباطه بارضه ، والثاني يدعو الى شراء الاراضي في فلسطين لمنع بيعها الى الصهاينة ، والثالث يدعو الى انشاء صندوق لشراء الارض من الذين يريدون بيعها .

وقد اقرت الجمعية في مؤتمرها جميع هذه المشاريع ، كما اقرت رفض مبدأ تقسيم فلسطين واجلاء المهاجرين اليهود وارسال برقية الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة تتضمن قرارات المؤتمر .

وكان نص البرقية كمايلي :

السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة – نيويورك ...
العمال المؤتمرون في قاعة جمعية العمال العربية الفلسطينية الذين يمثلون مائة وعشرين الف عامل ، وكل عامل ينطق بأسم عائلة المكونة بمعدل خمسة افراد ، باسمهم جميعا نعلن لكم عن رفض مشروع تقسيم فلسطين ، ونطالب بالاستقلال التام واعطاء شعب فلسطين حق تقرير مصيره ، اما بالنسبة لليهود العرب الذين كانوا يعيشون في البلاد قبل عام ١٩١٨ والذين تناسلوا منهم ، فاننا نعتبرهم اخوة لنا مواطنين لهم مالنا وعليهم علينا ، ويجلى عن الوطن كل شخص قدم اليها دون موافقة اهلها(٤) .

(٣) المقاومة العربية في فلسطين – ناجي علوش ص١٠٧ .
(٤) مذكرات صالح الخفش – ص٤٩ – ٥٠ .

وقد واجهت الجمعية بعد هذهالقرارات هجوما واسعا من القيادات التقليدية العربية لشعورها بان الجمعية تحاول احتلال مواقعها كما اغتيل رئيس الجمعية سامي طه .

وبعد اعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين واعلان قرار التقسيم عام ١٩٤٧ لعب العمال دورا كبيرا في النضال ضد العصابات الصهيونية فشكلوا فرقا للدفاع كما ساهموا في جيش الانقاذ والدفاع المدني والامن واللجنة القومية التي تشكلت في جميع المدن لدعم الثورة المسلحة وحفظ الامن والتعاون مع جيش الانقاذ والاشراف على الدوائر الرسمية(٥) .

وفيما كان العمال يناضلون رغم ظروف البؤس والبطالة ، فان البرجوازية استغلت ظروف الحرب لزيادة الاسعار وزيادة الارباح .

ان الطبقة العاملة العربية في فلسطين كانت مؤهلة بوعيها القومي وتكثيف استغلالها واضطهادها من قبل الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية لممارسة ادوار اكثر اهمية وتأثيرا مما مارسته من نضالات بيد انها افتقدت الاداة التنظيمية والسياسية والايديولوجية التي تمكنها من مواصلة وتصعيد نضالاتها بما يحقق الاهداف القومية .

واضافة الى ذلك فان الطبقات الاقطاعية والبرجوازية كانت تستخدم نضال العمال بما يعزز مصالحها ومواقعها ، وبعثرة هذا النضال في المطالبات الاصلاحية والتفاوضية مما افقده الكثير مما كان ينطوي عليه من المحصلات الثورية والوطنية .

(٥) المصدر نفسه .

المبحث الثامن

العمال والتناقضات الطبقية

اذا كانت اغلب الطبقات العاملة في معظم انحاء العالم قد تحدد تناقضها من حيث المصالح والاهداف مع الطبقة البروجوازية في البلدان الصناعية المتقدمة ، او مع هذه الطبقة والمؤسسات الاقتصادية الاجنبية ، فان الطبقة العاملة العربية في فلسطين عانت ضغوطا وتناقضات معقدة الاطراف ، كما انها عانت ايضا افتقار القوى والبرامج التي تستطيع من خلالها تحديد حركتها في مواجهة هذه التناقضات .

ومع ان التناقض الاساسي كان يكمن في مواجهة الطبقة العاملة للمخططات الصهيونية والبريطانية الرامية الى اغتصاب الارض وطرد الشعب العربي من وطنه ، الا ان البرجوازية العربية لم تكن بالمستوى الذي تستطيع فيه قادرة على الاستجابة للمطاليب العمالية بهدف ومنع كافة طبقات الشعب العربي في مواجهة المخطط الصهيوني الاستعماري .

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه الحركة الصهيونية بدمج جميع قطاعات المهاجرين من عمال واصحاب عمل لتحقيق مشروعها الاستيطاني الاستعماري في ارض فلسطين ، فان البرجوازية العربية كانت في بعض الاحيان تلتقي في موقفها تجاه الحركة العمالية والنقابية العربية وتعريفها الى شروط عمل قاسية وغير انسانية .

ان المشكلات العمالية كما يقول احد قادة الحركة النقابية الفلسطينية كانت تفرض الصراع المرير بين العمال واصحاب الاعمال جميعا ، من عرب ويهود وانجليز ، متفرقين ومجتمعين ، وقد وقفوا جميعا في وجه الحركة العمالية ، ولم يعترف اي منهم بجمعية العمال العربية الفلسطينية ، كهيئة تمثل العمال ولها حق التفاوض باسمهم ، الا بعد نضال مرير وبالاكراه والقسر والامثلة كثيرة(١) .

ان البرجوازية العربية كانت بدورها ايضا تحاول الاستفادة من العمال العرب بما يعزز مصالحها ، كما ساعد على ذلك انعدام التشريعات الضامنة لحقوق ومصالح هؤلاء العمال وصعود البرجوازية والاقطاع الى قيادة الحركة الوطنية .

---

(١) مذكرات حسني الخفش ص١٥ .

وقد بدات الطبقة العاملة في بدايات نشوؤها بالنضالات الطبقية الاضرابية داخل المؤسسات والشركات العربية بسبب عدم استجابة اصحاب هذه المؤسسات والشركات لمطاليب العمال ، كما ان الطبقات الاجتماعية العربية كانت انذاك تمارس حركتها وتطويرها ضمن اطار واقع اعتيادي ، وغير مشروط بالحاح بالتناقض مع الحركة الصهيونية اذ كانت مخططات هذه الحركة في بداياتها ، وكانت تطرح في نضالات ومطاليب الحركة الوطنية العربية على انها مخططات سياسية ، ولم يطرح بالحاح البعد الاقتصادي لها .

كما ان الطبقة العاملة انذاك وفي بدايات القرن العشرين كانت تمارس اولى تجاربها التنظيمية ، ولذلك لم تكن مسلحة بالتجربة النقابية والسياسية الكافية لوعي حركتها ضمن اطار التناقضات الطبقية والسياسية السائدة انذاك .

ولذلك كان اول اضراب منظم عام ١٩٢٧ قام به عمال فلسطين هو اضراب ضد متعهد لنقل التراب والحفر اسمه « عثمان دكتاش » وقد نجح الاضراب بتحديد ساعات العمل بثماني ساعات ، وتحديد الاجور ، ومن ضمن الاتفاقية التي ابرمت بين صاحب العمل وجمعية العمال العربية الفلسطينية بالنيابة عن العمال ، ان يدفع صاحب العمل راتبا شهريا قدره ثلاثة جنيهات لمندوب من الجمعية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية .

اما الاضراب الثاني في عام ١٩٢٧ ايضا فقد كان في معمل لصناعة الكرتون من اجل تحسين لشروط الاستخدام وتحديد ساعات العمل ، فيما تم الاضراب الثالث ضد الرأسمالي الكبير المسمى « عزيز الخياط » وقام به عمال البناء الذين يعملون في منشأته عام ١٩٣٣(٢) .

وعلى الرغم من حصول تناقض بين العمال واصحاب العمل في المؤسسات العربية على صعيد القضايا المطلبية فان الطبقة العاملة كانت تساهم بدور فعال في المواقف الوطنية التي كانت تمارسها البرجوازية ضد الهجرة الصهيونية .

كانت البرجوازية انطلاقا من مصالحها وحرصها على مركز القيادة تدفع الطبقة العاملة الى المساهمة في هذه النضالات الى الحد الذي لايسمح بحركتها الذاتية .

وكانت البرجوازية تحرص على انه يتم العمل السياسي العمالي

---

(٢) المصدر نفسه ص١٥ .

من خلالها ، وان يكف العمال عن مواجهة اصحاب الاعمال العرب باللجوء الى الاساليب التوفيقية والتفاوضية .

وقبل ان تتناقض البرجوازية العربية اقتصاديا مع الحركة الصهيونية كان التناقض قد بدا بين العمال وهذه الحركة ليرتفع بعد ذلك الى الطبقات الاعلى ، اذ ان ملاكي الارض المتوسطين والبرجوازية المدينية الوسطى كانت تشعر بان الحركة الصهيونية تتجه نحو القضاء على مصالحها ، ففي عام ١٩٣٥ مثلا كان اليهود يسيطرون على ٨٧٢ مؤسسة صناعية من اصل ١٢١٢ يستخدمون فيها ١٣ر٦٧٨ اجيرا فيما كانت المؤسسات الصناعية العربية تستخدم حوالي «٤٠٠٠» اجيرا فقط وكان اليهود يوظفون في مؤسساتهم اربعة ملايين و ٣٩١ الف جنيه مقابل «٧٠٤» الف جنيه يوظفها العرب وينتجون بما قيمته ستة ملايين جنيه مقابل مليون و ٥٤٥ الف جنيه تنتجها المؤسسات العربية .

وبالاضافة الى ذلك كان اليهود يسيطرون على «٩٠» بالمئة من الامتيازات التي تمنحها حكومة الانتداب .

وقد اخذت ايضا المؤسسات الصناعية العربية بالتناقض ، ومن الامثلة على ذلك ان معامل الصابون العربية تناقصت من ١٢ معملا في يافا الى اربعة معامل عام ١٩٣٥ ، كما هبطت قيمة صناعة الاصداف العربية من ١١ر٥٣٢ الى ٣ر٧٧٧ جنيها في السنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٥(٣) .

وقد ادى ذلك الى تصاعد احساس البورجوازية العربية بخطورة الحركة الصهيونية وضرورة توحيد جميع الطبقات العربية في مواجهة مخططاتها .

وعلى الرغم من ذلك فان بداية الثلاثينات شهدت العديد من الاضرابات العمالية في المؤسسات العربية وبعض المؤسسات الحكومية البريطانية مابين سنوات ١٩٣٠ — ١٩٣٥ بلغت ٤٦ اضرابا اشترك فيها «٤٠٠٠» عامل عربي(٤) .

وبعد عام ١٩٣٥ استغرق الاضراب الذي اعلنه العمال ضمن ثورة ١٩٣٦ فترة طويلة وكان بالطبع يحمل ابعاده ومضامينه الطبقية اضافة الى طابعة السياسي المباشر .

---

(٣) شؤون فلسطينية — عدد — ٦ كانون الثاني ١٩٧٦ ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ في فلسطين ، غسان كنفاني .

(٤) جذور القضية الفلسطينية — اميل توما — منظمة التحرير مركز الابحاث ١٩٧٣ ص١٩٥ .

وفي المنتصف الثاني من الثلاثينيات والمرحلة التي تلتها بدات المطاليب والمشكلات العمالية العربية تطرح في البرامج السياسية البرجوازية في مواجهة المخططات الصهيونية كما زاد توجه الطبقة العاملة للنضال ضد الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني على انهما يشكلان التناقض الاساس ، الطبقي والسياسي والقومي .

وقد شهدت هذه الفترة ايضا تصاعد التمييز العنصري بين العمال العرب والعمال اليهود ، كما اتسعت المؤسسات الاقتصادية اثناء الحرب العالمية الثانية وحصلت البرجوازية العربية على مواقع عمل جديدة ايضا .

ولذلك فان اغلب الاضرابات العمالية العربية المطلبية التي حدثت في الاربعينات جرت في المؤسسات الاقتصادية البريطانية وبعض المؤسسات العربية والصهيونية :

ومن ابرز هذه الاضرابات :ــ

١ — اضراب عمال سكك الحديد عام ١٩٣٨ بهدف تحسين الاجور ومساواة العامل العربي بالعامل اليهودي .

٢ — اضراب عمال البلديات عام ١٩٣٨ لنفس المطاليب .

٣ — اضراب عمال بلدية عام ١٩٣٩ احتجاجا على تعيين احد الصهاينة رئيسا لبلدية حيفا .

٤ — اضراب عمال معسكرات الجيش عام ١٩٤٠ للمطالبة بتحسين الاجور وشروط الاستخدام .

٥ — اضراب عمال مطاحن النعامة في نابلس عام ١٩٤٣ .

٦ — اضراب عمال كبريت شركة « تور » اليهودية في عكا عام ١٩٤٤ اذ اعتصم العمال العرب عدة اسابيع حتى تحققت مطاليبهم .

٧ — الاضراب العام لعمال شركة سبني في جميع انحاء فلسطين .

٩ — الاضراب العام لجميع العمال والموظفين في كافة انحاء فلسطين عام ١٩٤٦ .

١٠ — الاضراب العام لعمال وزارة الاشغال في نابلس عام ١٩٤٧(٥) .

واضافة الى هذه الاضرابات فقد حدثت اضرابات عديدة في الكثير من المدن والشركات ، وكانت ابرز المطاليب التي طرحها العمال في هذه الاضرابات المساواة بين العمال العرب والعمال اليهود وتعيين العمال

---

(٥) مذكرات الخفش ص٢٤ .

العرب واليهود وفق النسبة العددية للسكان في المشاريع البريطانية لتحطيم سياسة « العمل العبري » الصهيونية .

ومع ان البرجوازية العربية لم تحل تناقضها مع العمال العرب بايجاد الوسائل والاساليب اللازمة لمساعدتهم على مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية ، الا ان العمال كانوا نتيجة الضغوط الصهيونية ووعيهم بخطورتها يعملون على التعامل مع الصهيونية والاستعمار البريطاني على انها محور التناقض الطبقي والسياسي .

وكانت الطبقة العاملة مضطرة ايضا لقيام البرجوازية بعدم الاستجابة لمطاليبها المشروعة والاعتراف بمنظماتها النقابية الى القيام ببعض الاضرابات النقابية في المؤسسات العربية .

وهي على الرغم من ذلك كانت تدعم البرجوازية في طموحها لاقامة صناعة عربية لمواجهة المخططات الاقتصادية والسياسية الصهيونية ، كما ان البرجوازية اخذت في السنوات الاخيرة من الصراع العربي الصهيوني على ارض فلسطين تدعم المطاليب العمالية في الوقوف ضد سياسة « العمل العبري » الصهيونية والتمييز بين العمال اليهود والعمال العرب .

وقد ذهبت الطبقة العاملة الى حد اهمال مطاليبها وتناقضها مع البرجوازية العربية لحساب النضال الوطني والقومي ضد المخطط الصهيوني الاستعماري ، وهو الامر الذي اضاعته القيادات البرجوازية في المطالبات الاصلاحية والتساومية .

وعلى اساس ذلك يتضح بان التناقضات بين العمال والقوى المضادة لهم لم تتحدد بالاطر الطبقية البحته ، وانما كانت تترابط فيها الجوانب الطبقية بالجوانب القومية والسياسية .

ولذلك كانت النضالات الطبقية مجسدة ومتضمنة للنضالات القومية ايضا ومترابطة معها بشكل غير قابل للانفصال .

المبحث التاسع

العمال والاحزاب السياسية الفلسطينية

ان دراسة علاقة الطبقة العاملة بالاحزاب والقوى السياسية العربية في فلسطين تتطلب تناول علاقة التنظيم النقابي بالواقع السياسي وموقع العمال في تنظيمات وبرامج الاحزاب السياسية العربية لكي تأخذ هذه العلاقة صيغتها الموضوعية المستمدة من علاقة الاطراف المكونة لها ببعضها .

وعلى الرغم من ان الطبقة العاملة العربية قد بدات تتعرض الى التمييز العنصري والاضطهاد والتعمد من قبل القوى الاستعمارية الصهيونية والبريطانية منذ بدايات نشوئها ، الا انها لم تطرح في مطاليب الحركة الوطنية في بدايات حدوث الصراع بينها وبين الحركة الصهيونية .

ولقد كانت المؤتمرات العربية التي بدات انعقادها في دمشق منذ عام ١٩١٩ تقتصر على المطاليب العامة برفض الهجرة الصهيونية والمطالبة باستقلال فلسطين .

وكانت هذه المطاليب هي الاساسية في تلك المرحلة ، كما ان الطبقة العاملة كانت في بدايات نموها ، فضلا من ان العمال كانوا غير ممثلين في هذه المؤتمرات .

ولكن الاوضاع الموضوعية كما تجلت في سياسة الصهيونية : احتلال الارض واحتلال العمل والاقتصار على البضائع العبرية دفعت هذه القيادة الى اتخاذ قرارات مضادة دفاعا عن التجار والماليين العرب وعن الفلاحين والعمال العرب .

وقد ساعد على اتخاذ هذه القرارات تصاعد النضال العمالي والتنظيم النقابي بين صفوف العمال والمطالبة بالتزام الحركة الوطنية لقضايا العمالية .

وهكذا اخذ المؤتمر السابع الذي عقد في القدس في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٩ الظروف الاقتصادية الاجتماعية الطبقية الناشئة عن سياسة الامبريالية البريطانية والاستيطان الصهيوني بعين الاعتبار ، فقرر المطالبة بحكومة قومية برلمانية ، والاحتجاج على كثرة الموظفين الانجليز في الحكومة « الفلسطينية » الانتدابية ، كما قرر الاحتجاج على اعطاء امتياز البحر الميت لشركة اجنبية ، وعلى تفضيل العمال اليهود على

العمال العرب في الاشغال الحكومية والمطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية(١) .

وبعد هذا المؤتمر اخذت الطبقة العاملة من خلال تنظيمها النقابي تشارك في بعض المؤتمرات واللجان العليا كما هو الحال في اشتراك جمعية العمال العربية الفلسطينية في اللجنة العليا التي شكلت عام ١٩٤٦ .

وقبل الاحتلال البريطاني لفلسطين ، حيث كانت جزءا من سوريا ، كانت البورجوازية العربية السورية تعاضد العمال سياسيا وتدعو ان تكون نقابات لهم لرغبتها في توحيد الطبقات ضد النظام العثماني .

وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٨ عمدت قوى الثورة المضادة الى تشكيل احزاب سرعان ماذوت واختفى اثرها ، لافتقارها المبرر قيامها الفكري والسياسي ، ولعزلتها الشديدة عن الشعب(٢) .

ومن هذه الاحزاب التي انشأت لافشال مقررات المؤتمر السادس الذي عقد بيافا عام ١٩٢٣ بالامتناع عن دفع الضريبة لسلطات الاحتلال الحزب الزراعي الذي انشأ للتفريق بين المدينة والريف وعزل الحركة الوطنية عن الجماهير الفلاحية وكان من الممكن ان تفصل الحركة الوطنية عن قاعدتها الكبيرة والمخلصة المكافحة ، الفلاحين ، ولكن زعامة هذا الحزب ، ممثلة في بعض مثقفي الفلاحين الطامحين ووجوههم ، وكانت زعامة مرتزقة لاتوحي بالثقة ، ثم ان صلات هؤلاء بموظفي السلطة واستجابة السلطات لبعض مطاليب قادة الحزب كشفتهم وعزلتهم .

ولم يكن لهذا الحزب علاقة بالطبقة العاملة كما يوضح ذلك المصدر المعتمد عليه في هذه المعلومات .

والى جانب هذا الحزب نشأ حزب اخر سمي « الحزب الوطني » وكان يعتمد على اسلوب (خذ وطالب) ، وكانت تحركات المشتركين في هذا الحزب منافع ومصالح ، ولذلك كانت تجد بينهم رؤساء بلديات واعضاء لجان حكومية ، واعضاء سابقين في المجلسين التشريعي والاستشاري ، وانضم اليهم اشخاص من المحسوبين على الحركة الوطنية وكان هؤلاء لايؤيدون سياسة المقاطعة من قبل ، الا ان صلات القائمين على هذا الحزب مع الانجليز والصهيونيين واشتغال بعض رجاله بالسمسرة

(١) جذور القضية الفلسطينية — اميل توما — منظمة التحرير مركز الابحاث — بيروت — ١٩٧٣ ص١٤٧ .
(٢) شؤون فلسطينية — عدد ٥٦ — نيسان ١٩٧٦ — ص١١٧ .

لم يهيء امامه سبل الانتشار(٣) . وكان هذا الحزب قد اقر في مؤتمره المنعقد في القدس من ٩ — ١٠ — ١٩٢٣ المطالبة بانعاش الفلاح والعامل علما واقتصادا وسياسة وادارة دون امتلاك قاعدة بين صفوف العمال .

وفي هذه الفترة بالذات اخذت الجمعيات الاسلامية والمسيحية — التجمع السياسي لكبار الملاك — في خطب ود العمال ، فوافقت الجمعية الاسلامية بيافا على ان تكون النقابات او الحرف اساسا للانتخاب ، وان يدي اصحاب كل حرفة الى دار الجمعية لاعطاء اصواتهم لمن يختارونه ، على ان يقوم المنتخبون الثانويون بانتخاب هيئة الجمعية كما عملت الجمعية الاسلامية بنابلس في العام ١٩٢٥ على اختيار ممثلين للنقابات اشتركوا مع غيرهم في اختيار الهيئة الادارية للجمعية بنابلس ، ولم يكن كبار الملاك والبرجوازيون يخشون من وقوع هذه الجمعيات بايدي العما ل، اذ كان العما لتحت سيطرتهم سياسيا وفكريا(٤) .

ولم تقف البرجوازية عند حدود تنظيم العمال في هذه الجمعيات ذات الطابع الديني وانما عمدت ايضا الى تأسيس حزب في نابلس باسم « حزب العمال » الذي لم يكن يضم عاملا واحدا ، كما كان محصورا في المدينة التي تأسس فيها ، كما تأسس عام ١٩٢٨ « الحزب الحر الفلسطيني » الذي قام بتأسيس نقابة البنائين في يافا ، و « حزب الاحرار العربي الفلسطيني » عام ١٩٣٠ والذي اكد في المادة الثالثة من برنامجه على « تنظيم حركة الطلبة والشبان والعمال واصحاب الصناعات الحرة والزراع والصناع على اساس النقابات او ما شاكلها »(٦) .

ويبدو ان هذه الاحزاب والتنظيمات كانت تفتقد الى الاطار النظري والايديولوجي الواضح والمحدد ، كما انها حاولت ان تتكيف مع مصالح واهداف الطبقات المتناقضة مع بعضها ، اضافة الى انحصارها في اماكن محدودة من فلسطين .

كما انها ايضا اعتمدت الاساليب البرجوازية ذاتها في التحرك على الصعيد السياسي واعتماد المطاليب الاصلاحية مما جعلها بعيدة عن استيعاب وتنظيم العمال ضمن صفوفها .

ونتيجة لتصاعد النضالات الجماهيرية في بداية الثلاثينات وتصاعد

(٣) المقاومة العربية في فلسطين — ناجي علوش — دار الطليعة — بيروت ص٤٤ .
(٤) شؤون فلسطينية — المصدر السابق .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه .

التناقضات بين القيادات التقليدية للحركة الوطنية فقد اتجهت هذه القيادات الى تشكيل احزاب خاصة بها اضافة الى الاحزاب التي قام بتشكيلها عدد من المثقفين ، فتأسس حزب الاستقلال عام ١٩٣٢ ، مؤتمر الشباب عام ١٩٣٢ ، حزب الدفاع الوطني ١٩٣٤ الكتلة الوطنية ١٩٣٥ ، الحزب العربي ١٩٣٥ ، حزب الاصلاح ١٩٣٥ .

وعلى الرغم من تأكيد بعض هذه الاحزاب ، كمؤتمر الشباب وحزب الدفاع الذي اسس نقابة لسائقي السيارات على تنظيم العمال ، الا انها في مجملها كانت بعيدة عن استقطاب وقيادة نضال الطبقة العاملة . فالحزب الذي اسسه امين الحسيني كان مقتصرا من الناحية التنظيمية على ابناء العائلات الاقطاعية والرأسمالية كما انه يربط الجماهير به تنظيميا(٧) .

وكان هناك الحزب القومي السوري ، وهو كما يذكر حسني صالح الخفش في مذكراته « ص ٣٩ » كان في بداية تكوينه في الاربعينات ، وكان عدد الذين اعتنقوا مبادئه بين صفوف العمال قليلا ، ولم تظهر التناقضات بينه وبين الحركة العمالية والنقابية .

وكان حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي ينتهج سياسة المهادنة مع الامبريالية البريطانية(٨) ويحاول حزب العمال لسياسته وابعادهم عن حركتهم النقابية ، كما ان حزب الاستقلال الذي تألف من المثقفين وابناء الاقطاعيين المتنورين على الرغم من انه كان اقرب الاحزاب الى التعبير عن مطامح الحركة القومية العربية ، الا انه كان مسيرا بقيادة اقرب الى البرجوازية(٩) .

ولم يختلف برنامجا حزب الاصلاح والكتلة الوطنية عن برامج الاحزاب الاخرى والاعتماد من الناحية التنظيمية على المثقفين ابناء الفئات الوسطى(١٠) .

والى جانب هذه الاحزاب التي ساهمت في قيادة النضال السياسي للطبقة العاملة دون استيعابها تنظيميا او امتلاك الفكر القريب من اهدافها ومطامحها ، كان هناك الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي ركز على العمل

(٧) مذكرات حسني الخفش — ص٣٩ .
(٨) جذور القضية الفلسطينية — ص٢٠٣ .
(٩) المصدر نفسه ص١٩٧ .
(١٠) المصدر نفسه ص٢٠٦ .

بين صفوف العمال محاولا احتلال قاعدة عمالية تنظيمية ، واحتلال توجيه الحركة النقابية .

ان القول بان الاحزاب والتيارات السائدة في الوطن العربي كانت موزعة على اتجاهات قومية بحتة واتجاهات طبقية بحتة ينطبق بشكل دقيق على الواقع السياسي العربي في فلسطين .

ففي الوقت الذي كانت فيه الاحزاب الاخرى ترفع شعار عروبة فلسطين ، والوحدة العربية دون ربطها بالقضايا والمشكلات الاجتماعية كان الحزب الشيوعي الفلسطيني يحاول ان يحقق وحدة العمال العرب واليهود بمعزل عن الصراعات والتناقضات القومية .

وجدير بالذكر ان الحركة الشيوعية في فلسطين منذ البداية كانت قسمين الاول مرتبط بالمخططات الصهيونية العالمية والثاني جاء عن طريق المهاجرين اليهود الذين جاؤوا من دول اوربا عامة والشرقية خاصة ، والفوا حزبهم تحت اسم «الموبس» اي حزب العمال الاشتراكيين اليهود، ثم تطور هذا الحزب ، ودعا العمال العرب الى الانضمام اليه ، وذلك في بيان رسمي اصدره في اذار عام ١٩٢٠ دعا فيه كل العمال عربا ويهودا الى الانضمام اليه ، واستطاع فعلا ان يستقطب عددا من المثقفين العرب الفلسطينيين وقليلا جدا من العمال ، وقد ازداد اعضاؤه بعد عام ١٩٣٩ خلال الحرب العالمية الثانية وسمحت له الحكومة البريطانية بمزاولة نشاطه علنا ، بعد ان كانت تحاربه وتحارب اعضاءه واخصت له جريدة « الاتحاد » ومجلة باسم « رابطة المثقفين العرب »(١١) .

وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي كان يقف ضد الصهيونية ، الا انه في الوقت الذي كان فيه العمال العرب يواجهون وقوف العمال اليهود الى جانب الحركة الصهيونية كان يتمسك بضرورة « انشاء جبهة للعمال العرب واليهود من اجل النضال ضد الاغتصاب الصهيوني والاستثمار ، الذي يمارسه المعمرون والزراع والمشاريع الزراعية » وعلى اهمية « العمل على التعاون والتضامن بين جميع عمال فلسطين ، بغض النظر عن الجنسية واللون والدين والمذهب السياسي »(١٢) .

وقد اصطدمت محاولات الحزب الشيوعي بالجمع بين العمال العرب واليهود بعقبات كثيرة تتمثل في رفض الحركة الصهيونية والعمال اليهود

(١١) مذكرات الخفش ص٤٢ .
(١٢) شؤون فلسطينية — المصدر السابق .

انفسهم لذلك ، وبرفض الحركة الوطنية العربية والطبقة العاملة العربية هذه المحاولات .

ويرى احد المؤرخين : بان الانقسام العمودي بين العمال الفلسطينيين والعمال اليهود كان شبه كامل ، فالعمال العرب منخرطون في نقاباتهم الخاصة ما عدا قلة قليلة كانت منضوية في فروع الهستدروت المتخصصة بالعرب ، فيما كان للعمال اليهود نقابتهم الخاصة الهستدروت واحزابهم الخاصة ، الاحزاب اليسارية الصهيونية .

والتنظيم الوحيد الذي كان يجمع بين العمال العرب والعمال اليهود هو الحزب الشيوعي في فلسطين . ان الكوادر العليا لهذا الحزب كانت في معظمها يهودية ، وهذا ما جعل اعضاء الحزب من العرب قليلي العدد جدا ، كما ان الايدلوجيا السائدة ، القومية والدينية بين العمال الفلسطينيين كانت ايضا سببا اضافيا لابتعاد العمال الفلسطينيين عن الحزب الشيوعي ، هذان العاملان كانا يجعلان الشيوعيين القلائل معزولين ومنبوذين ، اما العمال اليهود الذين ينتمون للحزب الشيوعي فانهم غالبا ما كانوا يهاجرون من فلسطين بمجرد ما يعون وضعهم الحرج كمستعمرين ، لكونهم قد هاجروا غالبا تحت تأثير الدعاية الصهيونية فقد كانت عودتهم الى الاوطان التي هاجروا منها المخرج الوحيد لهم ، بصفتهم شيوعيين واعداء للاستعمار من التناقض الذي كانوا يواجهونه.
ومن جهة اخرى كانت حكومة الانتداب تهجر جبرا كل من يثبت لديها انه يهودي شيوعي ، وكانت تحرم دخول الاراضي الفلسطينية على المهاجرين المشبوهين بالبلشفية .

بيد ان قيادة الحزب الشيوعي لم تكن اممية ، لقد كانت خاضعة لتأثيرات الايديولوجية الصهيونية السائدة من جهة وللماضي الصهيوني لعدد كبير من مناضلي الحزب الذين غالبا ما مروا عبر مسيرتهم نحو الحزب الشيوعي بالاحزاب الصهيونية اليسارية(١٣) .

وقبل قيام جمعية العمال العربية الفلسطينية حاول الحزب الشيوعي جمع العمال العرب واليهود في منظمة نقابية واحدة خاصة بعمال السكك ضمن اطار الهستدروت عام ١٩٢٢ ، بيد ان قيادة الهستدروت رفضت ذلك ، ثم قبلت باقتراح من الشيوعيين على انضمام العمال العرب في نقابات سكك الحديد والبريد والبرق التابعة لها عام ١٩٢٤ .

(١٣) شؤون فلسطينية – عدد ١٥ تشرين الثاني – ١٩٧٢ الطبقة العاملة الفلسطينية .

وعندما تبين للهستدروت محاولة الشيوعيين خلق منظمة نقابية امية رفضت ذلك ، وقامت بطردهم من بين صفوفها(١٤) .

ونتيجة لعدم سماح سلطات الانتداب بالعمل العلني للشيوعيين وقلة عددهم ، فانهم اندفعوا بعد تأسيس جمعية العمال العربية الفلسطينية للمساهمة في قيادتها ، ثم عملوا على الانشقاق عنها بعد ان اتاحت لها سلطات الانتداب مجالات واسعة للعمل خلال الحرب العالمية الثانية لينتهوا بعد ذلك الى ادانة عملية الانشقاق .

وبعد هذا الاستطراد عن الاحزاب العربية من حيث علاقتها بالعمال قبل تقسيم فلسطين يمكن القول بان هذه الاحزاب جميعها لم تصل الى المستوى الذي حققته جمعية العمال العربية الفلسطينية في استقطاب العمال وقيادة النضال العمالي .

وقد كانت هذه الجمعية موضع صراع بين العديد من هذه الاحزاب في محاولاتها للسيطرة عليها .

فاضافة الى محاولات الحزب الشيوعي وحزب الدفاع فان القيادات التقليدية عندما وجدت ان الجمعية اخذت تحتل مواقعها في قيادة العمال والفلاحين عمدت الى شن حملات موسعة ضدها واغتيال قائدها المرحوم سامي طه .

ان جمعية العمال العربية الفلسطينية نتيجة لمواقف هذه الاحزاب ازاء الطبقة العاملة العربية وانعدام وجود مستلزمات قدرتها على تمثيل واستقطاب العمال عملت على ابعاد الحركة النقابية عن جميع التيارات والصراعات الحزبية .

كما ان خصوصية قيادات الجمعية التي صعدت الى الدور القيادي نتيجة ثقة العمال بها ونتيجة ظهورها من وسط العمال انفسهم من الاسباب التي جعلت هذه القيادات تحرص على الطابع النقابي للجمعية بعيدا عن الوقوع في التيارات السياسية السائدة انذاك .

وذلك ادى الى ان تفتقد الجمعية الاطار النظري والايديولوجي الواضح والمحدد ، وان تتطرف في الاتجاه النقابي الى حد اعتباره الاصل للنضال السياسي .

وقد تطور موقف الجمعية في مؤتمرها المنعقد عام ١٩٤٦ الى حد

(١٤) شؤون فلسطينية – عدد ٥٠ – ٥١ – ١٩٧٥ – مؤتمر العمال العرب الاول .

التوجه لانشاء حزب عمالي يعتمد وجودها التنظيمي كمحور له وكأساس لحركته ، ولم يتحقق بناء الحزب لاقراره كفكرة انذاك .

ان الطبقة العاملة وحركتها النقابية على اساس ذلك لم تكن معزولة عن الحركة السياسية ، وانما كانت هذه الحركة معزولة عنها بصراعاتها وعدم طرحها الحركة النموذج في قيادة النضال العمالي ، كما ان ابتعاد الطبقة العاملة الى حد بعيد عن هذه الاحزاب واتجاهها للجمعية تعبير عن طموحها في ان تكون ممثلة في الحركة الوطنية والواقع السياسي بنفسها لا من خلال احزاب لا تنتمي لها من الناحية التنظيمية ، او تتعارض مع اهدافها الطبقية والقومية .

وبلا ريب ان الطبقة العاملة العربية كانت في نضالها السياسي مع اية بادرة ايجابية تمارسها الاحزاب السياسية باتجاه الاهداف الوطنية والقومية ، ولذلك فانها خاضت الكثير من النضالات بقيادة قوى وفئات اقطاعية وبرجوازية ، وذلك ما ادى ايضا الى زيادة احساسها بضرورة ان تكون لها مساهمتها النضالية الخاصة بها بحكم لجوء هذه القيادات الى المطالب الاصلاحية ومحاولتها توجيه النضالات بما ينسجم مع مصالحها ومواقعها .

وبشكل عام فان الاحزاب السياسية على الرغم من احتلال بعض المواقع لها داخل صفوف العمال ، فانها لم تكن بمستوى التعبير عن حجم ووعي الطبقة العاملة والقدرة على الدفاع عن اهدافها الطبقية والقومية .

استنتاجات الفصل الاول

مما لا ريب فيه ان الطبقة العاملة ليست محصلة ذاتها ، وانما هي محصلة اجتماعية في الاساس مما يجعل للظروف والعوامل الموضوعية اهمية كبيرة في تشكيل مسار هذه الطبقة ضمن اطار مجتمع معين ومرحلة تأريخية معينة .

ويتضح مما هو وارد في هذا الفصل من الوقائع والامثلة والحقائق بان الطبقة العاملة العربية في فلسطين كانت تواجه الكثير من التحديات التي عرقلت نموها الذاتي كطبقة والتعبير عن امكاناتها السياسية والقومية في مواجهة الحركة الصهيونية ومخططاتها الاستيطانية .

فهي باعتبارها ما تزال في بدايات نشوئها واجهت تحدي ضعف القاعدة الاقتصادية العربية التي يمكن لها ان تنمو من خلالها وان تمتلك خصائص الاستقرار الطبقي ومرتكزاته .

وقد زاد من خطورة هذا التحدي ان القاعدة الاقتصادية العربية على ضعفها وافتقارها الى الحداثة والوسائل الانتاجية المتقدمة فانها كانت تواجه المخططات الصهيونية والبريطانية لمحاصرتها وتضييق حدود مساحة تحركها والحيلولة دون تطورها ونموها للقضاء عليها لصالح الاقتصاد الصهيوني . كما انها واجهت على الصعيد السياسي الاحزاب البرجوازية والاقطاعية التي كانت تستخدمها ضمن حدود السيطرة عليها وحدود الحفاظ على المصالح التي تمثلها كاحزاب ذات وجود طبقي برجوازي واقطاعي اضافة الى الاحزاب الاممية التي كانت تسيطر عليها اغلبية يهودية يتسم بعضها بميول صهيونية ، واحزاب صهيونية تدعي المبادىء والاهداف الاممية لتغطية طابعها العنصري وارتباطها الصميمي بالمخطط الصهيوني الاستيطاني .

كما ان الاحزاب العربية البرجوازية والاقطاعية او الاممية ذاتها كانت غير مركزة بشكل فعال ضمن صفوف الطبقة العاملة كما ان تنافسها على الادوار السياسية اخذ حيزا كبيرا من اهتماماتها .

ولذلك فان مثل هذا المناخ السياسي المضطرب والمناخ الاقتصادي المضطرب لابد وان يؤديان الى نتائج سلبية وتأثيرات سلبية على الواقع العمالي .

ولذلك فقد افرز هذا الواقع حركة نقابية لم تستطع ضمان الترابط

الفصل الثاني

الطبقة العاملة بعـد النكبة

الستراتيجي بين النضال النقابي والنضال السياسي كما انهـا وبسـبب الانعزال النسبي للقوى السياسية عن قطاعات عمالية واسعة حاولت ان تكون البديل السياسي للعمال بدون ان تحقق ذلك بسبب وقوف الاحزاب السياسية ضدها في هذه المحاولة ونقص الخبرات المتوفرة لديها في هـذا المجـال .

وكان المطلوب لكي تعبر الطبقة العاملة العربية عن قدراتها وامكاناتها النضالية والطبقية ان يتوفر لها الاطار السياسي التنظيمي القادر علـى تطوير وعيها بما يتناسب ومهمات الترابط بين النضال القومي والطبقي .

ان بروز المشكلة السياسية والقومية في الواقع العربي الفلسطيني قبل النكبة كان يستقطب الطبقة العاملة لنضالات تتسم عند الكثير مـن قطاعاتها بالطابع العفوي ، وكان احساس العمـال بخطـورة المخطط الصهيوني يدفعهم تلقائيا الى هذه النضالات .

بيد ان عدم توفر القوة السياسية المعبرة طبقيا وقوميا عن مصالح واهداف الطبقة العاملة اخضع هذه النضالات لمصالح واهداف القيادات البرجوازية والاقطاعية وبالتالي حرمها من ظـروف التطور وتحقيق انتقالات نوعية نضالية قادرة على احباط المخطط الصهيوني .

المبحث الاول

العمال العـرب وظروف الاحتلال

مع ان الحركة الصهيونية بـدات بوضـع الخطط والمرتكزات الاقتصادية لمشروعها الاستيطاني في فلسطين منذ بدايات تدفق المهاجرين الصهاينة عليها ، الا انها كانت تواجه باستمرار المقاومة العربية الاقتصادية والسياسية التي كانت تحاول الابقاء على الاقتصاد العربي وتطويره لمواجهة الاقتصاد الصهيوني .

وقد اتيحت جميع الفرص والظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني لان يحل محل الاقتصاد العربي بعد تقسيم فلسطين وحلول النكبة .

كما ان ذلك ادى الى السيطرة على الممتلكات والمؤسسات الاقتصادية العربية ودمجها بالاقتصاد الصهيوني ايضا لخدمة الاهداف والمخططات السياسية الاستيطانية .

ان قيام الحركة الصهيونية منذ بدايات تنفيذ مشروعها الاستيطاني في فلسطين بالعمل على تحطيم الاقتصاد العربي وتحقيق هدف « العمل العربي » بطرد العمال العرب واحلال العمال الصهاينة محلهم قد تحقق بعد النكبة وتقسيم فلسطين واذا كانت المؤسسات العربية الاقتصادية في عهد الانتداب البريطاني قد حـ دتمن انجاز هذه الاهداف ، فان هـذه المؤسسات اصبحت بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين من اسباب قـوة وتوسع الاقتصاد الصهيوني .

ويقدر احد المصادر العربية الفلسطينية الخسائر الاقتصادية التي تحققت بعد العرب من جراء الاحتلال وطردهـم عن وطنهم بالتقديـر التالـي :

	جنيـه
١ ـ المساكن : عدد الواحدات المفترض لمجموع النازحين اي «٧٥٠٠٠٠» على اساس وحـدة لكل ٥ اشخاص « من بيت مستقل او شقة » موزعة كما يلي : الثلثان او ٩٠ر٠٠٠ وحدة في القرى و ٦٠ر٠٠٠ في المدن بسعر ٢٥٠ للوحدة الريفية ٢٢ر٥٠٠ر٠٠٠ وبسعر ٢ر٥٠٠ جنيه للوحدة في المدن ١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٧٢ر٥٠٠ر٠٠٠

اضف : مساجد وكنائس القرى والمدن على اساس
١ر٥٠٠ وحدة سعر ٣ر٠٠٠ جنيه ٤ر٥٠٠ر٠٠٠
اضف : انشاءات في المساكن كالمزارب والابار في القرى
والكاراجات الخاصة في المدن الخ ٤ر٠٠٠ر٠٠٠

٢ ـ مباني المصانع : ١ر٥٠٠ وحدة ١٨١ر٠٠٠ر٠٠٠
بسعر ٥ر٠٠٠ ٧ر٥٠٠ر٠٠٠
المشاغل « خياطة ، حدادة ، نجارة ، ميكانيك
الخ .. » على اساس ٥ر٠٠٠ وحدة سعر ١ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٢ر٥٠٠ر٠٠٠

المكاتب « معظمها في المدن » ٥ر٠٠٠ وحدة
سعر ٣ر٠٠٠ ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠
المحال التجارية « بمعدل محل لكل ١٥٠ شخصا
بين مخزن كبير وبقالة وصيدلية الخ »
٥ر٠٠٠ وحدة منها ٢ر٠٠٠ في القرى سعر
٤٠٠ = ٨٠٠ر٠٠٠ في المدن سعر ٢ر٥٠٠ =
٧ر٥٠٠ر٠٠٠ ٨ر٣٠٠ر٠٠٠
المطاعم والمقاهي والنوادي في المدن والقرى ٢ر٠٠٠
وحدة سعر ٢ر٠٠٠ ٤ر٠٠٠ر٠٠٠
مباني البيارات ٢ر٠٠٠ وحدة سعر ٢ر٥٠٠ ٥ر٠٠٠ر٠٠٠
تقدير قيمة المباني « عدا المساكن » ٥٩ر٨٠٠ر٠٠٠

٣ ـ تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح محسوبة على اساس كون المنسوب ٤ : ١ بين الراسمال المجتمع والداخل الصافي « كما هو في حساب الدخل القومي » فيكون تقدير قيمة التجهيزات ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠

٤ ـ وسائل النقل والمواصلات « عدا السيارات الخاصة » بما في ذلك نحو ١ر٠٠٠ سيارة وباص وشاحنة محسوبة على اساس كون المنسوب ٤ : ١ بين الراسمال المتجمع والدخل الصافي « في الدخل القومي » فيكون تقدير قيمة النقل والمواصلات ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠

٥ ـ الاثاث والمكتبات والامتعة الشخصية على
اساس تقدير : ٢٥ جنيه للنازح الريفي الواحد = ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠
٢٠٠ جنيه للنازح الوحيد من المدن = ٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠
تقدير قيمة الاثاث والمكتبات والامتعة الشخصية ٦٢ر٥٠٠ر٠٠٠

٦ ـ المواشي والدواجن على اساس تقدير حكومة فلسطين وباسعار ما قبل الحرب مضاعفة نحو ثلاث مرات وهو ارتفاع الاسعار فيكون تقدير قيمة المواشي والدواجن ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠

٧ ـ حسابات البنوك والامانات : ما تبقى منها في اسرائيل تقدير قيمته ٢ر٠٠٠ر٠٠٠

٨ ـ الاراضي : اراضي حمضيات ١٣٢ر٠٠٠ دونم
« من اصل ١٣٦ر٨٠٠ للعرب » سعر ٦٠٠ = ٧٩ر٢٠٠ر٠٠٠
اراضي مشجرة اخرى ٣٨٤ر٠٠٠ دونم « من اصل
١ر٠٤٠ر٠٠٠ » سعر ٣٠٠ = ١١٥ر٢٠٠ر٠٠٠

اراضي مروية ٤١ر٠٠٠ دونم « من اصل ٥١ر٥٠٠
سعر ١٠٠ ٤ر١٠٠ر٠٠٠
اراضي صالحة للزراعة « للحبوب » ٤ر٤٠٠ر٠٠٠ دونم
« من اصل ٦ر٦٠٠ر٠٠٠ سعر ٤٠ = ١٧٦ر٠٠٠ر٠٠٠

اراضي ذات جودة حدية ١ر٦٠٠ر٠٠٠ دونم من اصل
٤ر٨٠٠ر٠٠٠ سعر ١٠ = ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠
اراضي البناء في القرى ٢٠ر٠٠٠ دونم « من اصل
٣٦ر٠٠٠ سعر ٦٠ = ١ر٢٠٠ر٠٠٠
المجموع ٣٩١ر٧٠٠ر٠٠٠

اراضي البناء في المدن ٢٩ر٢٥٠ دونم « من اصل
٦٠ر٨٠٠ ـ سعر ٤٠٠ = ١١ر٧٠٠ر٠٠٠
تقدير قيمة الاراضي ٤٠٣ر٤٠٠ر٠٠٠

٩ ـ ستوكات البضائع على انواعها تقدير قيمتها ٥ر٠٠٠ر٠٠٠

١٠ ـ تجهيزات المكاتب والمطاعم والفنادق والمقاهي تقدير قيمتها ٣ر٠٠٠ر٠٠٠

المجموع العام ٧٥٦ر٧٠٠ر٠٠٠

يضاف الى ذلك المجموع ما يلي

١ ـ التقدير الاجمالي لارتفاع الاسعار بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤ ٣١٩ر٩٠٠ر٠٠٠

٢ ـ التقدير الاجمالي للنمو الصافي العيني للرساميل بين ١٩٤٩ ـ ١٩٦٤ ١٥٦٫٧٥٠٫٠٠٠

٣ ـ التقدير الاجمالي للدخل المتراكم بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢ ١٫٠٨٩٫٤٥٠٫٠٠٠

٢٫٣٢٢٫٨٠٠٫٠٠٠

وكل هذه الممتلكات والمؤسسات التي ارغم العرب على تركها والخروج من فلسطين اضيفت ربحا متراكما للاقتصاد الصهيوني[1] .

وقد استخدمت هذه الممتلكات والمؤسسات في استيعاب وتشغيل المهاجرين الجدد من الصهاينة واعتمادها كمركز في بناء الاقتصاد الصهيوني .

وبعد ان كان عدد العرب في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ (١٫٤١٥٫٠٠٠) مقابل ٦٥٠٫٠٠٠ من اليهود الذين وصلوا هذا الرقم عن طريق الهجرة اصبح عددهم بعد هذا العام (١٧٠) الف عربي فقط .

وواضافة الى ذلك فان الكيان الصهيوني لم يقتصر على تغيير الطابع السكاني والاقتصادي لفلسطين لصالح الاهداف والمخططات الاستيطانية الصهيونية ، وانما عمد ايضا الى الحيلولة دون حصول السكان العرب الذين بقوا في فلسطين على اية فرصة تتيح لهم امتلاك مواقع سكانية واقتصادية واضحة ومحددة ومستقلة عن الاقتصاد الصهيوني .

ولذلك فان العمال العرب الذين يعيشون نير الاحتلال الصهيوني لم يمارسوا عملهم في ظل اقتصاد عربي مستقل او له مواقع معينة ، وانما ربطوا بعجلة المخططات والمؤسسات الصهيونية .

كما ان هؤلاء العمال لا يشكلون امتدادا للوجود العمالي العربي السابق لنشوء الكيان الصهيوني ، وانما هم من الاشخاص الذين فقدوا ممتلكاتهم او نزحوا من الريف بحثا عن العمل في المدن العربية التي تحولت بعد الاحتلال الى مدن للمهاجرين الصهاينة .

ان الطبقة العاملة العربية الت كانت قائمة بنضالاتها وتنظيماتها في فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني والتي كانت تتواجد في المدن بشكل خاص

(١) عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية انجليا الحلور ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٦٧ ص١٥٢ .

قد تعرضت بعد الاحتلال الى التفكك ، واصبح القسم الاكبر منها خارج الارض المحتلة ، كما اصبح العدد القليل من العمال الذين واصلوا وجودهم في فلسطين خارج المؤسسات الاقتصادية العربية التي سيطر عليها الصهاينة .

وفضلا عن ذلك فأن الكيان الصهيوني عمل على قطع صلة العمال العرب الذين بقوا تحت نير الاحتلال بالطبقة العاملة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ عن طريق تحطيم الاقتصاد العربي ودمج مؤسساته وقطاعاته باقتصاده وعن طريق طرد غالبية العمال العرب عن ارضهم ووطنهم ، وحرمان ما بقي منهم في فلسطين من الاستمرار على ممارسة التنظيم النقابي وجميع الحريات الديمقراطية المعبرة عن وجودهم الطبقي والقومي . وحتى العمال الذين تمكنوا من الاستمرار في العمل ضمن مشاريع اقتصادية عربية تعرضوا الى ارغامهم على فقدان عملهم عن طريق محاصرة وافشال هذه المشاريع . والمشاريع التي بقيت تمارس عملها قليلة جدا ، كما انها محصورة في بعض الورشات الحرفية التي يبلغ عدد العاملين فيها (٣٥٠٠) شخص ، منهم (١٥٠٠) يعملون في ورشهم ومشاغلهم و (٢٠٠٠) يعملون مستأجرين .

اما الاعمال المهنية الاخرى التي يعمل بها عرب في قراهم وفي مواقع تحشدهم فهي :

أ ـ فروع البناء والخدمات العامة التي استوعبت عام ١٩٦١ حوالي ٦٤٥ شخصا .

ب ـ التجارة وهي تعني عادة الحوانيت في القرى العربية وكانت تستوعب في نفس السنة ٤٢٣٥ عاملا .

جـ ـ النقل والشحنيات وتعتمد عادة على اصحاب السيارات الشاحنة التي يقودونها بانفسهم وقد عمل بهذا الفرع ١٣١٥ شخصا بموجب احصاء عام ١٩٦١ . ومختلف فروع الخدمات العامة كالمدارس ودوائر الصحة والعيادات وغيرها من المكاتب الحكومية ، كلها مجتمعة كانت تستوعب ٣٥٩٥ شخصا عام ١٩٦١[2] .

ان تركيز السياسة الصهيونية على تحطيم الاقتصاد العربي كليا وربط العمال العرب بعجلتها الاقتصادية يبعد هؤلاء العمال عن التحرك بمعزل عن مواقف وخطط هذه السياسة تجاههم ، كما يجعلهم خاضعين

(٢) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ حبيب قهوجي ـ مركز الابحاث ـ ص٨٥ .

لهذه المواقف والخطط ، وبالتالي افقادهم فرصة الاستقلال عن التشكيلات النقابية والسياسية الصهيونية .

وفي الوقت الذي وضع فيه الكيان الصهيوني العمال العرب ضمن هذا الاطار فانه عمد ايضا الى ربط الزراعة العربية بالصناعة الصهيونية واغتصاب اراضي الفلاحين العرب وطردهم عنها مما ادى الى هجرة هؤلاء الفلاحين الى المدن والاشتغال كعمال في المشاريع الصهيونية .

ونتيجة كذلك فقد انخفضت نسبة العاملين العرب في الزراعة من ١ر٥٧٪ في زمن الانتداب البريطاني عام ١٩٣١ الى ٧ر٣٨٪ عام ١٩٦٣ .

وفي الوقت الذي يواجه فيه الفلاحون العرب الاساليب والخطط الرامية الى ابعادهم عن ارضهم ، فانهم يواجهون عند انتقالهم الى المدن كعمال حشرهم في احياء تنعدم فيه جميع مقومات الحياة الانسانية والاشتغال في الاعمال الهامشية والشاقة .

وباختصار فان العمال العرب تحت نير الاحتلال الصهيوني في الوقت الذي فقدوا فيه ارتباطهم بالاقتصاد العربي فانهم فقدوا الوسائل والمؤسسات السياسية والنقابية المدافعة عن حقوقهم وهويتهم القومية مما جعلهم يقعون ضمن الشروط والمواقف الاقتصادية والسياسية الصهيونية بصورة مباشرة .

المبحث الثاني
العمال العرب والاقتصاد الصهيوني

مما لاشك فيه ان الطابع الاقتصادي لاي بلد من بلدان العالم انما تتقرر نوعيته واتجاهاته حسب نوعية واتجاهات الانظمة السياسية في هذا البلد .

واذا كان الاقتصاد في معظم بلدان العالم سابقا للسياسة في وجوده واستمراريته ، محددا بصيغة التغيرات والتطورات السياسية في هذه البلدان ، فأن السياسة الصهيونية والمرتكزات الايديولوجية لها سبقت الوجود الاقتصادي الصهيوني لتقوم بعد ذلك في ايجاده وتشكيله حسب خصائصها ومن اجل تحقيق اهدافها السياسية .

ذلك لان اي بناء اقتصادي محدد ومميز يفترض او يتطلب اساسا وجود سكاني محدد ومميز ايضا ، وينطبق ذلك ايضا على اية مقومات وشروط لتطوير هذا البناء والحاقه بخصوصية نظام سياسي واجتماعي معين .

ولما كانت الحركة الصهيونية تفتقد في فلسطين الوجود الاجتماعي والاقتصادي الذي تعتمد عليه في تحقيق مشروعها الاستيطاني فانها عمدت الى اقامة هذا الوجود باسبقية المخطط السياسي والايديولوجي وحسب صيغة هذا المخطط .

فالحركة الصهيونية عندما قامت بوضع الاسس الايديولوجية والسياسية النظرية لمشروعها الاستيطاني في فلسطين في القرن التاسع عشر كان عدد اليهود قليلا جدا ، اذ ان هذا العدد على الرغم من تدفق الهجرة الصهيونية الى فلسطين لم يتجاوز عام ١٩١٨ اي بعد الاحتلال البريطاني حدود ٥٦ر٠٠٠ يهودي مقابل ٦٤٤ر٠٠٠ عربي .

وقبل ان تقوم الحركة الصهيونية بتأسيس اول مستعمرة زراعية لها في فلسطين عام ١٨٧٨ لم تكن هناك حدود فاصلة بين اقتصاد عربي واقتصاد يهودي ، وانما كان هناك تعاون على الصعيد الاقتصادي بين العرب واليهود الذين عاشوا في الوطن العربي حياة بعيدة عن التمييز والاضطهاد على عكس موقف المجتمعات الاخرى تجاههم .

وقد اتجه المخطط الصهيوني الاقتصادي في فلسطين الى تحقيق الاهداف السياسية الصهيونية المتمثلة في اقامة الدولة على حساب حقوق المواطنين العرب .

وقد كانت هذه الاهداف وما تزال تقف كمحور مركزي لحركة الكيان الصهيوني التي يستخدم الاقتصاد لخدمتها .

ولذلك فان القيادة الصهيونية كانت تتحرك باعتبار « ان الاجراء الاقتصادي السليم قد لا يكون اجراء سياسيا سليما » كما ان « المعايير الاقتصادية كانت تتراجع امام المعايير الاقتصادية كانت تتراجع امام المعايير الايديولوجية عند ظهور تناقض بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات الايديولوجية » ومنذ مطلع هذا القرن اتبعت الحركة الصهيونية سياسة العمل العبري ، وكانت تعكس بذلك موقفا سياسيا .

وقد عارض بعض المستعمرين الراسماليين الصهاينة هذا الموقف باعتبار ان العامل العربي اكثر انتاجية من العامل اليهودي واقل اجرا ، وطالبوا باستخدام العمال العرب في خدمة الاهداف الصهيونية ، غير ان هذه المطالبة رفضت لصالح سياسة العمل العبري التي تؤكد اهتمام الصهاينة منذ بدايات انشاء المشروع الاستيطاني باعطاء المعايير الايديولوجية والسياسية الاولوية في بناء هذا المشروع(١) .

وبعد قيام الكيان الصهيوني لم يتم الحاق المعايير الايديولوجية بالمعايير الاقتصادية وانما استمر العمل على اساس الاهداف والمعايير الصهيونية ذات الطابع الايديولوجي والسياسي .

ولذلك فان الموقف الاقتصادي من العمال العرب بعد قيام الكيان الصهيوني وبحكم زوال العوامل التي كانت تقف ضد تحقيق اهدافه السياسية ، اخذ يتجه نحو الصيغ المعبرة عن الموقف السياسي الصهيوني ازاء هؤلاء العمال .

ولذلك فان الاقتصاد الصهيوني في الفترة بين ١٩٤٨–١٩٥٢ اتجه نحو التركيز على القطاع الزراعي ، حيث تركز الاستثمار في توسيع المستوطنات الزراعية ومرافق الاسكان لاستيعاب المهاجرين الجدد ، وخلق ترابط وثيق بينهم وبين الارض الزراعية .

كما تميزت هذه الفترة بسيطرة الكيان الصهيوني على كل المرافق الاساسية ، والعمل على توزيع المستوطنات في جميع انحاء فلسطين المحتلة ، وايجاد المؤسسات الادارية والمالية للدولة الصهيونية .

---

(١) بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي – حسين ابوالنمل – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت – ١٩٧٥ – ص١٤ .

ومن خلال اهم مميزات هذه الفترة يتضح ان الكيان الصهيوني كان يعمل على :

اولا – امتصاص المهاجرين القادمين من بلدان مختلفة وبدرجات متفاوتة من المهارات المكتسبة ، وايجاد فرص عمل لهم مع توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها .

ثانيا – محاولة تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي بغية تحقيق الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية .

ثالثا – احداث تغيير تكنولوجي في قاعدة الاقتصاد يمهد لعملية الانطلاق نحو نمو اقتصادي سريع(٢) .

وبالطبع فان مثل هذه التوجيهات الاقتصادية التي تستهدف ترسيخ المرتكزات الاقتصادية والسكانية للكيان الصهيوني لابد وان تعزز التوجه نحو اغتصاب اراضي السكان العرب لصالح السياسة السكانية والاقتصادية الصهيونية والسيطرة على كافة المؤسسات والمرافق التي كانت تستخدم لادارة شؤونهم ، وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة لاستخدامهم وفق اعتبارات وشروط هذه السياسة .

ولقد شهدت فترة ما بعد ١٩٦٠–١٩٦٥ نموا في القطاع الصناعي وازدادت الاستثمارات في هذا القطاع ، كما ان القطاع الخاص بدأ بالنمو في القطاع الصناعي ، وشهدت هذه المرحلة ايضا نموا في الطبقة العاملة الصهيونية ، وبلغت نسبة العمال العاملين في القطاع الزراعي في بداية ١٩٦٦ حوالي ١٢ر٤٪ بينما نمت نسبة العاملين في قطاع الصناعة حتى وصلت الى ٢٦ر١٪(٣) .

كما ان فترة ما قبل ١٩٦٥ شهدت سيطرة القطاع العام على الخاص ومحاولة القطاع الاول ان يقوم بالدور الرئيسي في عملية التصنيع . وقد انحسرت هذه السياسة ، نتيجة المقاطعة العربية والتوجه نحو زيادة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وحصر مهمة القطاع العام بتوفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي(٤) .

ان انتقال السيطرة على الصناعة من القطاع العام الى الخاص

---

(٢) شؤون فلسطينية – تموز ١٩٧٢ – عدد ١١ ص ٧٩ .
(٣) شؤون فلسطينية – عدد ٣٧ – ايلول ١٩٧٤ ص١٠٣ .
(٤) المصدر نفسه .

في الوقت الذي يعبر عن الطابع الراسمالي للاقتصاد الصهيوني فانه مرتبط ايضا بالسياسة الصهيونية ذاتها التي لجأت الى الاعتماد على القطاع العام في البداية لانه المؤهل للاهتمام بتوجيه الاقتصاد بما ينسجم ومتطلبات تحقيق اهداف هذه السياسة من توفير مستلزمات استيعاب المهاجرين واقامة المرتكزات الاقتصادية اللازمة لترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين ، كما ان اهتمام القطاع الخاص بالارباح وتوسيع مؤسساته قد يقود الى تناقضه مع هذه السياسة .

ولذلك فان الحركة الصهيونية بعد ان اوصلت الواقع الاقتصادي الى مرحلة متقدمة من النضوج والتطور لجأت الى تشجيع القطاع الخاص لكي تتكيف مع حاجتها الى زيادة الاستثمارات الاجنبية وتوسيع ترابط الاقتصاد الصهيوني بالاقتصاد الامبريالي مع اطار الاهداف السياسية الصهيونية .

ان مسيرة الاقتصاد الصهيوني سواء في فترة تشجيع القطاع الزراعي او في فترة تشجيع الصناعي ، او سواء في مرحلة تشجيع وسيطرة القطاع العام او بروز القطاع الخاص موجهة بكل مراحلها وخططها لخدمة الاهداف والاعتبارات السياسية والايديولوجية الصهيونية .

ولذلك فان تطور هذه المسيرة ادى الى افشال وانهاء معظم القطاعات الاقتصادية العربية ، ومحاصرة الزراعة العربية بشكل اضطر اغلب الفلاحين والزراعيين العرب للتحول الى عمال .

وفي الوقت الذي كان فيه السكان العرب يواجهون هذه الاجراءات فانهم كانوا يواجهون تعمد المسؤولين الصهاينة بعدم استيعابهم ضمن سكان المدن او حصرهم في احياء صغيرة غير مؤثرة على الطابع الصهيوني لها .

وفضلا عن هذه الاساليب التي اعتمدت محاصرة العرب واغلاق جميع الابواب لدفعهم الى النزوح خارج الارض المنطقة ، فان الكيان الصهيوني اهتم بتوفير فرص العمل في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للمهاجرين وحرمان العرب من هذه الفرص .

ولذلك كان عدد العمال العرب العاملين عام ١٩٥٥ يساوي ٥٥٠٠ عامل ، ثم اصبح في عام ١٩٥٩ ٦٣٠٠ عامل ، وارتفع في عام ١٩٦٣ ليصل الى ١٤٨٠٠ عامل .

واذا قارنا هذا العدد مع مجموع العاملين في الارض المحتلة في السنة

ذاتها فاننا نجد ان نسبة العمال العرب تساوي ١٨٪ ، اما في قطاع التجارة والبنوك فبناء على نفس القياس السابق واعتماد ا على نفس مصادر الاحصاء لنفس السنوات فقد كانت الاعداد بالتتابع كالتالي ٣ر٣٠٠ ٣ر٩٠٠ في القطاع العربي ، واذا قارنا ٣ر٣٠٠ ، العدد الاخير مع مجموع العاملين البالغ ١٠٣ر١٠٠ في عام ١٩٦٣ فاننا نجد ان نسبة العمال العرب تكون ٣ر٨٪ .

وقد تصاعدت نسبة العمال العرب بعد عا م ١٩٦٤ فاصبحوا يتوزعون على الاعمال حسب الجدول التالي :ـ

نوع العمل	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
زراعة وتحريش وصيد	٢٥ر٢٠٠	٢٥ر٤٠٠	٢٥ر٦٠٠	٢٥ر٠٠٠
صناعة وحرف	١٠ر٧٠٠	١١ر٥٠٠	٩ر٨٠٠	٩ر٥٠٠
بناء واشغال عامة	١٤ر٠٠٠	١٤ر٨٠٠	١٢ر٩٠٠	٩ر٧٠٠
كهرباء وماء	٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٨٠٠
تجارة وبنوك وتأمين	٥ر٢٠٠	٥ر٢٠٠	٤ر٨٠٠	٤ر٩٠٠
نقليات وشحن	٣ر٠٠٠	٣ر٧٠٠	٤ر٠٠٠	٣ر٤٠٠
الخدمات العامة	٧ر٧٠٠	٧ر٣٠٠	٨ر٠٠٠	٧ر٣٠٠
الخدمات العامة كالصحة والتربية	٥ر٣٠٠	٥ر٥٠٠	٥ر٤٠٠	٥ر٤٠٠
خدمات خاصة	٢ر٤٠٠	١ر٨٠٠	٢ر٦٠٠	١ر٩٠٠
غير معروف	ـ	١٠٠	ـ	ـ
المجموع	٧٤ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠	٧٣ر٠٠٠	٦٧ر٩٠٠

ونستدل من هذا الجدول على ان العمال العرب يتجمعون بشكل خاص في الاعمال الهامشية والشاقة ، كالزراعة والبناء والخدمات العامة من شق طرقات وحفر مجاري والتي يستحوذ فيها الصهاينة على المهارات والاختصاصات التقنية ، كما ان العمال الصهاينة يستحوذون ايضا على الاعمال ذات المهارات العالية والمداخيل العالية ايضا(٥) .

وبعض هؤلاء العمال يعملون كمستخدمين عند اصحاب العمل الصهاينة وفي الاعمال الشاقة والهامشية ايضا .

(٥) العر ب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ حبيب قهوجي ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٧٢ ص٤٦ ـ ٤٩ .

وذلك يدل على ان سياسة الكيان الصهيوني تجاه العمال العرب بعد عام ١٩٤٨ تتمثل بابعاد هؤلاء العمال عن التزود بالخبرات المهنية وذلك بابعادهم عن العمل في المؤسسات التي تتركز فيها هذه الخبرات كما ان هذه السياسة اتجهت الى حصر العمال العرب في الاعمال الشاقة التي تتطلب تأديتها جهدا عضليا ، او في الاعمال الهامشية التي لاتؤثر على مسيرة الاقتصاد وتطوره او حركة قطاعاته الاساسية كالزراعة والصناعة .

وتستهدف هذه السياسة عدم ايجاد تأثير كبير للعمال العرب على حركة الاقتصاد الصهيوني وبالتالي جعلهم عرضة للاستغناء عنهم وطردهم عن العمل عند وجود الظروف التي تتطلبها اهداف هذه السياسة او تفرضها الازمات الاقتصادية ، وبالتالي دفع هؤلاء العمال للنزوح خارج الوطن المحتل .

كما تستهدف هذه السياسة ايضا حصر العمل الصهيوني بالمؤسسات الصهيونية وهو الهدف الذي مارسته الحركة الصهيونية منذ بدايات تنفيذ مشروعها الاستيطاني في فلسطين .

ومما هو جدير بالذكر ان الكيان الصهيوني لم يتح العمل امام بعض المجموعات العمالية العربية على اساس ان العمال العرب لهم حق العمل كتعبير عن حقوق المواطنة ، وانما لحاجته الى هؤلاء العمال في بعض قطاعات العمل ولحاجته لعملهم في تنفيذ سياسته الاستيطانية على اساس معاييرها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ايضا .

فهذه السياسة من اجل اغراء اليهود بالهجرة الى فلسطين والبقاء فيها عملت على ابعادها عن الاعمال الشاقة والهامشية والاعمال ذات المردودات المادية الزهيدة باستخدام العمال العرب فيها .

كما ان هذه السياسة استخدمت هؤلاء العمال في تنفيذ غاياتها واهدافها المباشرة حتى ان بعض الدارسين اكد على انه بدون العمل العربي لم يكن ممكنا للكيان الصهيوني استيعاب موجات الهجرة بالسرعة التي استوعبت بها ، ذلك ان مهاجري المانيا في الثلاثينات قد استوعبوا في منازل ، اعتمد في بقائها على مواد البناء التي انتجها العرب ، وتم بناء قسم منها في القدس وحيفا بواسطة الايدي العربية ، كما ان عملية استيعاب مهاجري الخمسينات تمت بالاستعانة بتجنيد الايدي العاملة العربية في المناطق القديمة(٦) .

(٦) شؤون فلسطينية – عدد ٦٣ – ١٩٦٤ – شباط – اذار ١٩٧٧ ص٧٣ .

وفي الوقت الذي يستفيد منه الكيان الصهيوني من هؤلاء العمال في تنفيذ اهدافه السياسية والايديولوجية والاقتصادية فان الازمات الاقتصادية لهذا الكيان يتحمل تبعاتها واثارها العمال العرب في الاساس الاول ، كما يتحمل هؤلاء العمال ايضا المشكلات الناجمة عن اتجاه الكيان الصهيوني الى اعطاء المستوطنين الصهاينة الاولوية في الحصول على فرص العمل .

فبعد الاحتلال طرد الباقون من السكان العرب من وظائفهم واعطيت للمهاجرين الجدد من الصهاينة مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بينهم ، حتى عمت اغلبيتهم الساحقة .

وقد كانت المشكلة صعبة للسكان العرب في الناصرة ويافا والمثلث الصغير ، ففي مدينة الناصرة سرحت سلطات الاحتلال جميع العمال الذين كانوا يعملون في الخدمات العامة في عهد الانتداب البريطاني ، وفي المثلث كانت المشكلة الاولى قلة الارض التي صادرتها السلطات الصهيونية.

وفي عام ١٩٥٣ حين بلغت البطالة بين اليهود في فلسطين اوجها طرد عدد كبير من العرب من وظائفهم كما استولت السلطات الصهيونية على مساحات اضافية من اراضي السكان العرب .

وحسب السجلات الرسمية لحكومة العدو الصهيوني بلغت نسبة العاطلين من العمال العرب عام ١٩٥٥ حوالي ٩٪ من القوة العاملة العربية ، فيما ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٦٦ حوالي ٢ر١١٪ من القوة العاملة العربية لتصل في بداية عام ١٩٦٧ الى ٢٠٪ من هذه القوة(٧) .

ان الكيان الصهيوني على الرغم من حصره العمال العرب في الاعمال الشاقة والهامشية فانه يضطر الى ابقائهم في هذه الاعمال في المراحل التي تشهد تحقق العمالة الكاملة فيما يقوم بالاستغناء عنهم في المراحل ذات الازمات الاقتصادية التي تحدث لهذا الكيان .

وذلك ماحصل بعد عام ١٩٦٥ ، اذ بدأ الاقتصاد الصهيوني بالانكماش وعدم امتلاك القدرة على استيعاب الاستثمارات مما ادى الى بروز البطالة التي قادت الى طرد اعداد كبيرة من العمال العرب عن اعمالهم ، فاصبح عدد العمال العرب العاطلين بنسبة ٢٠٪ من عدد قوة العمل العربية .

(٧) اسرائيل والبطالة – الياس سعد – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت – ١٩٦٨ ص١٠٠ – ١٠١ .

وتصل الممارسات الصهيونية تجاه العمال العرب ان البطالة عندما تظهر بين العمال اليهود ، تقوم السلطات بالتعاون مع مراقبين العمل والنقابات الصهيونية شن حملات لطرد العمال العرب من اعمالهم واحلال الصهاينة محلهم(٨) .

وعلى الرغم من التطورات التي قطعها الاقتصاد الصهيوني فان العمال العرب لم يتجاوزا اطار ماهو محدد لهم من اعمال .

ففي عام ١٩٥٤ كان فقط ٤ ، ٨ بالمائة من اجمالي القوة العاملة العربية مستوعبا في البناء ، بينما ٦٠ بالمائة في الزراعة و ٣ ، ٨ في الصناعات اليدوية ، الا انه في العام ١٩٦٦ استوعبت الزراعة ٤٠ بالمائة من القوة العاملة العربية في حين احتوى البناء ٦ ، بالمائة .

ومع انه يمكن اعادة سبب انخفاض القوة العاملة العربية في الزراعة الى الانخفاض لقطاع الزراعة العربية بسبب مصادرة الاراضي وتحولها الى مستوطنات ، الا انه من الواضح ان السكان العرب الذين اجبروا على ترك الزراعة انضموا الى قطاع البناء الذي يعتبر اكثر القطاعات تقلبا في الاقتصاد الصهيوني ، بينما ظلت الصناعة ، القطاع الاكثر سرعة على التوسع مغلقة على العمال العرب(٩) .

وذلك يؤكد ان الكيان الصهيوني في سياسته الاقتصادية انما استهدف بحصر العمال العرب في الاعمال غير الفنية والشاقة والاكثر عرضة للتقلب وابعاد هؤلاء العمال عن التطور والتوسع ، وبالتالي الحيلولة دون وجود طبقة عاملة عربية محددة الخصائص والمميزات .

---

(٨) العرب في اسرائيل «٢» – صبري جرجيس – مركز الابحاث – منظمة التحرير بيروت – ١٩٦٧ – ص١٤٤ .

(٩) شؤون فلسطينية – عدد ٢٠ – نيسان ١٩٧٣ ص٧٧ .

المبحث الثالث

التعبيرات الاجتماعية للتمييز العنصري الصهيوني

في الفصل الذي يحمل عنوان «العمال العرب والنقابات الصهيونية» تركز الحديث على التمييز العنصري الصهيوني مجسدا في الاطار التنظيمي والتشكيلات التنظيمية الاخرى المتفرغة عنه .

وفي هذا الفصل سنحاول التحدث عن التعبيرات الاقتصادية والاجتماعية للتمييز العنصري الصهيوني ازاء العمال العرب .

ان العنصرية باعتبارها فكرة رئيسية مؤداها ان مجموعة محددة من البشر يتسمون بكونهم طبيعيا اسمى من غيرهم(١) تتجسد في اكثر تجسيداتها عنفا وحدة في الموقف الصهيوني ازاء السكان العرب .

فالصهيونية باعتبارها التعبير الايديولوجي عن العنصرية ليست مجرد تيار فكري فقط ، او تيار قائم ضمن حدود جفرافية سابقة لوجوده وانما هي اتخذت طابعها العنصري من خلال المواجهة المباشرة مع السكان العرب ، ومن خلال احتوائها على كافة مواقف وافكار الايديولوجيات العنصرية والاستعمارية مجسدة في اساليبها ازاء هؤلاء السكان .

وبالطبع فان التجسيدات الاقتصادية والاجتماعية للعنصرية الصهيونية ليست مفصولة عن معاييرها السياسية والايديولوجية وانما تخضع هذه التجسيدات لها .

ولذلك فان التمييز لم يقتصر على اعطاء العمال اليهود الاعمال الفنية ومنحهم حرية العمل النقابي واعطاء العمال العرب الاعمال الهامشية والشاقة وحرمانهم من الحرية النقابية ، وانما يمتد هذا التمييز الى الاجور ايضا حيث وصل الى اكثر من ٥٠٪ .

فمثلا كان العامل العربي « البسيط » في سنة ١٩٥٢ ، يتلقى مقابل عمل يوم واحد لدى دائرة الاشغال العمومية ، ليرة اسرائيلية واحدة ، في حين كان العامل اليهودي يأخذ مقابل العمل نفسه ، وفي الدرجة نفسها ، ٢ر٦٣ من الليرات الاسرائيلية لليوم الواحد ، وبينما كان العامل

---

(١) قضايا عربية – السنة الثالثة – ١٩٧٧ ص٣٠

العربي المهني « كالبناء مثلا » يأخذ ٢ر٥٠ من الليرات الاسرائيلية في اليوم كان العامل اليهودي يأخذ ١٤ر٣ من الليرات الاسرائيلية في اليوم(٢) .

وتعترف الدوائر والمراجع الصهيونية ذاتها ان معدل الدخل السنوي للعمال العرب في فلسطين المحتلة يبلغ حوالي نصف معدل الدخل السنوي للعمال اليهود(٣) على الرغم من قيام العمال العرب بالاعمال الشاقة .

ولان اغلب العمال العرب يعملون كعمال مؤقتين وليس كعمال دائميين ، ولان اجرة العامل المؤقت في فلسطين المحتلة اقل من اجرة العامل الدائم فان التمييز في الاجور بين العمال اليهود والعمال العرب مرتبط بسياسة الاجور الصهيونية .

ان الفرق بين اجرة العامل البسيط الدائم والمؤقت تعادل «٤٢» اغورا في اليوم اي مايعادل «١٣» ليرة في الشهر ، اضف الى ذلك الفرق بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها العامل الدائم ومايتحمله العمال العرب من نفقات السفر الباهظة حيث انهم يعملون في مناطق خـــارج سكناهم ، اضافة الى العامل العربي يدفع مالايقل عن ليرتين ونصف بصورة تلقائية ، عن كل يوم عمل كضريبة دخل ، علاوة على دفع الرســوم التنظيمية واشتراك الهستدروت والضرائب الاخرى وغلاء المعيشة الذي يبتلع دخل العمال في الكيان الصهيوني(٤) .

ان مجموع الدخل العربي كان ٥ر٢٩٤ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٣ حيث كان عدد السكان العرب ٢٧٥ الفا بينما كان صافي دخل القطاع اليهودي تلك السنة ٥٨٠٠ مليون ليرة ، واذا قسمنا الدخل العام على عدد السكان تلك السنة ٢ر٤٣٠ر٠٠٠ يهودي يكون دخل الفرد ٢٣٩٠ ليرة فيما يكون دخل الفرد العربي ١٠٧٠ ليرة وبذلك يكون متوسط دخل الفرد العربي يعادل ٤٥ من متوسط دخل الفرد اليهودي(٥) ولان العمال يتسمون في غالبيتهم بانهم يحصلون على ادنى دخل في فلسطين المحتلة فان ذلك مايزيد من قساوة وبؤس الحياة التي عاشها العمـــال العرب تحت ظل الاحتلال الصهيوني .

ان العمال العرب كما جاء على لسان احدهم يعيشون حياة تتسم باقصى حدود البؤس حيث كما يقول هذا العامل : « نحن عمال مؤقتون

(٢) العرب في اسرائيل – صبري جريس – ص ١٤٤ .
(٣) اسرائيل والبطالة – ص ٩٧ .
(٤) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي – ص٧٥ .
(٥) المصدر نفسه ص٥٦ .

بعضنا يشتغل منذ خمس سنوات دون ان يحصل على تثبيت في العمل ندفع جميع الضرائب النقابية مثل الاخرين ولانتمتع بالاعياد والعطل ، ولاتدفع لنا المصروفات ولايقدمون لنا الثياب اللازمة للعمل ، وحين يكون العمل قليلا يعيدون بعضنا الى بيوتهم ينتظروا عدة ايام حتى يتوفر العمل، ولايدفعون لنا شيئا مقابل تعطلنا » .

كما يقول عامل اخر « اننا نعيل عائلات كثيرة الانفار وفي الوقت نفسه نعاني من التمييز » .

وعلى الرغم من قلة اجور العمال العرب وكثرة الضرائب المترتبة عليها فانهم في الوقت الذي تحرص فيه السلطة الصهيونية ومؤسساتها النقابية على توفير المساكن للعمال والافراد المهاجرين من الصهاينة يعانون مشكلة السكان على انها المشكلة الكبرى بالنسبة لهم ، فهي تبتلع قسما كبيرا من رواتبهم في نهاية كل شهر ، خصوصا وان الحصول على المنازل في الكيان الصهيوني يتم بمفتاحية « خلو رجل » او « سر قفلية » في اللهجة العراقية ، وتبلغ قيمتها حوالي عشرة الاف ليرة في المتوسط وقد وصل الايجار عام ١٩٦٦ للمنزل المكون من غرفة واحدة ٤٢ ليرة مما يشكل ثقلا كبيرا على العمال ذوي الدخل الصغير(٦) .

ان مشكلة السكن التي يواجهها العمال العرب في الارض المحتلة من المعوقات التي يحرص الكيان الصهيوني على استمرارها للحيلولة دون نزوحهم الى المدن التي ينبغي حسب برامج وخطط هذا الكيان ان تظل حكرا على الصهاينة .

وبما ان غالبية الاراضي الزراعية مصادرة من قبل الكيان الصهيوني فان القرى العربية هي بمثابة مكان للمبيت بالنسبة للعمال العــرب وبذلك يعيش هؤلاء العمال اغرب وضع سكاني في العالم ، فهم يقيمون في القرى دون ان يمارسوا العمل الزراعي ، ويعملون في المدن بـدون اسماح لهم للاقامة فيها ولذلك فان العمال العرب يضطرون يوميــا لقطع مسافات طويلة من القرى الى مواقع العمل في المدن .

وكان عدد هؤلاء العمال عام ١٩٥٨ حوالي ٥ر٠٠٠ عامل عربــي يعملون في حيفا ويسكنون القرى المجاورة لها(٧) .

(٦) المصدر نفسه – ص٧٧ .
(٧) اسرائيل والبطالة – ص٩٩ .

وفي السنوات اللاحقة وعندما بلغ عدد العمال العرب ٦٠٠ر٦٥ عامل كان منهم حوالي ٧٠٪ يعملون في القرى الريفية(٨) .

وقد بلغ عدد العمال العرب الذين يعملون خارج مناطق سكنهم عام ١٩٦١ الى ٥٤٥ر٣٢ عامل من اصل ٩٦٥ر٦٣ عاملا عربيا(٩) ثم تصاعد هذا العدد في السنوات اللاحقة الى حد اصبح العمال العاملين خارج مراكز اقامتهم عام ١٩٦٦ ٣٥٠٠٠ عامل وبنسبة ٥ر٥١٪ من مجموع العمال العرب(١٠) .

ان قسما من هؤلاء العمال يستطيع العودة الى قراه واماكن سكنه في القطاع العربي وخاصة من القرى والمدن العربية القريبة على اماكن العمل في القطاع اليهودي ، كعمال الناصرة الذين يعملون في منطقة حيفا ، اما القسم الاخر الذي لايستطيع العودة الى قراه يوميا ، اما لبعدها عن مراكز العمل ، واما لعدم تمكنه من دفع اجرة السفر يوميا ، هذا علاوة على عدم انتظام السير من القرى العربية الى اماكن العمل ، هذا القسم ، الذي لايسكن مع عائلته في المدينة ، ولايعود لقريته يوميا يشكل مشكلة انسانية واجتماعية كبيرة ، انه يعمل طوال النهار في ظروف صعبة وشاقة واجر منخفض نسبيا ثم يعود الى المدينة حيث لايجد مسكنا ولا مأوى .

ولذلك يضطر هذا القسم من العمال الى المبيت في الكراجات والحدائق العامة التي تكون معرضة لغزوات البوليس الصهيوني باستمرار وطرد العمال منها ، وعدم السماح لهم بالمبيت خارج القرى(١١) والايعاز لاصحاب المحلات بعدم السماح لهؤلاء العمال بالمبيت فيها او قربها .

ان الانتقال اليومي من مناطق السكن الى مناطق العمل وبالعكس في الوقت الذي يزيد من شدة ارهاق العمال فانه ايضا يعني اقتطاع نسبة من الاجر القليل لنفقات الانتقال .

فهؤلاء العمال بافتراض انهم يحصلون على الاجر الرسمي الذي يتراوح بين ١٠ — ٦٠ر٣ « تسعيرة الهستدروت كانت عام ١٩٦٦ ٦٠ر١٣ ليرة اسرائيلية » مع انهم يحصلون على اقل من هذه الاجرة ، فان هذا مع القول به يجعل هذه الاجور لاتسد نفقات نوم ومأكل وسفر العامل .

(٨) العرب في اسرائيل .
(٩) العرب تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي ص٥٩ .
(١٠) اقتصاديات الوطن المحتل — احسان هاني سمارة — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الدائرة الاقتصادية ص٦٣ .
(١١) المصدر الاسبق — ص ٤١٦ .

فهو يحتاج الى اربع ليرات للنوم وليرة للسفر و ٦ ليرات لوجبة طعام متواضعة علاوة على الضرائب التي تقتطع منه بصورة تلقائية(١٢) . وكل هذه الامور تحصل في الوقت الذي تعترف فيه المراجع الصهيونية ذاتها بان معدل المصروف للعائلة العربية في فلسطين المحتلة يبلغ حوالي ثلاثة ارباع المصروف بالنسبة للعائلة اليهودية لكثرة عدد افراد العائلة العربية وعدم تمتعها بالامتيازات في السكن والحقوق الاجتماعية الاخرى التي تتمتع بها العائلة اليهودية .

وان ارتفاع المصروف بتدني مستوى الدخل ينتج عنه انخفاض في مستوى المعيشة ويمكن استعمال الاثاث والاواني المنزلية كدلالة اضافية على ذلك ، حيث تدل التقديرات الاحصائية ان حوالي ٧٦٪ من العائلات اليهودية تمتلك برادات كهربائية ، بينما ٤ ، ٥٪ فقط من العائلات العربية كما ان مقارنة ملكية ادوات منزلية اخرى مثل اجهزة الراديو والغسالات الكهربائية والافران على الغاز تعطي صورة مشابهة ، ولايعكس هذا التفاوت اختلافا في مستوى المعيشة فحسب ، بل يدل على ان الكهرباء لاتتوفر في عدد كبير من القرى العربية في فلسطين المحتلة(١٣) .

ولقد كانت بلدة الطيبة العربية في المثلث اول قرية تصل اليها الخدمات الكهربائية في سنة ١٩٧٥ ، ومنذ ذلك الحين حتى تاريخ ١٩٦١/٤/٥ امتدت الخطوط الكهربائية الى خمس قرى عربية اخرى .

وتنعدم المستوصفات في الكثير من القرى العربية وكذلك لايوجد طبيب او ممرضة او صيدلي في المناطق القريبة من هذه القرى(١٤) .

كما ان المستشفيات والمستوصفات التي تخصصها السلطات الصهيونية للسكان العرب تكون عادة مهملة ، كما لاتتوفر فيها الاختصاصات الطبية الكافية والقادرة على سد حاجة هؤلاء السكان .

وصناديق المرضى التي تدعى الهستدروت انها مؤسسات لتلبية الاحتياجات الصحية لاعضائها من العمال اما ان تكون مهملة او معدومة في المناطق العربية .

فهناك مايقارب من نصف القرى العربية بدون عيادات صناديق والعيادات القائمة لايزورها الطبيب دائما ، ولايوجد فيها اطباء اختصاصيون ، ولا الادوية اللازمة .

(١٢) المصدر نفسه ص ٤١٧ .
(١٣) اسرائيل والبطالة — ص٩٨ .
(١٤) العرب في اسرائيل ص١٥٨ .

وفي الطيبة مثلا وهي قرية عربية في المثلث يبلغ عدد عدد سكانها «١١» الفا يبلغ عدد اعضاء صندوق المرضى « ١٤٠٠ ـ ١٥٠٠ » عضو وتخلو عيادة صندوق المرض وكذلك المستوصف البلدي من اي طبيب بعد الساعة الثانية(١٥) .

والقرى العربية تكون فيها الخدمات الصحية تحت سيطرة موظفين من الصهاينة الذين يمارسون تجاه السكان العرب المعاملة السيئة واستخدام هذه الخدمات بما يعمق التمييز العنصري ، ويزيد من حدة اضطهاد هؤلاء السكان .

وهذه القرى التي يتألف غالبيتها من العمال العاملين خارجها غالبا ماتقع تكاليف الخدمات فيها على السكان انفسهم ، خاصة خدمات مد انابيب المياه وبناء المدارس ، بسبب انعدام وجود السلطات المحلية في بعضها وضعف امكانية هذه السلطات في البعض الاخر والاهمال المتعمد من قبل السلطات الصهيونية لها وجعلها معزولة عن التطورات الحاصلة ضمن اطار الوجود الصهيوني السكاني والاقتصادي .

ويمكن القول ايضا ان الخدمات التي قد تقوم بها السلطات الصهيونية في القرى العربية انما هي تخضع لمستلزمات انشاء المستعمرات والمؤسسات التابعة لها في هذه القرى او قربها .

والتمييز لايقتصر على الخدمات الصحية والاجتماعية وانما يمتد الى السياسة التعليمية ايضا .

ففي عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ كان لدى العرب مدرستان للعمال فيها ١٠ طلاب مقابل ١٤٠ مدرسة كهذه لدى اليهود فيها ٥١٣٨ طالبا ، واربع مدارس مهنية فيها ١٦٦ عربيا مقابل ١٣٨ مدرسة مهنية يهودية يتعلم فيها ٢١ر١١١ يهوديا ومن هذه المدارس المهنية مدرسة « اورط » التي تأسست في الناصرة عام ١٩٦٤ « وهي عبارة عن غرفتين وبراكين يتعلم فيها ١٠٠ طالب من الناصرة والجوار ، وتمر بجوار المدرسة المجاري المكشوفة ، يضاف الى ذلك الدلف في الشتاء على رؤوس الطلاب اثناء التعليم ، والمخارط التي يتعلم عليها الطلاب هي مخارط عتيقة » .

كما انه لغاية عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ كانت توجد مدرسة زراعية واحدة في القطاع العربي فيها «٥١» طالبا عربيا مقابل ٤١ مدرسة زراعية يهودية فيها ٧٣٠٩ طالب يهودي(١٦) .

(١٥) العرب تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي ص٨٣ .

(١٦) المصدر نفسه ـ ص٢٣٥ .

وبالطبع فان التعليم المهني في المدارس المهنية العربية يتسم بالبساطة والسرعة والاقتصار على الاعمال اليدوية ومن الامثلة على ذلك ان عدد العرب الذين اجتازوا دورات مهنية عام ١٩٦٦ كان كمايلي :

١٣٩ ـ في الحدادة

٣٥ ـ في النجارة

١٢١ ـ في الخياطة

٢٨٠ ـ تدريب مهني(١٧) .

ولكي تتوضح الصورة اكثر في التمييز بين العمال العرب والعمال اليهود ومجمل السكان في التعليم نورد الجداول التالية :

السنة	عدد المدارس والمعاهد اليهودية	المدارس والمعاهد العربية	المجموع
٤٩/٤٨	١٢٨٦	٥٦	١٣٤٢
٥٢/٥١	٢٨٦٢	٢٠٤	٣٠٦٦
٥٧/٥٦	٣٥٧٠	٢٢٨	٣٧٩٨
٦١/٦٠	٣٩٣٢	٢٩٦	٤٢٢٨
٦٦/٦٥	٤٦٢٧	٣٥٣	٤٩٨٠
٦٧/٦٦	٤٨١٩	٣٦٢	٥١٨١
٦٨/٦٧	٤٩٨٢	٣٧٤	٥٣٥٦

(١٧) المصدر نفسه ـ ص٦٢ .

جدول بعدد المدارس العربية ونوعيتها للفترة ٤٨/١٩٤٩/–٦٧–١٩٦٨(١٨)

نوع المدرسة والمعهد	٤٩/٤٨	٥٢/٥١	٥٧/٥٦	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
رياض الاطفال	١٠	٩٠	١٠٤	١٣١	١٥١	١٥٧	١٦٩
الابتدائية	٤٥	١٠٤	١١٥	١٥٢	١٨١	١٨٣	١٩٢
مدارس اصلاح الاطفال	—	—	—	—	١	٢	١
تأهيل الشباب	—	٢	٢	٢	٥	٦	٦
الثانوية	١	٨	٦	٦	٨	٨	١٠
الحرفية	—	—	—	—	٤	٤	٤
الزراعية	—	—	—	١	١	١	١
مدارس اخرى	—	—	—	٣	١	—	—
دور المعلمين	—	—	١	١	١	١	١
المجموع	٥٦	٢٠٤	٢٢٨	٢٩٦			

(١٨) اقتصاديات الوطن المحتل – ص٢٤٢ – ٢٤٣ .

ان هذه المدارس لا تصل الى نصف المدارس العربية التي كانت قائمة قبل الاحتلال الصهيوني والتي كان عددها (١٢٨٦) مدرسة ومعهد(١٩) والتي استولى عليها الصهاينة بعد عام ١٩٤٨ .

ومن الملاحظ في الجدولين اعلاه ان اكثر المدارس تتركز في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية مما يدلل على ان يكون التعليم في القطاع العربي موجها لهدف قطع صلة الجيل الجديد بجذوره القومية عن طريق اخضاعه للمناهج الصهيونية ، وبالتالي جعل التعليم للعرب مقتصرا على المرحلة الابتدائية فقط .

ولان التعليم في المعاهد والثانويات مرتبط برسوم وضرائب كبيرة تصل الى ٧٥٠ ليرة كرسم سنوي تصبح عند اضافة اللوازم المدرسية والسكن والأكل والملبس .. الخ زهاء (٩٠٠) ليرة ، ولان الامكانات المادية للاسرة العربية اقل من ذلك بكثير ، فان الاباء يضطرون الى الاستعانة بقوة اولادهم على العمل(٢٠) وحتى في حالة استمرار الطالب العربي على الدراسة فاذ ه‍يواجه الرسوب المتعمد او عدم حصوله على العمل المناسب لشهادته مما يضطره الى الانضمام لصفوف العمال العرب في الاعمال غير الفنية والشاقة والقليلة الاجر .

وغالبا ما يتم اغلاق المدارس العربية وبالذات الثانوية او الحرفية القليلة بحجة الاجراءات الامنية مما يحول الطلاب الدارسين فيها الى عمال .

كما ان معظم الاطفال العرب بحكم خلو بعض القرى العربية من المدارس وعدم قدرة اسرهم على ارسالهم الى المدارس او لعدم قدرة المدارس على استيعابهم يندمجون بعد وصولهم الى سن الفتوة او خلال مرحلة الطفولة في صفوف العمال العرب .

وبموجب احصاء ١٩٦٣ فان ٤٧٪ من ١٤٤ الف عربي فوق الرابعة عشرة انتسبوا الى جيش الايدي العاملة وتألفوا من ٦٠ الف عامل ٩ الاف عاملة(٢١) .

ان السكان العرب بحكم انهم لا يمارسون اية سلطة خاصة بشؤونهم ومصالحهم ، وبحكم افتقادهم القدرات الاقتصادية اللازمة لذلك لايجدون

(١٩) المصدر نفسه – ص ١٣٨ .
(٢٠) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي – ص ١٣٧ .
(٢١) المصدر نفسه – ص١٠٢ .

امامهم سوى عرض قوة عملهم بما يتناسب وموقف السياسة الصهيونية ازاءهـم .

وبما ان هذا الموقف يتعامل معهم على انهم طرف مضاد له فانه يتجه الى ممارسة التمييز تجاههم في كافة الاصعدة والميادين وباصغر تفاصيلها .

ولان الاشتغال كعمال في المؤسسات الصهيونية هو السبيل الوحيد امام السكان العرب في ظروف مصادرة واغتصاب الارض وانعدام ظروف التعليم فان الطبقة العاملة العربية في فلسطين المحتلة هي التعبير المكثف عن قساوة ووحشية الواقع الذي يعيشه الانسان العربي في فلسطين .

ان الكيان الصهيوني باخضاعه العمال العرب والسكان العرب الى التمييز العنصري الذي يشمل كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في الوقت الذي يستهدف الحيلولة دون استقرارهم فانه يستهدف ايضا دفعهم الى النزوح خارج ارضهم ووطنهم ، او استلاب كل قدرة لديهم على التمييز والمقاومة داخل الارض المحتلة .

كما ان الكيان الصهيوني بمعاييره السياسية والايديولوجية العنصرية مدفوع الى هذا التمييز ومحكوم بممارسته ازاء العمال العرب خاصة وان هذه المعايير وضعت على اساس ان الامة العربية تشكل الميدان الاساس لاختباراتها وتجسيداتها .

ولذلك كان التمييز شاملا بشكل يشمل فيه الميادين النقابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان حرمان العرب والعمال بالذات من الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية وتركيزها في القطاعات الصهيونية احد تعبيرات السياسة العنصرية للكيان الصهيوني من اجل حصر جميع مقومات الحياة في هذه القطاعات على حساب الغائها في القطاعات العربية .

ولان هذا الحرمان يقترن ايضا بسياسة حصر الاعمال الفنية والعملية بيد العمال اليهود ، ودفع العمال العرب الى الاعمال الشاقة وغير الفنية فان جميع الاوضاع والاتجاهات تعزز الاحساس العنصري لدى العمال الصهاينة ، وتهيأ لهذا الاحساس تعبيراته الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى اساس ذلك تتطابق جميع سلوكيات الطبقات والفئات

الاجتماعية مع المعايير السياسية والايديولوجية للفكر الصهيوني ضد العمال والسكان العرب وممارسة المواقف العنصرية ازاءهم .

وبذلك يتصلب المجتمع الصهيوني بالمزيد للعزلة للمجتمع العربي وتشتيته وعدم استقراره . وانعزال المجتمع العربي وعدم استقراره ليست ظاهرة محصورة في القرى ، وانما في المدن ايضا .

وحسب الاحصاء الذي قامت به السلطات الصهيونية في عام ١٩٦١ تبين ان ١١٪ فقط من السكان العرب يقيمون في المدن المختلطة من عرب ويهود وهذا الانعزال الجغرافي لا يمكن ان يكون سوى دلالة واضحة عن الانعزال الاقتصادي والعمالي الذي تعيشه الاقلية العربية في فلسطين المحتلة(٢٢) .

وتتسم المناطق التي يسكنها العمال العرب في المدن المختلطة بانها من افقر المناطق في هذه المدن واكثرها بؤسا واهمالا .

ان ظاهرة ابعاد العمال العرب عن السكن في المدن التي يعملون فيها في الوقت الذي تعبر فيه عن السياسة العنصرية للكيان الصهيوني ، فانها تستهدف حصر هؤلاء العمال في مناطق يسهل فيها السيطرة عليهم اضافة الى استهدافها الحفاظ على العلاقات العشائرية والروابط التقليدية لهؤلاء العمال ، وبالتالي الحيلولة دون تكوين تجمعات عمالية عربية تقود الى خلق وضع قومي مناقض للواقع الصهيوني .

كما ان حصر الاغلبية العربية في المناطق الريفية وعدم الاهتمام بتحديث هذه المناطق من شأنه ان يحافظ على ارتباط العمال بالعلاقات الانتاجية الزراعية القديمة ، وتعاملهم مع حياتهم العمالية على انها نوع من الظروف المؤقتة .

واضافة الى ذلك فان اقتصار علاقة هؤلاء العمال بعملهم في ساعات العمل فقط من شأنه ان يبعدهم عن تطوير الخبرات المهنية لهم ، وبالتالي ابقاءهم على هامش حركة العمل .

وذلك ايضا يقود الى سهولة طردهم عن العمل والاستغناء عنهم في اي ظرف تتطلبه السياسة الصهيونية والحيلولة دون دمجهم بالطبقة العاملة الصهيونية .

ان السياسة الاقتصادية كما هو واضح من هذه المعطيات والامثلة

(٢٢) اسرائيل والبطالة — ص٩٣ .

التي اعتمدها الكيان الصهيوني تجاه العما لالعرب تظل في جميع مراحل هذه السياسة ، وفي تطوراتها وازماتها محكومة بالاعتبارات الايديولوجية والسياسية للحركة الصهيونية مما يحول دون وجود الفرص اللازمة لتطور هؤلاء العمال كطبقة ذات خصائص ذاتية وموضوعية وانما كطبقة محكومة بسياسة معادية لها ومخططة على اساس استلاب ومحو خصائصها القومية والطبقية .

ويتضح ايضا من خلال هذه المعطيات والامثلة ان هذه السياسة في الوقت الذي تعتمد فيه المعايير الاقتصادية وسيلة لتحقيق الوجود العمالي والاقتصادي الصهيوني فانها تعتمد هذه المعايير لتفتيت وانهاء الوجود العمالي والاقتصادي العربي .

ولذلك تعددت اساليب ووسائل تنفيذ هذه السياسة ضمن اطار الاهداف الصهيونية المحورية ، واتخذت اسلوب عدم الاستقرار والتوزع بالنسبة للعمال والسكان العربي على الصعيد الجغرافي والسكاني مقابل الاستقرار والثبات بالنسبة للسكان والعمال اليهود .

وابعاد العمال العرب عن التجمع مقابل تقوية وتصعيد سعة وتطور التجمعات العمالية الصهيونية وبالشكل الذي ترتكز فيه هذه التوجهات على خطط وبرامج اقتصادية مترابطة معها .

المبحث الرابع

العمال العرب والنقابات الصهيونية

ان النقابات الصهيونية «الهستدروت» على الرغم من انها وجدت اساسا لتحقيق هدف طرد السكان العرب من الارض والعمل وتهيئة اجواء تحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني ، الا ان هذه النقابات اضطرت الى القيام بمحاولات لاستيعاب العمال العرب بهدف منعهم من العمل السياسي ، والتغطية على اهدافها وخصائصها العنصرية وافشال المنظمات النقابية العربية التي انشأت قبل قيام الكيان الصهيوني .

وبعد قيام الكيان الصهيوني ونتيجة لارتباط الهستدروت بالحركة الصهيونية على انها وسيلة لتحقيق اهدافها السياسية فان الهستدروت بحكم وجود العمال العرب تحت الاحتلال السياسي والعسكري والاقتصادي المباشر لم تعد بحاجة الى ممارسة مواقفها السابقة تجاه هؤلاء العمال ، واتجهت الى ابعادهم من الانضمام اليها ، كما انها وبالتعاون مع السلطات السياسية والعسكرية الصهيونية منعت قيام اي تنظيم عمالي مستقل .

ان الحيلولة دون قيام هذا التنظيم المستقل في الوقت الذي يعكس عنصرية الكيان الصهيوني ، فانه يعبر ايضا عن سياسته بالوقوف ضد جميع التنظيمات العربية السياسية والنقابية التقدمية التي قد تستهدف الدفاع عن السكان العرب كمجموعة قومية مميزة ذات حقوق وخصائص، مما يؤدي الى التناقض مع وجود الكيان نفسه .

واضافة الى ذلك فان مسألة اخضاع العمال العرب للسياسة الصهيونية تتناقض مع تجمعهم في نقابات خاصة بهم ، تدافع عن حقوقهم كتجمع قومي متميز ووجود طبقي متميز ايضا .

ولم يقتصر الامر على الهستدروت في حرمان العمال العرب ، من الانضمام اليها ، وانما يشمل ذلك الاتحادات النقابية الاخرى القائمة في الكيان الصهيوني .

ولم تذكر المصادر التي اوردت المعلومات عن هذه الاتحادات انها قد ضمت اليها بعض العمال العرب .

وهذه الاتحادات هي :

اولا — الاتحاد الوطني باسرائيل ويبلغ عدد اعضائه حتى عام ١٩٦١

٥٧ر٥٠٠ وهو يرفض فكرة الصراع الطبقي والاضطرابات ويؤيد حرية تشكيل المنظمات العمالية والمهنية مع ابعادها عن احتلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا – تكتل عمال اسرائيل ، وهو من المنظمات المتطرفة في التزام الايديولوجية الصهيونية .

ثالثا حركة العمال المتدينين او حزب العامل المزراحي وهو متطرف في هذه الايديولوجية ايضا .

رابعا – حركة العمال الوطنيين وهو يركز بشكل خاص على سياسة الحرية الاقتصادية وتشجيع المشروعات الراسمالية واتباع سياسة عدوانية متصلة ضد البلاد العربية للوصول الى الحدود التأريخية لاسرائيل(١) .

وجميع هذه الاتحادات لا تتناقض مع الاطر العامة للاهداف السياسية والايديولوجية مما يجعلها غير متناقضة مع «الهستدروت» في سياسته ازاء العمال العرب .

كما ان قيام هذه الاتحادات كتعبير عن وجهات نظر سياسية صهيونية يجعلها بعيدة عن التقرب من العمال العرب متناقضة مع وجودهم كطبقة ذات خصائص قومية مميزة .

وعلى الرغم من ان بعض هذه الاتحادات يمتلك مؤسسات ومستعمرات خاصة به الا انه يظل اضعف بكثير من «الهستدروت» التي كانت وما تزال من اقوى واوسع المنظمات النقابية الصهيونية واكثرها ارتباطا باهداف وسياسة الكيان الصهيوني .

كما ان الحكومة تغطي حوالي ١٠٪ من مصروفات الهستدروت اضافة الى مساعدته من قبل الوكالة اليهودية والاتحادات العمالية في عدة دول راسمالية .

وتنقسم العضوية في الهستدروت الى خمس فئات :

١ – اعضاء التعاونيات وخاصة الكيبوتزات والموشافيم ويبلغ عددهم ٢٥٠ر٠٠٠ .

---

(١) و (٢) الحركة العمالية في اسرائيل – محمد عبدالرؤوف – كتاب العمل – القاهرة – العدد ١٠٥ – ١٩٧٢ .

٢ – الفئة المؤلفة من الذين يعتمد دخلهم على الرواتب والاجور وعددهم ٢٥١ر٠٠٠ .

٣ – الفئة المؤلفة من الحريفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص والمهنيين بما فيهم الفنانين وقد بلغ عددهم ١٠٠٠ عضوا .

٤ – فئة تابعة لمنظمة الشباب العاملين والطلاب « دون سن ١٨ » وهي من المؤسسات التابعة للهستدروت وعدد اعضائها ١٠٠٠ر٠٠٠ عضوا .

٥ – فئة الزوجات المتفرغات للشؤون المنزلية والعائلية بعدد ٢٦١ر٠٠٠ عضوة .

ويلاحظ ان الفئة الثانية هي اكثر الفئات التي ينطبق عليها مصطلح الطبقة العاملة وهي تشكل ٢٨ر٦٪ من مجموع اعضاء الهستدروت التي تضم ارباب العمل ايضا(٢) .

ونستدل من تعدد الفئات المنضمة «للهستدروت» بان الحرمان من التنظيم النقابي لم يشمل العمال العرب وحسب ، وانما جميع السكان العرب في السنوات اولى من نشوء الدولة الصهيونية .

وحرمان العمال العرب من الانضمام الى «الهستدروت» في الوقت الذي لا يبعدهم عن دفع اشتراكات عضويته ، فانه يحرمهم ايضا من الاستفادة من مؤسساته الاجتماعية والصحية .

وذلك لان العضوية في «الهستدروت» ليست اختيارية ، وانما تعتبر مباشرة ، حيث تقتطع الاشتراكات بصورة مباشرة من الرواتب والاجور بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ٤ر٥٪ من دخولهم .

وبالاضافة الى ذلك يجبي «الهستدروت» بالاتفاق مع اصحاب العمل رسوما من غير الاعضاء يطلق عليها اسم « الرسوم التنظيمية » مقابل الفوائد الاجتماعية الناجمة عن قيامه باجراء العقود الجماعية مع اصحاب العمل .

ويتراوح الرسم التنظيمي بين ٢٪ و ٢ر٥٪ من دخل العامل(٢) .

---

(٣) الهستدروت – ليلى القاضي – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت – ١٩٦٧ – ص٣١ .

(٤) المصدر الاسبق ص٢٠ .

وفضلا عن ذلك فان من المستحيل على الفرد في الكيان الصهيوني ان ينتمي الىاحد الاتحادات العمالية بدون ان يصبح عضوا في«الهستدروت» كما ان اعضاء هذه الاتحادات يدفعون الرسوم «للهستدروت» وليس لها.

كما ان «الهستدروت» في الوقت الذي يسيطر على ٥٨٪ من حركة المواصلات في الكيان الصهيوني فان يمتلك الكثير من الشركات والمصانع والتعاونيات والبنوك فضلا عن مساهمة في الاستثمارات الاجنبية .

وهو ايضا يمتلك الكثير من المستوصفات والمستشفيات وهيئات التمريض والمدارس ورياض الاطفال والمؤسسات الثقافية والتعليمية والرياضية والاندية ومعاهد التدريب المهني(٤) .

وحرمان العمال او السكان العرب من عضوية الهستدروت يعني تجريدهم من كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والسياسية على اختلاف اشكالها .

ويزداد الامرخطورة بالربط بينعضوية «الهستدروت» وبينالحصول على العمل ، اذ ادى ذلك الى شن حملات منظمة في بداية قيام حكومة الاحتلال الصهيوني بطرد العمال العرب من اماكن عملهم المخفي بحجة انهم غير منظمين ، مما اضطرهم الى بيع قوة عملهم في السوق السوداء .

ويصف هذا الوضع احد الكتاب اليهود بالقول : ان العامل العربي الذي تمكن من الحصول على عمل في السنوات العشر الاولى من قيام اسرائيل ، انحصر عمله في الاشغال الصعبة التي لا يقوم بها العامل اليهودي ، كالعمل في المجاري والبناء واجور العمال العرب هنا منخفضة، ولا ترقى الى اجور العمال اليهود مطلقا حتى ولو كان العامل العربي يقوم بالعمل نفسه الذي يقوم به العامل اليهودي . وعمليا بقيت ابواب عمل كبيرة مغلقة في وجه العامل والموظف العربيين . والعامل العربي الذي تمكن من العمل المؤقت في حقل زراعي يهودي في مستعمرة بعيدة ما كان يطرد من عمله بحجة انه عامل منظم ، وكلما زادت البطالة بين العمال العرب ، ازدادت المحاولة لزيادة تفاقمها ، وذلك بالبحث عن العمال العرب الذين يعملون لدى اليهود وطردهم من عملهم بمساعدة الشرطة ، وكان اضطرار العامل العربي الى العمل بالخفاء والى القيام بالاعمال المتناهية بالشدة والرداءة سببا اخر لاضطهاده وفرض شروط العمل القاسية عليه(٥) .

(٥) العرب في اسرائيل «٢» صبري جريس – مركز الابحاث منظمة التحرير – بيروت ١٩٦٧ – ص١٤٤ .

ان هذه الاوضاع التي يعيشها العمال العرب لم تدفع الهستدروت الى اي اجراء من شأنه تحسين اوضاعهم او الاعتراف بهم كوجود عمالي قائم .

ونتيجة لحاجة «الهستدروت» الى الظهور بمظهر المدافع على جميع العمال فقد ادعى عام ١٩٥٣ بفتح باب عضويته لبعض العمال العرب من الفنيين فقط دون اعطائهم حقوق العضوية الكاملة .

وكان هذا الادعاء مجرد اجراء شكلي واعلامي لقلة عدد الفنيين بين هؤلاء العمال ، وعدم جدية «الهستدروت» في تنفيذ هذا الادعاء .
ولنفس الغرض اعلنت «الهستدروت» عام ١٩٥٥ منح العمال العرب عضوية غير كاملة .

ومن اجل احتواء العمال العرب بخدمة الاهداف السياسية الصهيونية ، والاستفادة منهم في العلاقات النقابية والسياسية الدولية وبالذات في افريقيا واسيا للتغلغل في الحركات النقابية لبعض بلدانها فقد سمح عام ١٩٥٩ للعرب بالانتساب الى الهستدروت ، وتغير اسمها من « نقابة العبريين العامة » الى « نقابة العمال الاسرائيليين العامة » .

وبدون التناقض مع عضوية العمال العرب شكل الحزب الشيوعي الاسرائيلي ايضا « مؤتمر العمال العرب » وهو المنظمة التي تمنح العمال العرب حقوقا انتخابية مساوية للعمال الاخرين ، وهو ايضا مشروط بخطط وعضوية الهستدروت .

وينقسم العمال العرب في الهستدروت الى فئتين : العمال العرب المستخدمون في القطاع العربي ، والعمال المستخدمون في المؤسسات الصهيونية ولا يستفيد عمال الفئة الاولى من اي مكسب يحققه الهستدروت للعمال اليهود فيما يكون العمال المستخدمون في المؤسسات الصهيونية يمارسون انتسابهم للهستدروت عبر انتسابهم للنقابات التابعة له ، وبذلك لا يمتلك هؤلاء العمال اية استقلالية تنظيمية داخل الهستدروت ، وانما هم ينظمون ضمن النقابات الصهيونية .

ويشارك العرب في عضوية سبع نقابات بعضها غير عمالية مثل اتحاد الموظفين الحكوميين واتحاد المعلمين(٦) .

وبدون اقامة اي اعتبار للضوابط التنظيمية فأن وزارة العمل

(٦) الهستدروت – المصدر السابق – ص٧ .

الصهيونية قامت بتشكيل تسعة لجان عمالية للعمال العرب في مدينة الناصرة ، وعكا ، وام الفحم ، والطيبة ، وباقة الغربية ، ويافا ، واللد ، وتقوم هذه اللجان بمراقبة تشغيل هؤلاء العمال بما ينسجم والسياسة الصهيونية ، وليس بالدفاع عن حقوقهم ومطاليبهم .

وعلى الرغم من ادعاء الهستدروت بفتح بان العضوية امام العمال العرب ، فقد ظل قسما كبيرا منهم بعيدا عن التنظيم ، وخصوصا الذين يعملون في قرى المثلث والجليل ، فيضطرون الى البحث عن العمل بدافع نشاطهم الشخصي ، ويتعرضون لاخطار الطرد والبطالة باستمرار مما ادى الى خلق ما يسمى بالعمال المتجولين الذين وصل عددهم الى ٢٣٥٠٠ عامل(٧) .

ومع ان تنظيم العمل في الهستدروت يعتمدون على اللجان المنتشرة في جميع المصانع والمؤسسات ، الا ان العمال العرب محرومون من تشكيل اللجان الخاصة بهم .

وهناك دائرة خاصة بالعمال العرب تدعى الدائرة العربية انشئت بحجة الدفاع عن هؤلاء العمال ، وهذه الدائرة تجسيد للموقف العنصري تجاههم ، كما انهم يطالبون بالغائها لهذا السبب .

والمعروف ان هذه الدائرة ، هي مركز من مراكز حزب « الماباي » الصهيوني الذي يسيطر على اكثر مقاعد الهستدروت اكثر منها دائرة للدفاع عن شؤون وحقوق العامل العربي ، حيث يستخدمها هذا الحزب لتجمع الاجراء والوصوليين الذين يمارسون الدعاية الانتخابية للاحزاب الصهيونية بين السكان والعمال العرب .

وردا على مطالبات العرب بالغاء هذه الدائرة وضرورة انشاء لجان عمالية عربية فان احد رجال «المعراخ» وهو حزب صهيوني يقول : « لو اقمنا مجلس عمال في ام الفحم مثلا فلن يكون لهذا المجلس ما يقدمه للعمال » .

كمال يقول يعقوب كوهين رئيس هذه الدائرة بان « هناك من يقول لقد حان الوقت لاقامة مجالس عمال في القرى العربية ولكن حسب رأيي لم يحن الوقت بعد » .

والتبريرات الصهيونية المطروحة لعدم تشكيل مجالس عمالية عربية بان عدد العمال في القرى العربية قليل ولا يكفي لفتح مجالس فيها.

(٧) العرب في اسرائيل – ص١٥٠ .

وذلك مايناقض الواقع ، حيث ان بعض المستعمرات الصهيونية فيها مجالس عمالية تضم ٩٧ عاملا فيما تحرم تجمعات عمالية عربية يصل عدد افرادها الى اكثر من «٥٠٠» ولاتوجد فيها هذه المجالس(٨) .

ان حرمان العمال العرب من اقامة مجالس عمالية خاصة بهم يهدف الى الحيلولة دون تطور هذه المجالس الى منظمات للدفاع عن حقوقهم واستقلاليتهم .

ويدل ذلك ايضا على ان العمال العرب لايتمتعون بالعضوية النقابية والمساواة في الانتخابات النقابية ، وانما هم مجبرون على الادلاء باصواتهم لصالح القادة النقابيين الصهاينة .

وفي الوقت الذي يخصص فيه الهستدروت مؤسسات خاصة بالعمال اليهود للتوظيف والعمل فانه اوجد مكاتب للعمل خاصة بالعمال العرب بلغت «٢٥» مكتبا موزعا في انحاء مختلفة من البلاد ، ويتبع الحكومة قسم منها(٩) .

وقد اصبحت هذه المكاتب بمثابة مؤسسات لعرقلة تشغيل العمال العرب او تشغيلهم وفق السياسة الاقتصادية الصهيونية اذ كان يمر عام كامل دون توفر مكتب العمل اي مجال لتشغيل عامل واحد من العرب(١٠) والتسجيل في مكاتب العمل مشروط بفترة استعداد ، اي ان على العامل ان يواظب في التسجيل فترة من الزمن قبل ان يحق له الحصول على عمل ، كما ان عليه ان يقبل اي عمل يحدده المكتب .

وتبعا لذلك فان العمال يواظبون على التسجيل شهورا عديدة دون جدوى .

والمعروف ان العمال يذهبون للتسجيل يوميا في مكاتب العمل حتى يحين دورهم ويعطيهم المكتب عملا ، وعادة يضجر هؤلاء العمال من التسجيل ويقطعون الامل في العثور على عمل .

وعلى سبيل المثال ان مكتب العمل في قرية بيت الجن اعطى عملا بعدد من العمال يتراوح بين ٩٠ – ١١٠ فيما يبلغ عدد العمال المسجلين فيه ٢٤٠ عاملا ثم اقفل ابوابه طالبا من العمال الذهاب الى مكتب العمل في قرية الراحة البعيدة عن قريتهم عدة كيلومترات .

(٨) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي – منظمة التحرير – مركز الابحاث – ١٩٧٢ – ص٧٠ .

(٩) الهستدروت – ص٧٠ .

(١٠) العرب في اسرائيل – ص٩٦ .

وفي الراحة كان يسجل دائما حوالي ١٠٠ عاملا ولكن العمل كان يوزع على ٤٠ ــ ٥٥ عاملا فقط(١١) .

ان مكاتب العمل الصهيونية وسيلة لخدمة اهداف ومواقف الكيان الصهيوني ازاء العمال العرب بحرمانهم من العمل ودفعهم الى الاعمال الشاقة والهامشية والرخيصة الاجر والبعيدة عن مواقع سكنهم بهدف تعريضهم الى عدم الاستقرار الاقتصادي والسكاني ، وبالتالي الحيلولة دون تجمعهم بوحدات عددية كبيرة على الصعيد الطبقي والقومي .

وذلك يؤكد بان الهستدروت في فتح باب عضويته امام العمال العرب لم يقصد تحسين اوضاعهم وانما زيادة تفاقم سوء هذه الاوضاع .

وعلى الرغم من ذلك فان هؤلاء العمال محكومون بالانضمام للهستدروت ، لعدم استحالة حصولهم على اي عمل خارجه ، ولان دفع رسوم الاشتراك فيه اجباريا وليس اختياريا .

ويبين الجدول التالي عضوية العرب في الهستدروت :

التاريخ	عدد الاعضاء العرب مع زوجاتهم	عدد الاعضاء العرب مع افراد عائلاتهم	نسبتهم بالمقارنة مع مجموع السكان العرب
كانون الثاني ١٩٦٠	٢١٫٠٢٩	٤٩٫٠٢٩	٢٠٫٥ ٪
كانون الاول ١٩٦٣	٣٫٩٠٠	٧١٫٣٠٢	٢٦٫ــ ٪
كانون الاول ١٩٦٤	٣٤٫٩٥٩	٨٢٫٠٥٤	٢٨٫٧ ٪
كانون الاول ١٩٦٥	٣٩٫٥٦٤	٩٣٫٨٩٦	٣١٫٣ ٪
كانون الاول ١٩٦٨	٤٦٫٥٠٠	١١٥٫٠٠٠	٣٠٫ــ ٪

وتتوزع اصوات الناخبين العرب في الهستدروت بموجب المناطق عام ١٩٦٥ كمايلي :

(١١) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ــ ص ٦٩٠ .

المنطقة	عدد الاصوات
حيفا والجليل الغربي	١٤٫٦١٠
الناصرة ومنطقتها	٧٫٢٥٠
المثلث الصغير	٥٫٣٧٠
المنطقة الوسطى	٤٫٦١٥
النقب	٤٤٣
المجموع	٣٠٫٢٨٨

وبلغ عدد العمال العرب المنظمين الى الهستدروت بموجب احصاء الهستدروت حتى نهاية تشرين الثاني ١٩٦٨ ٢٩٫٣٣٧ عاملا ووصل عددهم كما هو واضح من الجدول مع زوجاتهم « لايعني ذلك ان الزوجات يشتغلن » الى ٤٦٫٥٠٠ وبلغ عددهم مع زوجاتهم وافراد اسرهم ١١٥ الف ، اي ٣٠٪ من مجموع السكان العرب الذين يبلغ عددهم «٣٥٠» مواطن عربي ، بينما يبلغ عدد اليهود المنظمين في الهستدروت ٨٠٪ من مجموع السكان اليهود .

وتوزيع العمال العرب المنظمين هم وزوجاتهم حسب مدنهم وقراهم كالتالي :ــ

حيفا وعكا وقرى الحليل الغربي	٢١٫٧٦٥
الناصرة والقرى المجاورة	١١٫٥٠٠
قرى الجليل الاعلى والشرقي	٢٫٠٦٩
كافة قرى المثلث	٧٫٣١٧
تل ابيب ــ يافا	٧٥٩
اللد والرحلة	١٫٤٥٠
بئرالسبع والنقب	١٫٢٨٩
رجو بوت	٩٨

واما توزيعهم حسب مناطق سكنهم ونسبهم المئوية فهو كالتالي :ــ

القرع	٦٨٫٣ ٪ مايعادل ٣١ الفا
المدن المختلفة	١٨٫٨ ٪ مايعادل ٨ الاف
الناصرة	١٤٫٩ ٪ مايعادل ٦ الاف

وقد بلغ عدد العمال العرب المنظمين للهستدروت في عامي ١٩٦٧ – ١٩٦٨ حسب توزيعهم على النقابات الفرعية كالتالي :–

عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٨	نوع العمل والنقابة
٢٤ر٣٤٢	٢٩ر٣٣٧	بجميع الاعمال في النقابة العامة الهستدروت
١ر٦١٦	٢ر٥٦١	نقابة المعادن
٤ر٥٢٩	٥ر٧٤٤	نقابة البناء
١ر٢٢٧	١ر٤٧٥	نقابة الموظفين
١ر٣٥٣	١ر٤٦٧	نقابة الخدمات
٩٨٠	٨٣١	نقابة عمال النقليات
٣ر١٧٢	٢ر٦٣٠	نقابة العمال الزراعيين العرب

ويلاحظ هبوط عدد العمال الزراعيين العرب بسبب اهمال الهستدروت وتجاهلها للدفاع عن حقوقهم[١٢] على الرغم من انهم يشكلون العدد الاكبر من العمال العرب .

ان مأساة علاقة العمال العرب بالهستدروت لاتنجم من اهدافه الصهيونية في تطبيقاتها على الواقع العمالي وحسب ، وانما تنجم ايضا من ان هذا التنظيم في الوقت الذي يقف على النقيض من الطبقة العاملة واهدافها ، فانه ايضا اداة للسياسةالصهيونية ضمن اطارها الامبريالي الاوسع .

فهذا التنظيم بحكم كونه يضم ارباب العمل ايضا وبحكم ارتباطه بالاحزاب والقوى الصهيونية الحاكمة يميل الى تذويب الصراعات الطبقية وتوحيد جميع الطبقات في الكيان الصهيوني ضد الامة العربية وحقوقها التأريخية والقومية في فلسطين ، مما يقود الى تعريف السكان العرب والعمال العرب لمزيد من الاضطهاد والتمييز باستمرار واستلاب هويتهم القومية والطبقية .

ان قيام الهستدروت نفسه بالوقوف ضد العمال اليهود المضربين وتعريضهم الى المحاكمات والابعاد عن العمل يفسر لنا طبيعة موقفه تجاه

(١٢) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي – ص٦١ – ٦٢ .

العمال العرب ، خاصة وان هؤلاء العمال يقعون في خانة الاعداء ، مما يجعلهم تحت الاضطهاد والتمييز المباشر لهذا التنظيم العنصري الصهيوني .

وذلك ايضا مايجعل العمال العرب محرومين من ابسط الحقوق التي ير ىالهستدروت توفيرها لهم بانضمامهم الى تشكيلاته التنظيمية .

فالهستدروت الذي يجبر العمال العرب على دفع الرسوم بحجة استفادتهم من الاتفاقيات الجماعية التي يقوم بانجازها مع اصحاب العمل يحرم العمال العرب من هذه الاستفادة بحكم توزع معظمهم على اعمال مؤقته ، وبحكم انهم يحصلون على العمل عن طريق المقاولين او من خلال نشاطاتهم الشخصية .

فالعقود الجماعية التي يدعي الهستدروت على انها حقوق للعمال العرب تعقد كل سنتين[١٣] وبذلك فان العمال العرب بحكم عدم استقرار معظمهم في اعمالهم ، وتنقلهم في مواقع عمل مختلفة وذات طبيعة موسمية ومؤقته لن يتمكنوا من الحصول على هذه الحقوق .

وفي الوقت الذي يقوم فيه الهستدروت بزيادة وتفاقم البطالة بين العمال العرب وحرمانهم من فوائد الاتفاقيات الجماعية فانه يعمد ايضا الى تشغيل هؤلاء العمال في الكيبوتزات التي يملكها بشكل جماعات وعلى اساس الاجرة اليومية او الاسبوعية ويشمل ذلك استغلال العمال غير المنظمين فيها ومعظمهم من النساء والاطفال الذين يتم استخدامهم عن طريق افراد من المقاولين[١٤] .

وذلك مايؤكد عدم جدية الهستدروت في ادعاء جذب العمال العرب الى صفوفها ، وبالتالي تركيزها على ان يتم تشغيل هؤلاء العمال خارج اطار تنظيماتها ومؤسساتها لكي يتم لها تجنب اي التزام تجاه هؤلاء العمال .

ومن المفارقات التي تدعي الهستدروت على انها انجازات وحقوق للعمال العرب قيامها بانشاء بعض الاجهزة في المناطق لنشر الافكار المضادة لحقوق وكرامة الانسان العربي واحتوائه ضمن معاييرها الايديولوجية . ومن هذه الاجهزة النوادي التي فتحتها الهستدروت

(١٤) شؤون فلسطينية – عدد – ١٩ – اذار ١٩٧٢ ص٩٢ .
(١٣) شؤون فلسطينية – عدد ٩ – ايار ١٩٧٢ – ص٢٢ .

في القرى العربية والتي بلغت ٤٦ ناديا في اقل من نصف هذه القرى(١٥) ، وتمارس هذه النوادي الدعاية الاعلامية والايدولوجية بين صفوف السكان العرب لخدمة الاهداف الصهيونية ، والدعاية الانتخابية للاحزاب الحاكمة كما تقوم الهستدروت باصدار جريدة « الانباء » باللغة العربية بعد اغلاق جريدة « اليوم » التي كانت تصدرها سابقا ، والجريدتان مخصصتان لاهداف صهيونية مناقضة لحقوق العمال العرب كطبقة وكوجود قومي مميز .

ويحاول الهستدروت عن طريق منظمة الشباب التابعة له والتي تضم مئة الف عضوا تجنيد الشباب من العمال العرب لخدمة الاهداف الصهيونية ويبلغ عدد الشبيبة العربية المنظمة «٢٠٠٠» عضوا في عشرين فرعا .

ان تأسيس الهستدروت كوسيلة لاحتلال الارض والعمل وطرد السكان العرب منهما كهدف اساس لدورها في تحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني ظل كما هو بعد قيام هذا المشروع بصيغة الدولة ، متصاعدا الى مواقف وممارسات اكثر عنفا وحدة في اضطهاد السكان العرب وحرمانهم من الارض والعمل دون اعطائهم اية فرصة لشرعية الاحتجاج والمقاومة .

ان الفرق بين وضع العمال العرب قبل الاحتلال وهذا الوضع بعد الاحتلال الصهيوني على الرغم من انه لايطرح افضلية كبيرة على صعيد الاوضاع الاجتماعية ، ان من المؤكد ان العمال العرب قبل الاحتلال كانوا عبر تنظيماتهم النقابية والمؤسسات السياسية العربية يتمكنون في اغلب الاحيان من الدفاع عن حقوقهم واقرارها في احيان اخرى .

الا انهم بعد قيام الكيان الصهيوني اصبحوا تحت السيطرة المباشرة للهستدروت التي قامت من اجل احتلال عملهم وارضهم .

ويصل العداء للعمال العرب ان الهستدروت تقوم ايضا في استخدام الرسوم والاشتراكات المقتطعة من اجورهم اجباريا في نشاطات معادية لهم .

فالدائرة العربية في الهستدروت التي انشأت للدعاية الانتخابية للاحزاب الحاكمة بين صفوف العمال العرب ، وبالتالي اظهارهم بمظهر القانعين بالاحتلال عبر الادلاء باصواتهم لصالح هذه الاحزاب بلغت

(١٥) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي — ص٦٤ .

ميزانيتها السنوية عام ١٩٦٨ ١ر٣٩٨ر٠٠٠ ليرة بادعاء انها مخصصة للنشاط بين العمال العرب .

وهذه الميزانية من اصل ٥٥ر٢٠٣ر٠٠٠ ليرة ميزانية الهستدروت لعام ١٩٦٩(١٦) .

ومع ان هذه الرسوم والاشتراكات التي يدفعها العمال العرب تستخدم لنشاطات معادية لهم ، الا انهم غالبا مايجدون من الهستدروت توجهات تفرض عليهم رسوما اكثر من العمال اليهود وبشكل لايتناسب مع مدخولاتهم .

ونتيجة لذلك ولتعمد الهستدروت الموقف العدائي تجاه العمال العرب فقد اخذ عددهم يتناقص في تنظيماتها على الرغم من ان الانسحاب من الهستدروت يعني افتقار العمل وكافة وسائل التعبير عن الوجود الاجتماعي .

ومن الامثلة على تناقص العضوية ان قرية امفحم وهي اكبر قرية عربية في المثلث نقص الاعضاء المنظمون فيها للهستدروت من «١٠٠٠» الى «٧٠٠» وقرية الطيبة من ١٦٠٠ عام ١٩٦٥ الى ١٤٠٠ عام ١٩٦٩ على الرغم من الزيادة الطبيعية للسكان(١٧) .

ان هذه المعطيات والامثلة الواردة في هذا الفصل تقع جميعها في اطار عملية التمييز العنصري الذي تمارسه الهستدروت تجاه العمال متجسدا في صيغة تنظيمها النقابي ومايرتبط به من مؤسسات ذات طابع تنظيمي نقابي ايضا .

وبالضرورة فان التمييز العنصري على صعيد التنظيم النقابي يعبر عن الطابع العنصري للاهداف والمعايير الايديولوجية والسياسية الصهيونية تجاه العمال العرب والتي تسحب هذا التمييز على الاصعدة الاجتماعية والسياسية .

وذلك ما سنعالجه في فصول اخرى من هذا الكتاب .

(١٦) المصدر نفسه — ص٦٦ .
(١٧) المصدر نفسه — ص٨٣ .

المبحث الخامس

العمال العرب والقوانين الصهيونية

ترتكز القوانين الصهيونية في مواقفها تجاه العمال والمواطنين العرب على الايديولوجية العنصرية الصهيونية التي تهدف الى محو الوجود العربي ، او جعله وجودا هامشيا يفتقد مقومات الارتكاز والاستقرار .

كما ان هذه القوانين ايضا تأخذ بنظر الاعتبار اسقاط كافة الحقوق والاعتبارات التي يحتمل او يمكن ان تمنح هؤلاء العمال صفة المواطنة .

وهي ايضا وان انطوت على علاقة مع المواطنين والعمال العرب فانها تحمل في ذاتها مبررات نفي هذه العلاقة ، ولذلك فان هذه القوانين تحمل نقيضها ، اي انها تتعارض مع كل ما يمنح الوجود العربي في فلسطين صفة الوجود القانوني .

ولذلك فان الموقف الصهيوني العدائي العنصري تجاه العمال والسكان العرب بعد عام ١٩٤٨ لم يكن وليد نزعة مزاجية او انه تعبير عن سلوكيات فردية معينة ، وانما وليد معايير سياسية وايديولوجية .
وبعد هذا العام وعلى اثر قيام الدولة الصهيونية وجدت هذه المعايير طريقها الى اتخاذ صفة القوانين والانظمة المشرعة لاضطهاد العرب وطردهم من وطنهم .

وبعض هذه القوانين والانظمة كانت موجودة في عهد الانتداب البريطاني بهدف الوقوف ضد الثورة العربية الفلسطينية انذاك ، حيث وجدت فيها الحركة الصهيونية ما يعبر عن مواقفها ازاء السكان العرب فابقت عليها .

كما ان الحركة الصهيونية اضافت لهذه القوانين والانظمة قوانين اخرى اشد قسوة واجحافا لحقوق المواطنين العرب .

ومن حيث علاقة القوانين بالعمال العرب فانها على الرغم من شمولها جميع المواطنين العرب الا ان هؤلاء العمال كانوا بحكم كونهم يشكلون اغلبية الشعب العربي الفلسطيني بعد الاحتلال الطبقة الاكثر معاناة من نير هذه القوانين والتي تتمثل في :

١ ـ قوانين الدفاع وهي تتكون من ١٧٠ قانونا مقسمة الى ١٥ فصلا . واحد هذه القوانين واكثرها استعمالا هي المادة (١٢٥) التي تمنح

الحكام العسكريين صلاحية الاعلان عن مناطق معينة كمناطق مغلقة وتحديد الخروج منها والدخول اليها الا بتصاريح خطية من هؤلاء الحكام.

اما المادتان ١٠٩ و ١١٠ فانهما تمنحان الحكم العسكري صلاحية بان يأمر بصورة ادارية بوضع اي شخص تحت رقابة الشرطة ، وان يمنح الشخص ان يوجد في هذا المكان او ذاك ، وان يقضي على هذا الشخص بان يحيط الشرطة علما بتنقلاته اضافة الى منح الحكم العسكري صلاحية سلب حق اي انسان في املاكه وحوائجه ومنعه من استعمالها والاتصال بشخص اخر ، وان يحدد حريته فيما يختص بعمله المهني وعمله في نشر اخبار او اراء « عمل الصحفي » ، وان يأمره بان يسكن في منطقة معينة ومكان معين والا يغادره ، وان يمنعه من تغيير مكان سكنه او من الخروج من قريته او مدينته ، وان يعلم الشرطة عن مكان وجوده في مكان وقت من الاوقات ، وان يمثل في اي وقت يطلب منه ذلك في اقرب محطة للشرطة وان يبقى وراء ابواب بيته ابتداء من ساعة قبل الغروب وحتى شروق الشمس ، وللشرطة حق زيارته في مكان سكناه في كل وقت .

وتتيح المادة (١١١) فرض الاعتقال الاداري على كل شخص تقرر سلطان الحكم العسكري لسبب ما اعتقاله ، لفترة غير محدودة ، دون محاكمة ودون توجيه اي تهمة اليه .

اما المادة (١٢٠) فانها تمنح الحكم العسكري صلاحية اصدار امر بطرد انسان الى خارج البلاد ، او نفيه ومنعه من العودة الى وطنه ، وكذلك منع اي انسان موجود خارج البلاد من العودة اليها .

وتمنح المادة (١٢٠) الحكم العسكري صلاحية مصادرة املاك الفرد، اذا ثبت لوزير الدفاع ان هذا الفرد قد خالف القوانين او ارتكب مخالفة يحاكم عليها امام محكمة عسكرية .

وتمنح المادة (١١٩) الحكم العسكري صلاحية مصادرة او هدم ملك اي انسان اذا كان للقائد العسكري اساس للشك بانه اطلقت من هذا الملك رصاصة او القيت قنبلة .

اما المادة (١٢١) فانها تمنح الحكم العسكري الصلاحية بان يأمر سكان مكان معين او قرية معينة ان يقوموا مجانا للشرطة التي ترسل للقيام بعمل ما .. غذاء ومبيتا طوال اية فترة تراها السلطة العسكرية مناسبة .

وتنص المادة (١٢٤) على صلاحية الحكم العسكري اعلان منع التجول شاملا او جزئيا في قرية معينة او منطقة معينة .

اما المادة — ١٢٦ — ١٢٢ — فانهما تمنحان الحكم العسكري صلاحية منع او اباحة او تحديد تنقل الناس والات النقل والحيوانات في شوارع معينة او مناطق معينة .

واضافة الى هذه المواد القانونية فقد سنت وزارة الدفاع الصهيونية قوانين طوارىء يتم بموجبها الاعلان عن مناطق معينة كمناطق امن ويمنع الدخول الى هذه المناطق دون تصريح خطي من الحاكم العسكري ، كما ان من صلاحيته اخراج سكان هذه المناطق منها(١) .

وفي الوقت الذي حددت فيه بموجب هذه القوانين حركة وحياة المواطنين العرب باوامر الحكام العسكريين فانها اعطت لكل حاكم عسكري منطقة واسعة تتوزع الى العديد من المناطق المغلقة .

وعلى اساس ذلك فان العمال العرب الذين يقيمون في القرى لكي يذهبوا الى اعمالهم في المدن فان عليهم السفر الى منطقة الحاكم العسكري للحصول منه على تصريح بالعمل والانتقال .

ان الاف العمال والمواطنين كانوا يضيعون الاف ايام العمل يوميا وهم ينتظرون على ابواب الحاكم العسكري منحهم تصاريح العمل والتنقل .
وكانت ايضا سيارات البوليس الصهيوني تقف عند مفارق الطرق لتغريم العمال والمسافرين الذين لا يمتلكون تصاريح العمل والتنقل او يكونون مخالفين لقيود التصريح .

ومن بعض الامثلة على ذلك : ان البوليس الصهيوني اعتقل ثلاثين عاملا سافروا من الناصرة الى حيفا بطريق شفا عمرو ، وقدموا الى المحاكمة وحكم عليهم بغرامات بتهم مخالفة شروط التصريح التي فرض عليهم السفر في طريق المجيدل — حيفا فقط .

كما ان السلطات الصهيونية اعتقلت اربعة عشر عاملا من قرية كفر قرع وقدموا الى المحكمة العسكرية وحكموا بغرامات بسبب نزولهم وهم في طريقهم الى العمل من السيارة التي كانوا مسافرين الى سيارة اخرى ، لان شروط التصريح تمنح النزول في الطريق ، كما تحدد الطريق

(١) العرب في اسرائيل — ج٢ — صبري جريس — مركز الابحاث — منظمة التحرير بيروت — ١٩٦٧ ص٢١ .

سلفا وموعد السفر والعودة والايام التي يتم فيها العمل بموجب التصريح(٢) .

وتستخدم ايضا هذه القوانين لمنع بعض العمال والمواطنين العرب من العمل واخراجهم من اراضيهم وهدم بيوتهم وتعريضهم الى العقوبات الجماعية وطردهم خارج الارض المحتلة .

وبموجب هذه القوانين ايضا ارتكبت سلطات العدو مجزرة كفر قاسم التي قتل فيها (٤٣) عاملا بسبب دخولهم الى قريتهم في وقت اعلان منع التجول الذي لم يعرفوا مسبقا باعلانه .

كما ان هذه القوانين استخدمت للحيلولة دون وجود استقرار طبقي واقتصادي للعمال العرب وارغامهم على الادلاء باصواتهم في انتخابات الاحزاب الصهيونية ومنعهم من اية محاولة للمطالبة بحقوقهم .

٢ — وقد وضعت السلطات الصهيونية طائفة اخرى من القوانين التعسفية التي تم بموجبها مصادرة الكثير من الاراضي العربية ومنها قانون الغائبين الذي يخول بيع الارض التي غاب عنها اصحابها ، او الارض التي ارغم اصحابها على النزوح منها ، وقانون استملاك الاراضي ويهدف الى استملاك الاراضي العربية تحت ستار الحاجة اليها لاغراض التعمير والانماط والاقتصاد وشؤون الامن العام ، وقانون التصرف الذي يبيح للدولة الاستيلاء على الارض التي لا يتصرف بها صاحبها تصرفا فعليا ، وقانون تقادم الزمن الذي تعبر بموجبه جميع الاراضي ملكا للدولة الا الاراضي التي استطاع صاحبها ان يثبت انه يتصرف بالارض التي يدعيها منذ ٢٥ سنة(٣) .

ان الغاية من هذه القوانين اذ تستهدف مصادرة واغتصاب الاراضي العربية ، فانها استهدفت ايضا الحيلولة دون قيام تجمعات عربية سكانية مستقرة ، وبالتالي تحويل اصحاب هذه الاراضي من فلاحين الى لاجئين او عمال اجراء يعيشون على هامش الاقتصاد الصهيوني .

بالفعل فأن سكان ومزارعي هذه الاراضي اصبحوا بحكم هذه القوانين مجرد اجراء في المدن والمستوطنات الصهيونية فيما اصبحت القرى بالنسبة لهم مجرد اماكن للنوم فقط .

(٢) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي —حبيب قهوجي — منظمة التحرير ص١٤٦—١٤٩ .
(٣) حقوق الانسان في الارض المحتلة — يعقوب خوري — منظمة التحرير — مركز الابحاث — ١٩٦٨ ص٢٢ .

واضافة الى ذلك فان هذه القوانين اعاقت واسقطت اية بادرة لوجود قطاع اقتصادي عربي معين مما يدفع السكان العرب الى النزوح خارج الارض المحتلة او الاشتغال كعمال اجراء في الاعمال المحددة لهم في الاقتصاد الصهيوني .

٣ – قانون تأمين البطالة في عام ١٩٦٦ اصدرت الحكومة الصهيونية قانون تأمين البطالة الذ يحق بموجبه للعامل العاطل الحصول على ايام عمل طوارىء حسب وضعه العائلي واجرة وشروط عمل الطوارىء يعين بالقانون .

ولا يقدم له مكتب العمل عمل طوارىء يحق له الحصول على تعويض عن البطالة يعين بالقانون .

وبالنسبة للعمال العرب فقد ربط الحصول على التأمين بفترة استعداد طويلة للعمل اي على العامل ان يسجل يوميا حضوره في مكاتب العمل ولفترة طويلة ، كما ان العامل لا يستحق تأمين البطالة اذا رفض الذهاب الى العمل المحدد من قبل المكتب .

كما ان وزارة العمل الصهيونية اضافة الى ذلك وضعت قانونا يمنع تسجيل اي عامل في مكتب العمل اذا كان يمتلك اكثر من دونمين ونصف الدنم من الارض ، وبذلك تحولت مكاتب العمل للتحقيق بدلا من توفير العمل للعمال ، وفتحت ملف خاص بكل عامل .[٤] ، مما يدفع العمال العرب الى تفضيل البحث عن العمل عن طريق المقاولين او الجهود الشخصية بدلا من هذه المكاتب .

ان السلطات الصهيونية في وضعها قانون تأمين البطالة لا تستهدف منه تحسين احوال العمال العاطلين العرب ، وانما لدفع الرواتب والاجور للمهاجرين الجدد من الصهاينة لحين ايجاد اعمال مناسبة لهم ولمعالجة اوضاع البطالة التي تفشت بين العمال الصهاينة اثر الازمة الاقتصادية عام ١٩٦٦ .

وبموجب هذا القانون يحصل العامل الصهيوني العاطل عن العمل اجرا لمدة (٢٤) يوما في الشهر فيما تكون مطالبة العامل العربي العاطل بهذه الاجر جريمة يتعرض بسببها الى التحقيق والحرمان من العمل .

ان السلطات الصهيونية في وضعها لاي قانون يستهدف تحسين

(٤) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ص٧٠ .

اوضاع العمال الصهاينة تأخذ بنظر الاعتبار وضع العقبات امام العمال العرب للاستفادة من امتيازات هذا القانون ، وبالتالي جعله وسيلة لاستلاب بعض حقوقهم البسيطة ايضا .

وبذلك تحول دون مطالبة هؤلاء العمال با يحق في المساواة بينهم وبين العمال الصهاينة ، كما يساعدها ذلك على حصر الحقوق والامتيازات بالعمال الصهاينة فقط .

٤ – قانون التأمين الوطني ويهدف هذا القانون الذي شرع عام ١٩٥٣ تقديم المساعدات للعائلات الكثيرة الاولاد وتشجيع العائلات الصهيونية على زيادة النسل ، وذلك بتقديم بدفع عشرين ليرة في الشهر لكل طفل بعد الطفل الرابع الى حين بلوغه سن الثامنة عشرة .

ولان العائلات العربية فيها العدد الاكبر من الاطفال ، ولان من الصعب على السياسة العنصرية الصهيونية شمول العائلات العربية بهذه المساعدة فقد ربطت هذه المساعدة بشرط ان تكون العائلة المذكورة قد خدم احد افرادها في الجيش ، ذلك لان العرب لا يخدمون في الجيش اصلا باستثناء الطائفة الدرزية التي يحاول العدو فصلها عن العرب والتعامل معها على انها ذات خصائص قومية مميزة .

وعلى اساس ذلك فان العدو يحقق اهدافه بتعريض العمال والمواطنين العرب الى مزيد من الاضطهاد والبؤس لدفعهم الى الهجرة وتحويلهم الى لاجئين او دفعهم الى الانصراف عن التعليم وممارسة السبيل الوحيد امامهم ، وهو التحول الى عما لاجراء وفي الفرص القليلة التي يتيحها لهم العدو الصهيوني[٥] .

٥ – قوانين الضرائب : ان الضرائب التي تقتطع من راتب العامل العربي من قبل مكاتب العمل تصل الى ٥٠٪ او ما يعادل ٦٠٪ في الكثير من الاحيان دون ان يتمتع مقابلها باية ضمانات اجتماعية او صحية[٦] .

وهذه الضرائب تشمل الاشتراك في الهستدروت وضريبة الرسوم التنظيمية وضريبة العطل المدفوعة والاجازات المرضية والضرائب التأمينية والتقاعدية .

ومع ان ضريبة الدخل تقتطع من اجر العامل بصورة تلقائية الا ان هذا العامل يبقى باستمرار مطالبا بضرائب اضافية يبقى باستمرار مطالبا

(٥) المصدر ذاته ص٣٨٨ .
(٦) شؤون فلسطينية – عدد ٧ اذار ١٩٧٢ ص٢٦٤ .

بضرائب اضافية لانه حسب تقارير السلطات الصهيونية لم يقدم تقريرا عن دخله ، وعما يملك من الارض والحيوانات(٧) .

وهناك ايضا ضرائب اخرى كضريبة الامن وضرائب المياه والكهرباء ..الخ . واذا اضفنا الى هذه الضرائب غلاء المعيشة واجور السفر اليومية الى مناطق العمل والعودة منها فان العمال العرب على اساس ذلك لا يحصلون على الاجر الذي يكفيهم لسد احتياجاتهم اليومية من الطعام والسفر والنوم .

ومع ان القوانين في الكيان الصهيوني تنص على اقتطاع هذه الضرائب من العمال المنظمين في الهستدروت كما تربط حق العمل بالانتماء اليها ، الا ان العمال العرب يدفعون هذه الضرائب دون ان تتحمل الهستدروت اية مسؤولية تجاههم لا على صعيد توفير العمل ولا على صعيد توفير الضمانات .

ان تعامل القوانين والمؤسسات الصهيونية مع العمال العرب يقع خارج كل الاعتبارات الانسانية وفي اكثرها بساطة ، كما انه يصل الى حد من العنصرية بشكل لا تقارن فيه مع العنصريات الاخرى مع حيث التمييز وانعدام الشروط الانسانية انعداما كاملا .

٦ ـ قانون الجنسية وهو اكثر القوانين الصهيونية عنصرية واجحافا بحق المواطنين العرب .

وفي الوقت الذي يجيز فيه هذا القانون لليهودي خارج الارض المحتلة الحصول على الجنسية ، فانه بالنسبة للسكان جعل حصولهم على الجنسية كون الفرد العربي قد سجل في اول اذار ١٩٥٢ كساكن بموجب قانون تسجيل السكان لعام ١٩٤٩ وكونه « ساكنا في اسرائيل » يوم انفاذ هذا القانون وكونه « في اسرائيل او في منطقة اصبحت ارضا اسرائيليا بعد تأسيس الدولة » من يوم قيام الدولة حتى يوم نفاذ هذا القانون او « دخل اسرائيل قانونيا » خلال تلك الفترة .

والشخص العربي ايضا يفترض استيفاءه ستة شروط من بينها : ان يكون في «اسرائيل» مدة ثلاث سنوات من السنوات الخمس التي تسبق تقديمه الطلب ، وان تكون له بعض المعرفة باللغة العبرية وان يقسم يمين الولاء للكيان الصهيوني وان يقوم وزير الداخلية بمنحها له اذا وجد ذلك مناسبا ، وان يلفظ جنسيته السابقة او اية جنسية اخرى ،

(٧) المصدر الاسبق ص١١٠ .

كما انه يصبح معرضا لافتقاد الجنسية بسبب وجود اخطاء في الطلب المقدم او باقامة خارج البلاد سبع سنوات او بسبب ارتكاب فعل يشكل نقضا للولاء للكيان الصهيوني(٨) .

ولان اسكان العرب كانوا وقت تشريع ونفاذ هذا القانون يعيشون تحت وطأة العمليات العسكرية الصهيونية فان معظمهم يفتقدون حق الحصول على الجنسية فضلا عن الذين لا يعرفون اللغة العبرية والذين نزحوا عن الارض المحتلة .

ان استعراضنا القوانين العامة الى جانب القوانين الخاصة السائدة في الكيان الصهيوني يرجع الى ان هذه القوانين العامة تشمل جميع السكان العرب الذين يشكل العمال القسم الاكبر منهم .

وتدل هذه القوانين على ان بعضها ينطوي بحد ذاته على الاضطهاد المباشر للعمال العرب وممارسة التمييز العنصري تجاههم فيما تكون بعض القوانين متعلقة بقوانين اخرى في التنفيذ بهدف استثناء العمال والسكان العرب من الامتيازات التي تتضمنها .

وتكشف هذه الامثلة القانونية الصهيونية على ان التمييز تجاه العما لالعرب لا يقف عند حد معين ، وانما هو يمتد الى جميع المرافق الحياتية الفردية والسياسية والاجتماعية والى التغلغل في جميع تفرعاتها وتفصيلاتها .

ان العمال والمواطنين العرب على اساس هذه القوانين لا يتم التعامل معهم كاناس لهم حقوق المواطنة في ارضهم وبلادهم وانما كاعداء .

وذلك ما تفعله سلطات الكيان الصهيوني في نظرتها تجاه هؤلاء المواطنين على اساس انهم قوة مهددة لامنها وانهم بمثابة « طابور خامس » ضمن اطار هذا الكيان .

ومن خلال استعراض هذه القوانين يتضح لنا قوة صمود المواطنين والعمال العرب وتمسكهم بارضهم ووطنهم والبقاء في فلسطين رغم كل هذه القوانين التعسفية وما ينجم عنها من ممارسات عنصرية متصلة بها .

(٨) قانون العودة لدولة اسرائيل ـ انيس فايز ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث بيروت ١٩٧١ ص٥٨ ـ ٥٩ .

المبحث السادس

المـــرأة العاملة العربية والموقف الصهيوني

ان قيام الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية باعداد المخططات وممارسة النشاطات الهادفة الى تحطيم الاقتصاد العربي واحتلال الارض والعمل ادى الى ان يعيش العمال العرب البطالة التي تطبع حياة قسم كبير منها طوال عهد الانتداب البريطاني مما حال دون وجود الظروف الملائمة لدخول المرأة الى صفوف العمال باعداد كبيرة وبدور طبقي فعال .

واضافة الى ذلك فان الاقتصاد العربي في عهد الانتداب البريطاني لم تتح له الظروف الملائمة لكي يمارس تطوره بالشكل الذي يقود الى احداث تغييرات كبيرة في الواقع الاجتماعي ، وبالتالي ايجاد نظرة اجتماعية تؤهل المرأة العربية الدخول في الميادين الصناعية كعاملة .

ولذلك فان عهد الانتداب البريطاني لم يشهد وجودا ملموسا وفاعلا للمرأة العاملة في فلسطين ، وانحصر وجودها في عدد قليل جدا من النساء العاملات .

ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي ضمن العدد الاكبر من النساء العاملات اللواتي يعملن ضمن اطار الروابط الاسرية حيث بلغ عددهن كمزارعات «٤٤٧٠» امرأة من اصل ٧٠٫٥٢٦ عام ١٩٣١ مزارعا عربيا . وبلغ عددهن في العام نفسه ضمن قطاع العمال الزراعيين (٣٢٠٨) امرأة من اصل ٣٢٫٥٣٩ عاملا زراعيا عربيا وبلغ عدد النساء العربيات العاملة في الحرف والصناعات عام ١٩٣٩ (٢٣٦) عاملة يعملن صناعات الاغذية والنسيج بشكل خاص من اصل ٤٤١٧ عاملا عربيا ، اضافة الى وجود «٥٦» عاملة تعمل في الملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية[1] .

وقد تطور هذا العدد فاصبح عدد النساء العاملات في الصناعة والحرف عام ١٩٤٢ بحدود ٧٧١ عاملة من اصل ٨٨٠٤ عاملا عربيا و (١٤٦) عاملة في الملكيات الخاصة والمؤسسات العائلية .

ويتنحصر عدد العاملات في المؤسسات الصناعية والحرفية العربية ذلك لان القطاعات الاقتصادية التي تسيطر عليها الحكومة البريطانية كانت اغلبها تقع ضمن اطار الاعمال الشاقة مما لا يتناسب وقدرة المرأة على

(١) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني عنان العامري – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت ١٩٧٤ .

العمل ، اضافة الى التمييز العنصري ضد العمال العرب ، والذي ينسحب على المرأة العاملة ايضا .

ومع ان عدد النساء العاملات كان قليلا ، الا ان هذا العدد بملاحظة تصاعده من عام ١٩٣٩ بحدود (٢٣٦) عاملة الى ٧٧١ عاملة عام ١٩٤٢ في القطاع الصناعي فقط ، انما يعكس تأثر وضع المرأة العاملة بالتطور الصناعي الاقتصادي الحاصل في فلسطين اثناء الحرب العالمية الثانية .

وبعد قيام الكيان الصهيوني تعرضت المرأة العاملة العربية الى ابشع مظاهر الاستغلال وشروط العمل اللاانسانية .

وبسبب صعوبة الحصول على العمل وعدم استمرارية وقلة اجور العمال فقد اضطرت الاسرة العربية الى فسح المجال امام النساء للعمل للمساعدة في تهيئة المستلزمات المادية العائلية .

كما ان عمليات القتل والطرد من العمل التي مارسها الكيان ضد السكان العرب ادت الى اضطرار المرأة للاشتغال كعاملة لسد الاحتياجات العائلية .

وقد شجعت المؤسسات الاقتصادية الصهيونية دخول المرأة العربية الى العمل بدلا من الرجل ، لانها تعمل باجور زهيدة جدا وهنالك تمييز بينها وبين الرجل في الاجر ثم بينها وبين العاملة اليهودية .

ويظهر التمييز بشتى الطرق ، في دفع الاجور ، وفي اعطاء نوع العمل ، وفي المعاملة ، فهناك عدد من العاملات يقلن انهن لا يستطعن التنفس اثناء العمل خوفا من المدراء الذين يسمعونهن الكلمات البذيئة .

وهنا نقدم امثلة على ذلك : ان مصنع الجوارب في العفونة الذي تعمل فيه ٦٥٠ عاملة بينهن (١١٠) عاملات عربيات ، تقضي العاملة منهن (١٠) ساعات بين تركها للبيت وساعات العمل والرجوع الى البيت ، اي انها تقضي ٨ ساعات في المصنع ونصف ساعة للغداء ، وتقبض العاملة ٢٤٫٩ لير ةيوميا يدفع منها ضريبة الدخل واشتراكات الهستدروت ، فيبقى للعاملة ذات الراتب العالي ٢٦٠ ليرة في الشهر ، اما الراتب ادنى فلا يكاد يصل الى ٢٠٠ ليرة شهريا . ففي مصنع غيور للنسيج في مستعمرة معالوت تعمل حوالي (٧٠) عاملة عربية ، وتبلغ اجرة العاملة ٧٫٦٤ ليرة يوميا ، وبعد عمل ستة اشهر تصبح اجرة العاملة ١٠٫٤٠ ليرة يوميا قبل خصم الضريبة والرسوم ، والعاملة التي تتخطى (النورما) الحصة تنال اضافة على اجرتها حسب نسبة التخطي .

ولقد جاء في الاحصاء الذي نشـره معهـد الابحـاث الاقتصـادية والاجتماعية التابع للهستدروت ان الاجـرة اليومية للعامل في صـناعة النسيج في عام ١٩٦٧ كانت ١٩ ليرة وفي صناعة الالبسة ٢ر١٣ ليرة .

وهذا يعني ان اجرة العاملة في المصنع المذكور هي ادنى بكثير منها في الفرعين المذكورين(٢) وفي الوقت الذي تصل فيه نسبة العاملات في اعمال ومؤسسات الهستدروت نفسه الى بضعة مئات فان عـدد المنتسـبات لها ٤٦ عاملة عربية فقط .

والعاملات بحكم عدم انتسابهن للهستدروت الذي يدفعن لها رسوم الاشتراك على الرغم من ذلك لا يمتلكن حق الاقتراع في انتخاباتها وذلك ما يجنب الهستدروت احتمال زيادة الاصوات الانتخابية العربية في حالة التركيز على تشغيل العمال العرب ، وبالتالي مطالبته بتشكيل مجالس خاصة بهم .

ومن اكثر العاملات العربيات تعرضا الى التمييز والاسـتغلال عاملات الزراعة اللواتي يعملن حتى الان بواسطة السماسرة وليس عـن طريق مكتب العمل ، واجورهن ادنى من اجور عاملات المصانع ، وشروط عملهن صعب فهن غير منظمات في الهسـتدروت وغير مؤمنات بايـة مؤسسة من مؤسسات التأمين مما يدفع اصحاب العمل الصهاينة الـى طرد العمال العرب وتشغيل العاملات بدلهم .

ان مئات العاملات الشابات اللواتي يسرحن للعمـل في الحقـول الزراعية من عرابة ودير حنا وطرعان وطمرة وكفر ياسيف مـن قـرى المثلث لا تزيد اجورهن على ٧ ليرات يوميا ويخصم منها ايجار الطريق الذي يتراوح بين ليرة وليرتين يوميا .

ان اعمار العاملات في تلك القرى تتراوح بين ١٣ـ١٨ سنة وهـن يعملن ما بين ١٠ـ١٢ ساعة يوميا واجورهن ٦ ليرات(٣) .

ويبدو ان لجوء المؤسسات الاقتصادية الصهيونية الى تشـغيل العاملات عن طريق المقاولين من سماسرة العمل وليس عن طريق مكاتـب العمل يستهدف كسب هؤلاء المقاولين كعملاء للكيان الصـهيوني بـين صفوف السكان العرب وبالتالي تجنب الاعتراف بالعاملات على اسـاس

(٢) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ ص٧٩ .
(٣) المصدر نفسه ـ ص٨٠ .

مساواتهن بالحقوق مع العمال الاخرين الذين هم محرومون مـن هـذه الحقوق ايضـا .

ومن المفارقة الغريبة ان العاملات يتركـزن في الكيبوتزات وهـي كما تدعي الدعاية الصهيونية « مؤسسات اشتراكية » في الوقت الـذي يمارس فيها ابشع انواع التمييز ضد العاملات العربيات .

كما ان العاملات العربيات يستخدمن في الاعمال اليومية والاسبوعية المؤقتة او على اساس الاجور اليومية والاسبوعية وبشكل لا تترتب عليه اية حقوق في اي جانب من جوانب العمل .

وما يدفع لهن من اجور يتم بالتعاقد مـع المقاولـين وليس على اساس عقود معينة .

كذلك تفصل العاملات اللواتي اعمارهن فوق سن الشبيبة العاملة بعد قضاء شهر او شهرين بحجج مختلفة لمدة اسبوع او اسبوعين ثم يعاد تشغيلهن ، وبذلك يخسرن حقوقا كثيرة كالتثبيت في العمـل والاذون السنوية ، وغيرها من مكاسب العمال المثبتين في العمل .

ان ابشع مظاهر الاستغلال في المصانع والحقول الزراعية هو العمل « بالمقطوعية » اي « النورما » وان معنى هذا العمل انتاج اكثر بساعات اقل الى جانب تسجيل الانتاج في كل ساعة من ساعات العمل ، وتسـمع العاملات الكلمات المهينة اذا سجلن ان انتاجهن في الساعات المتأخرة من ساعات العمل اقل من الساعات الاولى ، ومن الطبيعي ان يقل الانتـاج في الساعات المتأخرة(٤) .

ان صرف الكيان الصهيوني من تفضيل العاملات على العمال العرب اضافة الى مردوداته الاقتصادية الناجمة من قلة اجورهن وعدم تمتعهن باي حق اجتماعي اخر ، فانه ينطوي على توجه لتفكيك الاسرة العربيـة وتحطيم مقوماتها القومية ، وبالتالي اقامة الحواجز بين العـرب وبـين الاستقرار الجغرافي والاقتصادي .

كما ان هذا الهدف ينطوي على توجه لجعل كافة الافراد العـرب تحت السيطرة المباشرة بخطط وسياسة الكيان الصهيوني والحيلولة دون وجود تجمعات عربية معينة تتمتع بنوع معين من الاستقلال او التمييز ولان المرأة العاملة اضافة الى معاناتها الاستغلال والتمييز تتعرض الـى

(٤) المصدر نفسه ـ ص٨٠ .

ضغط مكثف ايديولوجي واعلامي من قبل نوادي النساء الصهيونيات ، فأن ذلك يستهدف ايضا ابعادها عن المساهمة في النضال العمالي والوطني العربي ضد الاحتلال الصهيوني ، وبالتالي تشويه او اسقاط دورها في العملية التربوية القومية للتوجهات التربوية الصهيونية .

ولذلك فان المشاريع والمؤسسات الاعلامية والثقافية والاقتصادية الصهيونية تركز على استقطاب الفتيات الصغيرات السن اللواتي بلغ عددهن تسعة الاف عاملة فوق الرابعة عشرة من العمر(٥) ، بموجب احصائيات ١٩٦٣ .

وبالطبع فان هذه الاحصائيات التي تقوم بها السلطات الصهيونية تهمل الاعداد الكبيرة من العاملات اللواتي يعملن في المشاريع الصهيونية بشكل يومي او اسبوعي او موسمي ، وهي الاعداد التي تأتي عن طريق المقاولين وليس عن طريق مكاتب العمل الصهيونية .

ان المرأة العاملة العربية في فلسطين المحتلة عاشت اضطهاد متعدد الاسباب والعوامل وبشكل يجعل وضعها بعيدا عن اية شروط انسانية من اجل انقطاعها عن دورها التربوي القومي ، واستخدامها كاداة عمل رخيصة لخدمة الاقتصاد الصهيوني .

---

(٥) المصدر نفسه ـ ص١٠٢ .

المبحث السابع

العمال والاحزاب السياسية في الكيان الصهيوني

بخلاف الاحزاب الاخرى في بقية بلدان العالم التي ولدت ونمت وتطورت ضمن هذه البلدان فان الاحزاب السياسية في الكيان الصهيوني نشأت خارج فلسطين ، وانتقلت اليها مع اعضائها من المهاجرين الصهاينة .

ولذلك فان هذه الاحزاب ليست نتاج البيئة الفلسطينية ، وانما هي نتاج البيئات التي هاجرت منها .

كما ان هذه الاحزاب على الرغم من اتفاقها على صعيد الاهداف الصهيونية ، الا انها امتلكت في نشوئها بعض اوجه الاختلاف حول تشكيل التحقيق العملي لهذه الاهداف .

وهي ايضا لم تكن مجرد احزاب راي ومواقف وانما عملت منذ بداياتها الاولى في فلسطين على المساهمة في اقامة المرتكزات الاقتصادية للوجود الصهيوني ، والمساهمة في تشجيع واستيعاب الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، ولذلك كانت هذه الاحزاب بمثابة ادوات للحركة الصهيونية وترابطها مع الاهداف الاستعمارية في الوطن العربي .

وقد شهدت هذه الاحزاب ايضا اندماجات وانقسامات متعددة بدون التناقض مع الاهداف الصهيونية او التناقض مع هدف اغتصاب فلسطين من سكانها وجعلها موقعا لتحقيق هذه الاهداف .

ومن هذه الاحزاب التي مارست دورها في اقامة المرتكزات الاولى للمشروع الصهيوني الاستيطاني .

١ ـ عمال صهيون « بوئيلي زيون » ، وقد كان اعضاء هذا الحزب من اوربا الشرقية ، وتعتمد افكار هذا الحزب على كتابات «بير بوروخوف» وهو من يهود روسيا ، حيث كان يعتقد ان الطبقة العاملة اليهودية قد ارغمت على منافسة العمال اليهود وذلك لانها اقلية في كل بلد ، وبالتالي فأن الحل ان يتم تركيز هؤلاء العمال في بلد واحد لتنمية قدراتهم بدون مزاحمة(١) .

---

(١) المابای ـ ابراهيم العابد ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٦٦ ـ ص١٣ .

ونتيجة تمسك بعض اعضاء هذا الحزب بالافكار الاشتراكية فقد اعترضوا على تعاونه مع بريطانيا وانضمامه للمنظمة اليهودية العالمية في مؤتمر فينا عام ١٩٢٠ ، كما قاموا بتشكيل منظمة «يسار عمال صهيون».

وقد هاجمت هذه المنظمة الهستدروت لكونه عنصريا اكثر مما هو اشتراكي ، ولانه في عمله لتحقيق الاهداف الصهيونية ، قد ساوم على اشتراكيته وتعامل ليس مع الراسماليين اليهود فحسب ، بل مع الاقطاعيين العرب ايضا ، واعلن احد قادتها (موسى اريم) بان الطريقة الوحيدة الى تفاهم عربي — يهودي هو الصراع المشترك ضد الراسماليين العرب واليهود ، لان الهدف النهائي للحركة العمالية اليهودية هو الاستيلاء على السلطة السياسية ، والطريق الوحيد الواجب اتباعه لتحقيق هذا الهدف هو انشاء منظمة عمالية لا قومية ، بدون المعالم القومية او الثنائية القومية .

وطالبت منظمة « يسار عمال صهيون » بتحويل الهستدروت الى مؤسسة تعمل على تنظيم الطبقة العاملة الفلسطينية ككل .

ودعت هذه المنظمة عام ١٩٣٠ الى مؤتمر عمالي للعرب واليهود تحت شعار « من الانعزال القومي الى التعاون الاممي ، ومن العناد القومي الى الاخوية العمالية » بيد ان سلطان الانتداب البريطاني تدخلت ومنعت استمرار المؤتمر بحجة اشتراك منظمات ممنوعة فيه وكانت يسار عمال صهيون منظمة سرية لا شرعية .

وقد حوصرت هذه المنظمة محاصرة شديدة من قبل الاحزاب الصهيونية الاخرى وانتهت الى الاستسلام لها ، والانضمام للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٩(٢) .

ومن الواضح ان هذه المنظمة كانت هي بحد ذاتها متكونة من اعضاء هاجروا الى فلسطين ضمن اطار المشروع الصهيوني الاستيطاني وبذلك فان تعارضهم مع الصهيونية كان عابرا وموقتا .

٢ — ان التجمعات العمالية اليهودية في روسيا كانت في اواخر القرن التاسع عشر قد اخذت تمارس فاعليتها في المدن كما ان اضطهاد الحكومة القيصرية لليهود قد دفعهم الى العمل لاقامة تجمعات خاصة بهم .

---

(٢) اليسار الصهيوني — عزير العظمة — مركز الابحاث — منظمة التحرير — بيروت ١٩٦٩ — ص٩٧ — ١٤٣ .

ولذلك فقد قام هؤلاء العمال بتأسيس اتحاد النقابات الاشتراكية لعمال روسيا وبولونيا عام ١٨٩٧ والذي عرف باسم (البوند) .

ونتيجة لاحتواء هذا الاتحاد على اتجاهات اشتراكية وصهيونية في تزمتها ، فقد قامت الجماعة الدينية المتطرفة التي امرت على اعتبار فلسطين هي المركز الروحي لليهود بالخروج من الاتحاد وتشكيل اتحاد لليهود المتدينين عرف باسم « اغودات اسرائيل » عام ١٩١٢ ، كما انبثق عنها تنظيم عمالي في بولونيا عام ١٩٢٢ باسم « عمال اغودات اسرائيل » .

وقد عملت هذه المنظمة وجناحها العمالي على مقاومة الافكار الاشتراكية والعلمانية بين العمال اليهود وساهمت بتشجيع الهجرة والاعمال العدوانية ضد العرب .

واضافة الى هذه المنظمة فقد انبثق عن اتحاد النقابات الاشتراكية « حزب مزراحي » الذي تأسس في المجر عام ١٩٠٢ وانشأ له فرعا في فلسطين عام ١٩١٨ وجناحا عماليا في القدس عام ١٩٢١ باسم « حزب العام لمزراحي » .

ويهدف هذا الحزب وجناحه العمالي الى تحقيق مطامع الاستعمار الصهيوني وبذل كافة الوسائل للعمل على جمع يهود العالم في فلسطين والدعوة للتحالف مع الغرب وتشجيع الاقتصاد الراسمالي وتوظيف الاموال الراسمالية في فلسطين المحتلة(٣) .

وبذلك فأن هذين الحزبين لابد وان تكون مواقفهما مضادة كل التضاد مع الطبقة العاملة العربية والشعب العربي في فلسطين .

كما ان عمل هذين الحزبين منذ بداياتهما ضمن اطار المنظمة الصهيونية العالمية جعلهما يساهمان بدور فعال في خدمة المشروع الصهيوني الاستيطاني في الارض العربية .

٣ — الحارس الفتي « هاشوميرها تسعير » وقد ظهرت هذه المنظمة في بولونيا بعد الحرب العالمية الاولى ، وكان من ابرز قادتها بير بورخوف ويعقوب حزان ، وتكونت من الشباب اليهودي المتعصب وبرزت بتطرفها الاشتراكي ، ثم بدأت بارسال اعضائها الى فلسطين ليقيموا فيها مستعمرات خاصة بهم ، كما شكلت تنظيما عسكريا باسم « ابلاماخ » الذي لعب دوره في قيام الكيان الصهيوني(٤) .

---

(٣) نظرة في احزاب اسرائيل — سعد رزوق — منظمة التحرير — مركز الابحاث ١٩٦٦ — ص٥٤ .

(٤) المباي — ص١٨ .

ولقد كانت هذه المنظمة في بداياتها اكثر التزاما بالافكار الاشتراكية حيث كانت ترى بان الحل النهائي للمشكلة اليهودية لن يتحقق الا عن طريق الثورة الاشتراكية التي ستلغي الطبقات وتزيلها ، وبما ان الصراع الطبقي اليهودي هو جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي العالمي ، فان الثورة الاشتراكية في فلسطين واليهود سوية ، وان واجب الطبقة العاملة اليهودية هو بالتالي نشر الوعي الاشتراكي بين الصفوف العمالية العربية. وبهذا الشكل لم يعتبر اعضاء « الحارس الفتي » العلاقات العربية اليهودية عملية سياسية جانبية ، بل هدفا مستقلا وجزءا مكملا للسياسة الصهيونية ككل ، ولذلك رفض اعضاء هذه المنظمة في البداية فكرة الدولة اليهودية على اساس ان الهدف النهائي هو انشاء دولة اشتراكية غير معتمدة على الفوارق القومية والعنصرية كما دعوا الى قيام نقابات وتنظيمات عمالية على اسس طبقية لا قومية(٥) .

وقد اعتبر هؤلاء الاعضاء انفسهم على انهم رسل «تمدين» الفلاحين العرب وخلاصهم من « الافندية » العرب .

٤ ـ حزب حيروت ، وقد اقيم هذا الحزب على اساس افكار « فلاديمير جابوتنسكي » الذي يعتبر من اكثر الصهاينة تطرفا وعداء للعرب اذ انه استقال من المنظمة الصهيونية العالمية بحجة انها تتباطأ في انشاء الدولة الصهيونية لينشأ حزب التصحيحيين عام ١٩٢٤ الذي كان البرنامج السياسي له بتحويل فلسطين وشرقي الاردن الى كومنولث يهودي باغلبية يهودية .

وقد انشأ حزب حيروت بعد ان تحولت الحركة الى عصابة الارغون المعروفة باعمالها الوحشية ضد السكان العرب(٦) .

وقد اسست منظمة «حيروت» حركة العمال الوطنيين ، وهي مثلها تدعو الى قيام الدولة اليهودية ضمن الحدود التاريخية لاسرائيل والحرية الاقتصادية والعدوان المتواصل على الاقطار العربية للوصول الى الحدود المزعومة(٧) .

وتتناقض اهداف هذا الحزب مع اي وجود عربي في فلسطين المحتلة ، كما انه معروف بشخص رئيسه مناحيم بيغن باعماله الارهابية الوحشية ضد المواطنين العرب .

---

(٥) اليسار الصهيوني ـ ص١٤١ .
(٦) شؤون فلسطينية ـ تشرين الثاني ـ ١٩٧١ ـ ص٧٩ .
(٧) الحركة العمالية في اسرائيل ـ كتاب العمل ـ القاهرة ص٨ .

٥ ـ العامل الفتي او الجماعة الغوردونية ، هي تتكون من عدد من المهاجرين من اوربا الشرقية وكان على رأسهم اهارون دافيد غوردون وكانت هذه المنظمة تدعو الى الالتحام الصوفي مع الطبيعة من خلال العمل والدعوة للعمل من اجل العمل لانه وحده الطريق الى اثبات الوجود اليهودي في فلسطين .

والمكونان الرئيسيان لايديولوجية غوردون هما القومية والعمل ، فاللغة هي قوام القومية وهي الرابط الكوني الذي يعمل على بقائها ، والوسيلة لبعث القومية اليهودية هي بعث اللغة العبرية وبعث العمل ، وبما ان العمل المطهر لا يمكن ان يتم بالجهد الفردي ، عليه ان يتم بالجهد الجماعي للافراد المتعاضدين المتساوين .

وكان معظم هذه الحركة ممن تأثروا بالافكار الاشتراكية الشعبية الروسية قبل مجيئهم الى فلسطين ، وقد تأسست في عام ١٩٠٦ وكانت اول مقرراتها « دخول اليهود في جميع فروع العمل في فلسطين » كما نها رفضت استخدام العمال العرب في المؤسسات والمستعمرات اليهودية وانشأت منظمة باسم « الحارس » لحراسة المزارع اليهودية من الهجوم العربي ومن دخول العمال العرب اليها(٨) .

وبذلك كانت هذه المنظمة من المنظمات الاولى التي رفعت شعار « العمل العبري » وطرد العمل العربي ومحاصرته عمالا ورأسمالا بهدف احتلال الارض والعمل ايضا .

٦ ـ الحارس الفتي « هاشوميرها تزائير » : وكانت هناك فئات يسارية اخرى بين اليهود الذين هاجروا الى فلسطين ، ومنهم الفئة التي تضمها منظمة « الحارس الفتي » وهي تأسست في اوائل هذا القرن في بولندا كحركة للشباب ولتدافع عن الجاليات اليهودية هناك ابان المذابح التي قد تتعرض لها ، ثم انتقلت هذه المنظمة مع مهاجريها الى فلسطين ، حيث قامت بانشاء بعض المستعمرات الزراعية(٩) . ولتكون على هيئة منظمة عسكرية موجهة ضد المواطنين العرب وطردهم من الارض والعمل .

٧ ـ منظمة العمال الزراعيين ، وهي منظمة نقابية لا حزبية يعمل اعضاؤها في المزارع الجماعية التي تمول من « مكتب فلسطين » التابع

---

(٨) اليسار الصهيوني ص٦٥ ـ ٦٦ ـ ٦٧ .
(٩) المصدر نفسه ـ ص٧٣ .

للمنظمة الصهيونية العالمية ، وقد كانت هذه المنظمة من مرتكزات الاستيطان الصهيوني في فلسطين(١٠) .

٨ ــ الصهيونيون العامون او حزب منظمة « الاحرار » وترجع جذور اعضاء هذا الحزب الى ايام المنظمة الصهيونية العالمية ، اذ كان مفهوم الصهيوني العام كل من انتمى الى المنظمة وسدد رسوم العضوية واعلن تقبله لبرنامج المؤتمر الصهيوني الاول عام ١٨٩٧ دون الالتفات الى معتقده السياسي .

وبعد ظهور التيارات الاشتراكية المتعصبة والصهيونية المتعصبة مارس هؤلاء دور الواسطة بين اليسار واليمين تنفيذا لشعار « صهيونية فوق جميع الاحزاب » وبعد ذلك اصبحوا يشكلون حزبا قويا داخل المنظمة الصهيونية العالمية .

وقد فضلوا خدمة الاهداف الصهيونية عن طريق جمع المال وشراء الاراضي وتوطين المهاجرين وتوسل المفاوضات الدبلوماسية وتوظيف رؤوس الاموال الصهيونية في فلسطين .

وكان هذا الحزب يضم لكبار المتمولين اليهود في الخارج والصناعيين والتجار وملاكي الارض والمنتجين الزراعيين .

وبعد ان كان هذ االحزب يدعي الابتعاد عن السياسة ظهر فيما بعد كحزب سياسي بعد ان تبين لاعضائه تصاعد النفوذ الحزبي في الثلاثينات(١١) .

ويقف هذا الحزب ضد جميع الاتجاهات العمالية التي تعتمد على فكرة صراع الطبقات لانها تقف حائلا ضد المطامح الصهيونية .

٩ ــ صهيون الفتية (زيري زيون) وقد عرف من اعضائها انهم من اصحاب الحرف اليدوية والمهنيين ومن ذوي الدخل الضئيل وكانوا في غالبيتهم من يهود اوربا الشرقية وقد انضمت بعد سنوات من قيامها الى « الحارس الفتي » في عام ١٩٢٠(١٢) .

١ ــ الحزب التقدمي الصهيوني : وهو من احدث هذه الاحزاب اذ انه تشكل عام ١٩٤٨ وينتمي اعضاؤه الى الطبقة الوسطى وارباب

(١٠) المصدر نفسه ــ ص٦١ .
(١١) نظرة في احزاب اسرائيل ــ ص٧٥ ــ ٧٦ .
(١٢) المباي ــ ص١٨ .

المهن الحرة ، ثم اندمج بعد ذلك م ع الاحرار والصهيونيين العموميين في « الحزب الليبرالي » الاحرار عا م ١٩٦١ وهو يدعوا الى وحدة العمل الالصهيوني ونبذ المصالح الطبقية(١٣) .

ان هذه الاحزاب التي كانت المرتكز لقيام الكيان الصهيوني تنقسم حسب تصنيفات الكثير من الكتاب والباحثين الى احزاب يسارية واحزاب يمينية ، والاحزاب اليمينية هي حيروت والصهيونيون العموميون والحزبان اللذان تفرعا من البوند وحزب الاحرار « اي المحافظين باللغة العبرية » فيما تصنف الاحزاب الاخرى ضمن الخط اليساري الصهيوني .

وقد تعرضت هذه الاحزاب الى اندماجات متعددة ، حيث اندمج الصهيونيون العموميون مع حيروت وشكلا كتلة « حيروت ــ الاحرار » ــ غاحال ــ لتكون هذه الكتلة الممثلة الرئيسية لليمين الصهيوني .

كما ان اليسار بدوره حاول تحقيق الاندماج على اثر اعلان وعد بلفور ١٩١٧ من اجل الاسراع بتحقيقه والتخلي عن التناحر السياسي لصالح الاهداف الصهيونية .

وقد عقدت اجتماعات لعمال صهيون والعامل الفتي ومنظمة العمال الزراعيين انتهت بوحدة الاولى مع الثالثة تحت اسم « اتحاد العمل » واحتفاظ المنظمة الثانية باستقلالها .

ونتيجة لذلك ومن اجل الحيلولة دون تغلب النزاعات السياسية على الاهداف المركزية الصهيونية فقد ارتأت الاحزاب اليسارية تشكيل منظمة نقابية تصب جميع امكاناتها في تحقيق الاهداف الصهيونية .

وقد انعقد المؤتمر التأسيسي لهذه المنظمة المركزية ، واعلن تأسيسها باسم « الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين » ــ الهستدروت ــ وذلك في حيفا ــ ٥ ــ كانون الاول ١٩٢٠ كما انتخب رافيدبن جوريون امينا عاما لها .

وتألف المؤتمر التأسيسي من سبعة وثمانين عضوا منتخبا من قبل ٤٤٣٣ عاملا يهوديا وعلى الشكل التالي :

اتحاد العمل	٣٧ عضوا
العامل الفتي	٢٦ عضوا

(١٣) نظرة في احزاب اسرائيل ــ ص١١٤ .

الحارس الفتي	١٦ عضوا
يسار عمال صهيون	٦ اعضاء
غيرهم	٢ عضوين
المجموع	٨٧ عضوا

ولم يعد الانضمام الى الهستدروت الى حل الخلافات بين اتحاد العمل والعامل الفتي مما دفعها الى تحقق الاندماج الساسي والتنظيمي بينهما بتأسيس حزب المباي « حزب العمال اليهودي في فلسطين » . وكانت اهم نقاط برنامجه مايلي :ـ

١ ـ ان حزب العمال اليهودي في فلسطين يعلق وحدة الحركة العمالية اليهودية الفلسطينية باتجاهاتها التاريخية ، وبمحاولتها لاجتذاب الشعب اليهودي الى حياة جديدة في فلسطين كشعب حر ، والذي يجب ان يركز نفسه في جميع مرافق العمل الانتاجي ، في المدينة وفي القرية وليطور حضارته العبرية .

وفي علاقته الوثيقة مع الطبقة العاملة في العالم في نضالها لانهاء الهيمنة الطبقية وانهاءجميع انواع الاضطهاد الاجتماعي وفي نضالها من اجل تحويل ملكية الطاقات الانتاجية الى الطبقة العاملة وبشكل حر يضمن المساواة .

٢ ـ سيكون الحزب حامل مشعل الصهيونية ومحقق اهدافها ، كما سيكون عضوا مواليا للحركة الاشتراكية العالمية .

سينظم الحزب الى المنظمة الصهيونية العالمية ولجميع مؤسساتها ، والى امية العمال الاشتراكية والى التمثيل البرلماني اليهودي في فلسطين .

يهدف الحزب الى توحيد شمل العمال اليهود في فلسطين كبنائين يأخذون دورا مسؤلا في مختلف نشاطات الشعب الحيوية ، وفي كل المسائل التي تهم الحركتين الصهيونية والاشتراكية .

٣ ـ يشجع الحزب جميع اعضائه للقيام بدور فعال في «الهستدروت» وسيهدف الى توعية اعضائه توعية صهيونية ـ اشتراكية .. وسيشجع الحركة النقابية داخل الهستدروت . وسيناصر هذا الاخير في دفاعه عن المصالح العمالية في القطاعات الاقتصادية الخاصة ، والعامة والحكومية وفي نضاله في سبيل العمل اليهودي وسيهدف الى قيادة السياسي شعب وعمال فلسطين ولاقامة علاقات رفاقية مع العمال العرب ليساعد على

استمرار العلاقات الطيبة بين الشعبين العربي واليهودي ، وسيهدف الى بعث اللغة العبرية والتراث الحضاري العبري بين العمال اليهود ، ولتعليم الشباب اليهودي في فلسطين وسيعمل لزيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين .

وقد طرح هذا البرنامج في الوقت الذي كان فيه الهستدروت الذي يسيطر عليه المباي يشن حملة واسعة منذ تشغيل العمال العرب واحتلال ارضهم وعملهم اضافة الى تصعيد الهجرة الصهيونية الى فلسطين .

ويبدو ان الاشارة الى «العلاقات الرفاقية» بين العمال واليهود قد وردت للتغطية على عصرية المباي وبالتالي اتخاذها وسيلة لكسب الحركات العمالية والاشتراكية الى جانب الاهداف الصهيونية .

واضافة الى ذلك فان الطبقة العاملة العربية في فلسطين كانت وقت طرح مثل هذا البرنامج قد بدات نضالاتها النقابية وتشكيل اولى تجاربها التنظيمية مما جعل الاشارة الى « العلاقات الرفاقية » محاولة لابعاد هذه الطبقة عن التنظيم النقابي الخاص بها ووعي تناقضها مع الحركة الصهيونية .

ولان تأسيس حزب المباي جاء من اجل الاسراع بتحقيق الاهداف الصهيونية ولان اعضاء هذا الحزب هاجروا الى فلسطين ومارسوا عملهم السياسي ضمن اطار المنظمة الصهيونية العالمية فان من الطبيعي جدا ان تكون عبارة « العلاقات الرفاقية » للتمويه فقط .

وفي عام ١٩٤٨ اندمجت الاحزاب اليسارية الاخرى ـ الحارس الفتى ـ اتحاد العمل ـ عمال صهيون ويسار عمال صهيون بحزب واحد هو حزب المابام « حزب العمال الموحد » الذي اكد في برنامجه بانه حزب صهيوني ـ اشتراكي يساري يهدف الى جمع شمل اليهود في(١٤) فلسطين وغرس روح الاشتراكية فيهم .

ان الاحزاب الصهيونية التي يطلق عليها جزافا الاحزاب اليسارية اضافة الى كونها امتداد للاحزاب الصهيونية في اوربا ، فانها كما هو الحال بالنسبة للاحزاب اليمينية عملت على اخضاع المصالح الطبقية للمصالح الصهيونية .

(١٤) اليسار الصهيوني ـ استفادة من اماكن مختلفة من الكتاب .

ويمكن القول ايضا ان الاحزاب اليسارية الصهيونية كانت اكثر تشددا في العداء للطبقة العاملة العربية وطردها من العمل والارض ، ذلك انها من خلال الهستدروت قامت بتشكيل منظمات عسكرية لافشال اية محاولة يقوم بها الراسماليون اليهود لتشغيل العمال العرب ، والعمل على طردهم من اعمالهم تنفيذا لسياسة العمل العبري .

ان المباي مثلا وهو الحزب الذي دعا الى اقامة « العلاقات الرفاقية » هو الحزب الذي شكل منظمة الهاجانا الارهابية والنواة لجيش العدو ، كما انه قاد جميع الحكومات الصهيونية في جميع المراحل الاولى لتشكيل الكيان الصهيوني .

ومع ان الاحزاب الصهيونية جميعها ساهمت طرد السكان العرب من وطنهم ، وبالتالي اضطهاد الاقلية التي بقيت منهم في فلسطين المحتلة ، الا ان اغلب هذه الاحزاب عمدت الى الوقوف ضد اية محاولة عربية لتشكيل حزب سياسي ، وارغام العمال والسكان العرب على اعطاء اصواتهم في الانتخابات للقوائم التي ترشحها في المناطق العربية دون تحقيق اية مطاليب جذرية وهامة لهم .

وكان هناك ايضا الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي استخدم وجودم البشري وانعدام اي حزب سياسي عربي والطابع الاممي لافكاره لاجتذاب العمال العرب والسكان العرب الى تنظيماته ومساعدته في الانتخابات .

وقد اصبح الحزب ــ تكتيكات ــ وان لم تختلف الاستراتيجية ــ تكتيك يواجه الشارع اليهودي يظهر فيه مدى اهمية مساعدة الاتحاد السوفيتي في قيا م « اسرائيل » ومدى اهمية منفقة الاسلحة التشكيلية ووجه يطالع به الجماهير العربية ويحتضن قضاياها اليومية لمصادرة الاراضي والحكم العسكري وقضايا العمال والاجور(١٥) .

وقد تعرف هذا الحزب عام ١٩٦٥ الى انقسام ، حيث انقسم الى شقين « ماكي » و « راكاح » ، حيث كان الاول متشددا في اتجاهه الصهيوني ، وفي تصعيد النزعة الصهيونية التوسعية ، بينما كان الثاني يعترف بوجود الكيان الصهيوني والدعوة لاسقاط السلطة بالطرق السلمية وقيام سلطة الطبقة العاملة .

وفيما يؤكد «ماكي» في برامجه الانتخابية على الدفاع العسكري عن

(١٥) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ــ ص٤٢٨ .

امن الكيان الصهيوني وارتباطها بيهود المهجر فان برنامج «راكاح» يؤكد على ضرورة اقامة مجالس عمال في الاماكن العربية وايقاف تحرشات الشرطة بالعمال والمواطنين العرب واقامة سلام يحترم حقوق الشعبين اليهودي والعربي . « وراكاح » لايختلف عن « ماكي » في اساليبه في التحرك الانتخابي وفي الانسجام مع اساليب الاحزاب السياسية الاخرى في هذا التحرك .

واضافة الى هذه الاحزاب التي عملت اغلبها بين صفوف الطبقة العاملة العربية في فلسطين المحتلة لاغراض انتخابية كما هو الحال بالنسبة للاحزاب الصهيونية ولاغراض طبقية معزولة عن اطارها القومي كما عند «راكاح» فان السلطات الصهيونية اقامت ايضا جمعيات لتعبئة العمال والسكان العرب ضد المقاومة الفلسطينية ، ومنها « الجمعية العربية اليهودية للصداقة والتفاهم » و « اتحادابناء سام » ... الخ .

والى جانب هذه الجمعيات كانت السلطات الصهيونية تطرح بعض النماذج الصهيونية على انها ممثلة للتعاون العربي اليهودي مثل منظمة اوري افنيري « قوة جديدة » التي كانت تدعو العرب الى التخلي عن المقاومة والرضوخ للحلول الصهيونية .

ومن نداءات هذه المنظمة في الانتخابات النداء التالي :

« حركة هعولام هزه ــ قوة جديدة تدعوك ايها العامل العربي ان تصوت من اجل قائمتها الى الهستدروت :

١ ــ من اجل العمل الدائم والمساواة في الحقوق بين العامل العربي واخيه اليهودي .

٢ ــ من اجل جعل الهستدروت منظمة عامة لاتحاد النقابات المهنية تدافع عن مصالح العامل وليس بالعكس ــ كما هي عليه الان .

٣ ــ توجيه حركة العمال للنضال من اجل السلام العادل والتفهم والاخوة(١٧) » .

ومثل هذه الشعارات الانتخابية لايقصد بها سوى الحصول على اصوات العمال العرب لممثلين نقابيين من الصهاينة داخل الهستدروت .

وقد ظهرت ايضا فئات يسارية مناوئة للصهيونية مثل المنظمة

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) اوري افنيري ــ سهيل منصور ــ منظمة التحرير ــ مركز الابحاث ــ بيروت ١٩٧١ ص٦٢ .

الاشتراكية الاسرائيلية « ماتسن » التي تعتقد بان الطبقة العاملة في الكيان الصهيوني لايمكن ان تحقق الوجود النضالي لها بدون انفصالها عن الايدولوجية الصهيونية وسقوط هذه الايدولوجية وتعبيراتها السياسية .

كما ان هذه المنظمة تدعوا الى انفصال العمال عن الهستدروت والمساواة الكاملة في الحقوق للعمال العرب والقضاء على اي تمييز يمارس ضدهم ، وتعبئة العمال لاقامة الدولة الاشتراكية الشرق ــ اوسطية(١٨) ومع ان هذه المنظمة تشكل بالفعل تطورا مهما في انفصال بعض الفئات اليهودية عن الايدولوجية الصهيونية ، الا انها كانت بمستوى تنظيمي اقل بكثير من طموحاتها ، كما انها ليست تنظيما كبيرا وانما هي تعبير عن ظاهرة حسب تعبير الكاتب الشهيد غسان كنفاني .

وذلك ماينطبق ايضا على حركة اليسار الجديد « سياح » الذي كان يرى بان « الصهيونية هي حركة استعمارية .. ساعدتها وتساعدها الامبريالية ، وهي اداة تستخدم لدحر حركة التحرير في الشرق الاوسط ان دولة اسرائيل هي جسم غريب في المنطقة وليس لها حق القيام .. انها دولة دينية عنصرية مفتوحة لليهود فقط ، لقد جعلت الصهيونية الفلاحين العرب طبقة عمالية تفتقر الى كل شيء ، وقد طرد قادة اليسار الصهيوني العرب من اماكن عملهم . يجب ان تنهار دولة اسرائيل الصهيونية لتحل مكانها دولة علمانية ديمقراطية لابناء جميع الاديان ، ويجب وقف الهجرة(١٩) » ان الاحزاب في الكيان الصهيوني تتحدد مواقفها ازاء الطبقة العاملة العربية في فلسطين المحتلة من خلال مواقفها ازاء الوجود الصهيوني في فلسطين .

ولذلك كان تسليم الاحزاب الصهيونية اليمينية بالحدود التاريخية لدولة اسرائيل والتوسع العدواني ضد الاقطار العربية وصولا الى هذه الحدود يشكل قمة العداء للطبقة العاملة العربية وحقوقها الطبقية والقومية ، ولذلك فان مثل هذه الاحزاب وان حاولت تشكيل بعض القواعد لها في الوسط العربي من بعض العملاء ، الا انها لم تمتلك اية قاعدة تنظيمية بين صفوف العمال العرب .

واما مايسمى بالاحزاب اليسارية « المباي ، المابام » فانها استخدمت الافكار الامية للتغطية على طابعها العنصري الصهيوني ومن اجل امتصاص

(١٨) المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ــ ليلى سليم القاضي ــ منظمة التحرير مركز الابحاث ــ بيروت ١٩٧١ .

(١٩) شؤون فلسطينية ــ عدد ١٩ ــ اذار ١٩٧٣ ص٦٠ .

المشاعر القومية لدى العمال والسكان العرب ودفعهم للتكيف مع الاحتلال .

كما انها تقوم باغتصاب الاصوات العمالية والسكانية العربية لها بالانتخابات عن طريق الحكام العسكريين للمناطق التابعين لحزب المباي او عن طريق مؤسسات الهستدروت التي يسيطر عليها هذا اليسار المزعوم .

وهي اضافة الى ذلك كانت الاحزاب الاكثر وجودا وثقلا في المؤسسة السياسية الصهيونية التي كان لها الدور الرئيسي في تعريف العمال العرب الى اقصى اشكال الاضطهاد والتجويع والبطالة .

ان جميع هذه الاحزاب بما فيها الحزب الشيوعي الاسرائيلي ماكان بامكانها التحرك وسط العمال العرب لو كان هناك ثمة تنظيم سياسي قومي عربي ، ولو ان السلطات الصهيونية تركت لهؤلاء العمال حرية الانتماء جدلا من تقييده بهذه الاحزاب وربطه بعمل العامل ووجوده في الارض المحتلة .

ومن الادلة على ذلك ان الحزب الشيوعي تتناقض عضويته بين السكان العرب عند تصاعد تناقض هذا الحزب مع القضايا والاحزاب القومية في الوطن العربي كما حصل في عام ١٩٥٨ ويعتبر الحزب الشيوعي من اكثر هذه الاحزاب وجودا وتنظيما بين صفوف العمال العرب الذين كانوا يرون في افكاره الامية مخرجا لعدم الانتماء للاحزاب الصهيونية وبالتالي استخدام هذه الافكار وسيلة ضد التفرقة والتمييز .

واما الفئات اليسارية الاخرى الاكثر تناقضا مع الصهيونية والاكثر دفاعا عن حقوق العمال العرب فانها كما ذكرنا كانت تعبيرا عن ظاهرة وليس عن وجود تنظيمي استراتيجي ، ولذلك فانها لم تستطع ايجاد التعبئة لهؤلاء العمال في النضال ضد العنصرية الصهيونية كما انها اقتصرت على المثقفين ايضا .

واضافة الى ذلك فان استمرار وتفاقم سوء اوضاع هؤلاء العمال وعدم تعرضها الى اي تحسين رغم بريق البرامج الانتخابية تجعلها لاتثق بمثل هذه الاحزاب التي تسيطر على معظمها العناصر والاهداف الصهيونية او انها الاقل تمارس الاساليب ذاتها التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني في علاقتها مع المواطنين العرب .

وعلى اساس ذلك فان المواقف الحزبية تجاه العمال العرب تنقسم الى ثلاثة اقسام :

١ ـ الموقف العدائي وهو الغالب والمسيطر والذي تمثله الاحزاب « اليمينية واليسارية » الصهيونية .

٢ ـ الموقف النقابي الطبقي وهو موقف الحزب الشيوعي .

٣ ـ موقف الفئا ت اليسارية وهو في الوقت الذي يمكن اعتباره اكثر هذه المواقف تعبيرا عن معاناة العمال العرب ، الا انه من اضعفها ، كما انه يسلم بوجود الكيان الصهيوني لصالح المطامح والاهداف الطبقية الاشتراكية وتغيير البنية الاقتصادية والسياسية للكيان ، ولذلك فانه يعبر عن وضع العمال العرب من حيث المعاناة وليس الاهداف والحقوق الوطنية والقومية كما انه يتسم بالوقوف ضد التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الصهيونية واحزابها تجاه المواطنين العرب .

واما بالنسبة للتشكيلات السياسية العربية في الارض المحتلة فانها تنقسم الى قسمين : القسم الاول حاولت السلطات الصهيونية تأسيسه ولم ينجح بسبب مقاطعة السكان العرب له ، والقسم الثاني المحاولات التي قام بتشكيلها القوميون والوطنيون من المثقفين العر ب، ولم تنجحايضا بسبب قمع ومطاردة السلطات الصهيونية لاعضائها .

ومن ابرز هذه المحاولات « الجبهة العربية » التي انشأت عام ١٩٥٨ والتي رفعت مطاليب العمال كجزء من الاهداف والمطاليب القومية السياسية العامة ، « حركة الارض » التي تأسست في العام نفسه ايضا ، وقد تعاملت سلطات الكيان الصهيوني مع هاتين المحاولتين بفرض الاقامة الجبرية على بعض اعضائهما وطرد البعض الاخر من الارض المحتلة وشن حملة ارهابية واعلامية ضدهما .

وذلك مافعلته سلطات الكيان الصهيوني مع اية محاولة تستهدف اقامة حركة سياسية عربية .

وذلك مايجعل هذه المحاولات مؤقته كما ان تأثيراتها في اوساط المواطنين والعمال العرب على الرغم من اهميتها ووضوحها ، الا ان هذه التأثيرات لم تتطور ضمن اطار هذه المحاولات بالشكل المطلوب بسبب قمع وارهاب السلطات الصهيونية .

المبحث الثامن

العمال ومقاومة الاحتلال الصهيوني

في عام ١٩٧٨ ادى انفجار شحنة من المواد المتفجرة داخل سوق الكرمل حيث تباع الخضار في تل ابيب الى اثارة مشكلة تشغيل الاطفال العرب في الصحف والمؤسسات الصهيونية ، حيث اثير انذاك ان هذه الشحنة قد وضعت من قبل هؤلاء الاطفال .

ولمعالجة هذا الوضع شكلت الحكومة الصهيونية لجنة اسمتها « لجنة بن سمحون » لدراسة دور العما ل العرب في الاقتصاد الصهيوني وخطورتهم عليه .

وقد اكد تقرير هذه اللجنة بان الظروف التي يعيشها هؤلاء العمال من قلة اجور وتمييز عنصري وانعدام في ابسط الحقوق تجعل منهم بؤرة صالحة جدا لما وصفته « بالمساهمة في الاعمال التخريبية » التي توجهها وتشرف عليها « المنظمات الارهابية الفلسطينية » ، واشارت الى ان هذا الوضع يصبح اكثر خطورة مع الاطفال العرب الذين يتخذون مواقفهم المتطرفة ويتقبلون باهتمام اكبر فكرة القيام « بالاعمال التخريبية » انطلاقا من عدم شعورهم بالمسؤوليات المفروضة على عاتقهم بالنسبة لعائلاتهم ، وحيث ان الافكار الوطنية المثالية تجد ارضا خصبة لديهم(١) .

وقبل هذا التقرير قدم اسرائيل كونيغ مفتش وزارة الداخلية للمنطقة الشمالية مذكرة اكد فيها على ان اضراب يوم الارض « ترك انطباعا قويا لدى المعامل ومؤسسات الخدمات ، بأن حسن سير الاقتصاد يعتمد على الايدي العاملة »(٢) .

واضافة الى ذلك فان بعض المسؤولين الصهاينة عارضوا تشغيل العمال العرب باعتبارهم يشكلون خطرا امنيا وقوميا .

ولما كانت السلطات الصهيونية بحاجة الى العمال العرب لتحقيق بعض الاهداف السياسية والاقتصادية المرحلية فقد عملت على عزلهم عن النضال الطبقي والقومي ، وذلك من خلال اثقالهم بالاعباء المعيشية ، ومواجهة ابسط تحرك عمالي باقسى الاجراءات القمعية التي تصل الى حد طرد القائمين بهذا التحرك خارج الارض المحتلة ، اضافة الى الحيلولة

---

(١) مجلة الوطن العربي ـ ١٩٧٩/١١/٩ .

(٢) شؤون فلسطينية ـ عدد ٦٣ ـ ٦٤ ـ شباط ـ اذار ١٩٧٧ .

دون استقرار العمال العرب سكانيا واقتصاديا ، وحصرهم في الاعمال الهامشية ذات التجمعات العمالية الصغيرة .

كما ان السلطات الصهيونية في الوقت الذي اعطت فيه العمال اليهود حق الاضراب فانه حرمت منه العمال العرب خشية ان تتجاوز مشاركتهم حدود النضالات النقابية البسيطة الى النضالات الوطنية والقومية . وعملت هذه السلطات ايضا على ربط العمال العرب بالتقاليد الحرفية والقروية ، والحيلولة دون تواجدهم في المؤسسات التي يساعدهم عملهم فيها على بلورة مشاعرهم وافكارهم الطبقية والقومية ومنعهم من تشكيل المنظمات النقابية الخاصة بهم او العمل ضمن تشكيلات سياسية عربية .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات التي مارستها السلطات الصهيونية ازاء العمال العرب فانهم جهدوا على التعبير عن مواقفهم النضالية ضد الاحتلال الصهيوني ورفضهم له .

وقد اتخذت هذه المواقف اشكالا نضالية متعددة منها على سبيل المثال :

١ ـ استخدام المناسبات العمالية لتنظيم تظاهرات جماهيرية ضد الاحتلال الصهيوني ، ومن الامثلة على ذلك الاحتفال الذي كان يقيمه العمال سنويا بمناسبة الاول من ايار بعد عام ١٩٤٨ ، ويرفعون فيه الشعارات المناهضة للاحتلال والمعبرة عن تضامنهم مع قوى النضال العربي .

وكان هذا الاحتفال يقام في مدينة الناصرة ويشارك فيه عمال ومواطنون من ارجاء مختلفة في فلسطين ، كما كان يواجه في الكثير من الاحيان بقيام القوات الصهيونية بمهاجمة المتظاهرين .

ومن الامثلة على ذلك : ان الاول من ايار عام ١٩٥٨ شهد انتظام الالاف من العمال والمواطنين العرب تحت الشعارات المطالبة بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وحق استقلال الجزائر .

وجرى في هذه المظاهرة صدام مع القوات الصهيونية التي استخدمت الاصلحة والقنابل واستعملت الجماهير الحجارة وايديها وسقط عشرات الجرحى من الطرفين ودامت المعركة نهارا كاملا انتهت الى اعتقال المئات من العمال والمواطنين .

٢ ـ المؤتمرات ، ومنها مؤتمرات العمال والفلاحين التي كانت تعقد

لمناقشة وضع العمال والفلاحين العرب تحت ظل الاحتلال الصهيوني بعد عام ١٩٤٨(١) .

٣ ـ الانضمام الى المنظمات الفدائية لتحرير الارض العربية الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني حيث قام العمال العرب بعد وقوعهم تحت نير هذا الاحتلال في عام ١٩٦٧ وكبقية ابناء الشعب العربي في فلسطين بمقاومة قوات الاحتلال الصهيونية ، وقد قام الكيان الصهيوني بقمع حركات احتجاجهم وعمليات المقاومة ، كما قامت بايقاع العقاب القاسي والسريع بالمشاركين في تنظيمها او بالذين قدموا المساعدة لمن قاموا بها ، كما طردت مجموعة من العمال خارج الارض المحتلة .

■ وقد نشرت صحيفة «دافار» بتاريخ ١١ـ٢ـ١٩٧٩ نبأ طرد سبعة من الشبان العرب الذين « ساهموا في مقاومة الاحتلال » ومنهم عامل نجار واخر خياط .

■ وبتاريخ ٢٢ـ٥ـ١٩٦٩ ذكرت الصحيفة ذاتها ايضا ،انه صدر عن المحكمة العسكرية بنابلس الحكم بالسجن المؤبد ضد سائق سيارة ، وذلك لنقله قنبلة القيت على مبنى الحاكم العسكري .

■ وبتاريخ ٢٠ـ٤ـ١٩٦٩ ذكرت صحيفة هاآرتس بان اثنين من سكان الضفة الغربية قتلا في نهاية الاسبوع باطلاق النار عليهما من قبل اشخاص مجهولين لاسباب سياسية واحدهما عامل في مصنع نسيج .

■ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢ ذكرت صحيفة معاريف بان قوات الامن الصهيونية قامت بنسف ثلاثة من بيوت العمال الزراعيين لقيام اصحابها بتقديم العون للفدائيين .

كما ان العمال العرب ساهموا ايضا بالقتال ضد العدو الصهيوني ابان حرب تشرين ١٩٧٣ وقاموا بضرب قوافل قواته العسكرية في الداخل كما ساهموا بتدمير طرق المواصلات وتعطيل المصانع(٥) .

ويرد في احد المصادر : ان نسبة العمال بين المقاتلين والمنتظمين في حركة المقاومة تتعدى الـ ٥٪ ونسبتهم بين الذين يقيمون في سجون الكيان الصهيوني لا تقل عن ذلك(٦) .

---

(٣) العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي ـ حبيب قهوجي ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ ١٩٧٢ ـ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٤) شؤون فلسطينية ـ عدد ـ ١٢ اب ١٩٧٢ ص١٣٨ .

(٥) جريدة الثورة ـ ١٩٧٦/٥/٢ .

(٦) شؤون فلسطينية ـ عدد ٨ نيسان ـ ١٩٧٢ ـ ص١٢٨ .

٤ ـ النضالات المطلبية وهي غير معروفة في اغلبها بسبب ان السلطات الصهيونية تمنع وصول اخبارها الى المؤسسات الاعلامية خارج الارض المحتلة .

ومنها على سبيل المثال : ان الاحتجاجات الجماهيرية التي مارسها المواطنون العرب ضد مصادر الاراضي وتفريغها من سكانها بداية عام ١٩٧٩ قد شهدت قيام المستخدمين والعمال العرب باضراب في مدينة الناصرة احتجاجا على عدم دفع رواتبهم لمدة ثلاثة شهور .

وكان مدير عام وزارة داخلية العدو وقد حذر رئيس بلدية الناصرة من انه سيقوم بحل المجلس البلدي وتعيين لجنة معينة لادارة البلدية اذا واصل العمال العرب اضرابهم .

ان الاضرابات العمالية العربية تتوقف على وجود مجموعة كبيرة من العمال العرب في موقع عمل معين او في مكان ما .

ومما يؤكد ذلك بعض الاحداث التي اشارت لها الصحف الصهيونية ، ومنها حادثتان جرتا في عام ١٩٧٣ .

ففي احد المصانع الكبيرة التي تنتج الورق والكارتون ظهر غليان بين مائتي عامل عربي يعملون هناك ، وقام هؤلاء مجتمعين بصياغة مذكرة تطالب بازالة الحيف اللاحق بهم ، وهددوا بالاضراب اذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم ، وقد هرع رجال وزارة العمل الى المصنع للحيلولة دون الاضراب وتعهدوا بتحسين اوضاع العمال العرب العاملين فيه .

والحادثة الثانية وقعت في فندق « دبلومات » في القدس بين العمال العرب الذين يشتغلون في الفندق ما بين ١٢ــ١٦ ساعة في اليوم وبدون اجازات .

وقد احتج العمال العرب على اوضاعهم وظروف عملهم وطالبوا بالاجتماع بادارة الفندق ، الا ان الادارة رفضت ذلك ، وكان جوابها : « من يرغب في العمل ، فليرجع الى مكان عمله ، ومن لا يرغب فليخرج »، فخرج الجميع الى ساحة الفندق ، وبعد قليل خرج صاحب الفندق المدعو حاييم شيف ، واعتدى على احد العمال بالضرب واخذ يصرخ : « عرب كلاب » فتصدى العمال واسكتوه مما دفعه الى استدعاء قوات الامن التي هرعت الى المكان واخرجت العمال منه(٧) .

(٧) شؤون فلسطينية ـ عدد ـ ١٩ ـ اذار ١٩٧٣ ـ ٢٠٣ .

ان هذه الاحداث تؤكد بان العمال العرب كانوا عندما تتيح لهم فرصة التجمع في مكان معين يعملون على استخدام هذا التجمع في النضال ضد التمييز العنصري الصهيوني .

٥ ـ المسيرات الجماهيرية التي كان العمال يشاركون بها باعداد كبيرة عندما تقوم السلطات الصهيونية باجراءات تعسفية ضد سكان الارض المحتلة ومنها على سبيل المثال المظاهرات والمسيرات الشعبية التي انفجرت في الاول من ايار عام ١٩٧٦ احتجاجا على الاحتلال ومخططاته الاستيطانية .

وكانت سلطات الاحتلال قد حاولت منع العمال من الاحتفال بالاول من ايار ، فرد عليها العمال بتنظيم مسيرة جماهيرية الى مدينة القدس(٨) .

٦ ـ اضرابات العمال ، وبالذات اضراب يوم الارض والاضرابات التي كانت تعم المدن الفلسطينية بكاملها او مدينة معينة .

ومع ان سلطات الاحتلال كانت تجبر العمال العرب بالتوجه الى العمل خلال انفجار الاضرابات ، الا انهم كانوا يمتنعون عنه مباشرة العمال للمشاركة في هذه الاضرابات والمظاهرات التي كانت الجماهير تمارسها اثناء الاضراب عن العمل(٩) .

ان هذه الامثلة جزء صغير من سجل نضالي كبير مليء باحداث النضال اليومي الذي يخوضه العمال العرب ضد الاحتلال الصهيوني .

ويتسم نضال الطبقة العاملة العربية في فلسطين بانه في اغلب احداثه ومعطياته نضال وطني وقومي عام ، ذلك لان السلطات الصهيونية وضعت جميع الطبقات الكادحة العربية امام وضع تتوحد فيه بمعاناتها ، كما ان الطبقة العاملة لا تواجه الاضطهاد الموجه اليها كطبقة ، وانما كوجود قومي في الاساس الاول .

ثم ان الاضطهاد الصهيوني تمتزج فيه التوجهات لاغتصاب الارض مع التمييز في العمل وطرد العمال العرب منه لصالح الوجود الصهيوني ارضا وسكانا واقتصادا مما يعمق الترابط بين النضال العمالي والجماهيري العربي ضمن اطاره السياسي .

(٨) مجلة الهدف ـ عدد ـ ٣٥٠ ـ السنة السابعة ـ ٨ ـ ايار١٩٧٦ .
(٩) المصدر نفسه .

واضافة الى ذلك فان الانتصارات والانجازات التي تحققها قوى التحرر والثورة في الوطن العربي تعكس تأثيراتها الايجابية على العمال العرب في الارض المحتلة فتزيد من سعة وتطور مساهمتهم في النضال ضد العدو الصهيوني .

ان العمال العرب قوة نضالية كبيرة وذات خطورة كبيرة ايضا في حسابات الكيان الصهيوني ، وهذه القوة بحاجة الى القيادة السياسية والتنظيمية والفكرية التي توفر لها التماسك والعمل النضالي المنظم ، كما انها بحاجة الى البرامج والخطط التي تتيح لها التحرك النضالي وفق خصوصيات ظروفها وعدم انقطاع استمرارية هذا التحرك .

المبحث التاسع

الوضع العمالي العربي بعد نكسة حزيران

قبل حدوث نكسة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ كان عدد سكان الضفة الغربية ٢٩٩ر١٠٤ر١ ، منهم حوالي ٦٦٨ر٣٨٤ يعتمدون على الزراعة في معيشتهم أي ٨ر٣٤٪ من مجموع السكان العام ، وبحدود ٠٧٠ر١٩ عاملا يعملون في الحرف والصناعات التحويلية عام ١٩٦١ .

وكان عدد العمال في قطاع غزة في عام ١٩٥١ بحدود ٧٩٠ر٣٥ عاملا، وكان عدد الذين يعملون في الصناعة ١٧٧٢ عاملا .

وترجع قلة عدد العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ضعف الواقع الصناعي في هذه المناطق ، واعتمادها على الزراعة كمصدر اساس في تسيير اقتصادها(١) .

وبعد حدوث نكسة حزيران اتجه العدو الصهيوني الى تغيير التركيب الاقتصادي والسكاني لهذه المناطق بهدف دمجها بكيانه ، والغاء خصائصها القومية .

فعلى صعيد الزراعة عمد العدو الصهيوني الى التركيز على العمال الزراعيين والفلاحين بتحويلهم الى عمال يعملون خارج المناطق الزراعية كما انه ربط الزراعة في هذه المناطق بالاحتياجات الصناعية والاستهلاكية له ، بحيث ان المحاصيل التي كانت الانتاج الرئيسي لهذه المناطق اصبحت تستورد من داخل الكيان الصهيوني لصالح المحاصيل ذات الاغراض الصناعية .

وبالنسبة للصناعة ، فانها لم تتقدم في الضفة الغربية بشكل كبير خلال سنوات الاحتلال التسع ، وبقي الهيكل الصناعي كما هو يتسم بالطابع الحرفي والصناعي البسيط ، حيث كان هناك مصانع صغيرة يستخدم ٩٠٪ منها عشرة عمال او اقل ، و٦٦٪ يستخدم ٥ عمال او اقل ، وبوجه عام تستخدم هذه المصانع العمل بشكل مكثف ، وتتركز اليد العاملة في مجال تصنيع المنتجات الزراعية . كما ان هذه المصانع اصبحت بعد الاحتلال ملحقة بالمصانع اليهودية ومكملة لها .

---

(١) التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني — عنان العامري — منظمة التحرير — مركز الابحاث — بيروت — ١٩٧٦ .

وبعد ان اكملت سلطات الكيان الصهيوني الحاق الصناعة بالمناطق المحتلة باحتياجات مؤسساته الصناعية ، بدأ عام ١٩٧٣ بتشجيع الاستثمارات الصهيونية فيها ، حيث اعفت الراسماليين الصهاينة عند اقامتهم المصانع في هذه المناطق من الضرائب ومنحهم القروض وتقديم المساعدات لهم(٢) .

ومع ان الراسماليين الصهاينة اقاموا في هذه المناطق بعض المشاريع الصناعية الا ان هذه المشاريع كانت قليلة جدا ولم تقد الى تغيير كبير في الواقع الصناعي لقطاع غزة والضفة الغربية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الصناعة تعيش هذا الوضع المتخلف في هذه المناطق فقد اغرقت اسواقها بالمنتجات الصناعية الصهيونية كسوق اساس لهذه المنتجات .

ان الكيان الصهيوني في سياسته ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة انما يتعامل حسب ما جاء في تقرير لوزارة الدفاع الصهيونية على اساس « ان هذه المناطق سوق اضافية للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر لعوامل الانتاج ، خاصة العمال غير المهرة ، للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية ثانية »(٣) .

وفي الوقت الذي كان فيه العدو الصهيوني يقيم المستوطنات في هذه المناطق ، فانه عمل على اغتصاب الاراضي لصالح اهدافه السكانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وممارسة الاساليب ذاتها التي كان يمارسها تجاه الارض العربية وسكانها بعد عام ١٩٤٨ .

ان الاجراءات الاقتصادية الصهيونية تجاه الارض والسكان العرب تخضع لمعايير الكيان الصهيوني السياسية والايديولوجية كما انها ذات مردودات اقتصادية مباشرة تنطلق من الطابع الراسمالي للنظام السياسي والاقتصادي الذي يتسم به .

ولذلك كانت هذه المردودات قائمة في التعامل الاقتصادي والسكاني مع الارض المحتلة .

لقد جاءت نكسة حزيران بتقديم الحلول للاقتصاد الصهيوني الذي كان يعاني قبل حدوثها حالة من الانكماش ومن عدم توفر الاسواق الخارجية التي تتيح له تطوير امكاناته المتوفرة ، اضافة الى الكيان

(٢) قضايا عربية – العددان ٧ – ٨ السنة الثالثة – ١٩٧٧ ص١١٩ .
(٣) شؤون فلسطينية – عدد ٣٧ – ايلول ١٩٧٤ – ص٨٢ .

الصهيوني نتيجة لحالة الانكماش كان يشهد قبل النكسة تعرض اعداد واسعة من العمال الى البطالة .

كما ان السياسة الصهيونية وجدت في المكاسب المتحققة عن طريق النكسة الطريق الى اعداد البرامج والخطط والمستلزمات التي اعتقدت انها ستكون كفيلة بتجاوز الحصار الاقتصادي العربي ، ومحاولة التسلل للاسواق الاقتصادية العربية .

ان الحركة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني في فلسطين لم تقف عند حدود اغتصاب الارض الفلسطينية واقامة كيانها فيها ، وانما كانت تخطط ايضا لان يمارس هذا الكيان الدور ذاته الذي كانت تمارسه الدول الاستعمارية الراسمالية على الصعيد الاقتصادي في الوطن العربي ، أي ان يكون هذا الكيان الدولة الصناعية المتقدمة ، فيما يكون الوطن العربي سوقا لمنتجات هذه الدولة ومصدرا للمواد الخام .

ولذلك فان الكيان الصهيوني في سياسته تجاه المناطق العربية المحتلة عمل على ان تكون هذه المناطق بمثابة جسور للتسلل الى اقتصاديات المناطق العربية الاخرى ، كما عمل على ان تكون هذه المناطق اسواقا لتصريف منتجاته الزراعية باعتماد الايدي العاملة العربية في توسيع عملية تصنيع هذه المنتجات .

ان مسألة دمج اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الصهيوني والاستفادة من السكان العرب كاداة للعمل الرخيص لم تكن مسألة مقبولة من جميع الاطراف السياسية في الكيان الصهيوني ، وانما كانت موضع معارضة بين هذه الاطراف .

وقد انصبت المعارضة على استبعاد السكان العرب من الاندماج في الواقع السكاني والاقتصادي الصهيوني ، لان «اسرائيل» حسب تعبير وزير المالية بنحاس سابير اذا ضمت المناطق المحتلة ، تصبح في غضون عشر او عشرين سنة دولة يهودية بالاسم ، مشيرا بذلك خطورة المليون عربي الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة قبل نكسة حزيران على «نقاء» الكيان الصهيوني .

وعلى الضد من هذا الراي فأن موشي ديان كان يرى ان « حكم اسرائيل للمليون عربي في المناطق المحتلة هو فرصة ذهبية لاختراق المقاطعة الاقتصادية العربية التي طالما كبحت الاقتصاد الاسرائيل »(٤).

(٤) شؤون فلسطينية – عدد ٣٧ ايلول ١٩٧٤ .

والى جانب ديان كانت تقف الكثير من مراكز القوى في الكيان الصهيوني ومنها بالذات ليفي اشكول رئيس وزراء هذا الكيان آنذاك الذي جاء في تصريح له « اننا بفتحنا الحدود سنجعل العرب المقيمين في هذه المناطق واسطة اتصال بيننا وبين الدول العربية »(٥) . وقد كان الطرف الثاني هو المسيطر رأيا وممارسة مما ادى الى عدم التشدد في سياسة « العمل العبري » السابقة واتباع سياسة اكثر مرونة في تشغيل العمال العرب وقد استهدفت السياسة الصهيونية من اتباع المرونة ما يلي : ابعاد العمال العرب عن التوجه النضالي الثوري لمقاومة الاحتلال عن طريق استيعابهم في المشاريع والمؤسسات الصهيونية ، ذلك لان منع العمال العرب من العمل حسب حديث شمعون بيرس يدفع بهم الى الثورة ، وكما اشار في ذلك ايضا الجنرال جازيت مسؤول شؤون التنسيق في المناطق المحتلة حيث قال « ان الذين يخفون الارهابيين هم الذين ليس لديهم ما يخسرونه ، اما الاغنياء فلم يكونوا ابدا من الضالعين النشيطين »(٦) .

٢ ـ ان استغلال اليد العربية العاملة يقود الى زيادة المنتجات الصناعية الصهيونية وبالتالي احداث تخفيض في كلفة هذه المنتجات ، ولذلك انخفاض في اجمالي قيمة الاجور الحقيقية المدفوعة ، وان هذا التخفيض سيكون عاملا اساسيا يمكن سلع العدو من الدخول الى الاسواق العالمية باسعار اكثر قدرة على المنافسة ، فاليد العاملة التي اضيفت بعد نكسة حزيران هي عمليا بتكلفة اقل مع حرمانها من الامتيازات التي يحصل عليها العامل اليهودي كالاجازات والعطل المدفوعة والتعويضات والتأمينات ، وما لهذه الامتيازات في النهاية من قيم مالية . كما ان انتاجية العامل العربي تكون اكثر ، وذلك من خلال تشغيله ساعات عمل اكثر ولدفعه الى الاعمال الجسدية الشاقة وبما يؤدي الى المحافظة على ان يكون العما لاليهود في المراحل الانتاجية المتقدمة ، والعمال العرب في الاعمال اليدوية »(٧) .

٣ ـ ان الكيان الصهيوني بسبب تركيزه على التعليم الفني والاكاديمي للصهاينة وتمتع اغلب المهاجرين بمهارات وكفاءات انتاجية عالية ، كان يعاني وجود بطالة بين اصحاب الشهادات والمهارات ، كما ان

(٥) الهدف ـ عدد ١٧٧ ـ السنة الرابعة ـ ١٩٧٢ ص٨٠ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ـحسين ابوالنمل ـ مركز الابحاث ـ منظمة التحرير ـ بيروت ١٩٧٥ ص٨٤ .

اتجاه الصهاينة الى الاعمال ذات المردود المرتفع ادى الى احداث فراغ في الاعمال ذات المردود المنخفض الذي ساهمت اليد العاملة العربية في املائه بكونها غير فنية ورخيصة(٨) .

٤ ـ ان سياسة تشغيل اليد العاملة العربية تنسجم كل الانسجام مع السياسة الاقتصادية الصهيونية التي بدات في الستينات تسير لصالح سيطرة القطاع الخاص والاستثمارات الراسمالية التي تعتمد العمل الرخيص كمصدر لزيادة الارباح ، كما ان تشغيل العمال العرب من شانه فتح ابواب جديدة للاستثمارات الاقتصادية الصهيونية .

٥ ـ محاولة محو صورة العداء المرتسمة في ذهنية الجماهير الشعبية العربية والمسمات الناجمة عن هذه الصورة تجاه الكيان الصهيوني من خلال السماح للجماهير بالاحتكاك بمجتمع هذا الكيان والعمل فيه(٩).

٦ ـ دفع المزارعين والفلاحين والعمال الزراعيين العرب الى ترك العمل في الزراعة والاتجاه الى العمل في المؤسسات الاقتصادية الصهيونية مما يسهل تحويل الارض الى اماكن لسكن المهاجرين الصهاينة الجدد .

٧ ـ جعل مسألة ضم المناطق المحتلة الجديدة الى الكيان الصهيوني على انها واقع قائم وخلق المرتكزات الاقتصادية والسكانية لهذا الواقع .

واضافة الى هذه الاهداف التي تحاول السلطات الصهيونية تحقيقها من خلال فسح فرص العمل امام العمال العرب فان هؤلاء العمال يتيحون لها الاستمرار في تصعيد التوسع الاقتصادي والصناعي بدون دفع السكان الصهاينة الى العمل في المستويات الدنيا ، اضافة الى الفائدة المتوخاة منهم في تحريك الاقتصاد مع زيادة انخراط السكان الصهاينة في الخدمة العسكرية وتلبية حاجات التوسع الجغرافي من القوة العسكرية .

ان اساليب تشغيل هؤلاء العمال كانت مجسدة بدقة لهذه الاهداف ومعاييرها السياسية والايديولوجية الصهيونية ، حيث تمثلت هذه الاساليب في :

١ ـ توجه نحو تشغيل العمال الزراعيين من سكان القرى في الدرجة الاولى لاغرائهم بالعمل في المشاريع الصهيونية وترك العمل الزراعي .

(٨) المصدر نفسه ـ ص٨٩ .

(٩) شؤون فلسطينية ـ عدد ٢٤ ـ اب ١٩٧٣ ـ ص١٢٣ .

ولقد ادى ذلك الى تدفق اعداد كبيرة على هذه المشاريع التي تتواجد في داخل الكيان الصهيوني وليس في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ ابعاد العمال العرب عن العمل في مجالات الصناعة الاساسية والمرافق الحيوية التي قد يشكلوا وجودهم فيها خطورة امنية واقتصادية .

٣ ـ عمدت السلطات الصهيونية الى استخدام التفرقة في الاجور بين مختلف المناطق المحتلة ، حيث جعلت مستوى الاجور في بعض المناطق الداخلة ضمن حدود عام ١٩٤٨ اعلى من المناطق الاخرى مما يؤدي الى تغيير الهيكل السكاني في هذه المناطق لصالح المخطط الصهيوني بدمجها ضمن اطار كيانه .

٤ ـ عمدت السلطات الصهيونية الى تشغيل العمال العرب في الاعمال التي لاتحتاج الى مهارات فنية عالية كالبناء بشكل اساس اضافة الى المشاريع الحرفية والصناعية الخفيفة(١٠) .

وقد اقترنت هذه الاساليب باساليب اخرى استهدفت نقل العمال العرب من الضفة الغربية الى المؤسسات الصهيونية داخل الارض المحتلة . منذ آب ١٩٦٨ قامت الحكومة الصهيونية بفتح ١٩ مركزا مهنيا في الضفة الغربية لعمال البناء يدرس العمال فيها ضمن دورات مدتها ثلاثة اشهر .

ويقول استاذ عربي من مركز التدريب المهني التابع للاوفر في غزة : ان برامج التدريب الصهيونية « تعلم المشتركين كيف يفرقون بين المطرقة والمنشار ، وعند انتهاء الدورة يكونون في احسن الحالات نصف مهره ، ولايمكن القول انهم عمال مهرة ، انهم يعلمون مايكفيهم العمل باشراف ناظر اسرائيلي(١١) » .

وفيما كان العمال العرب يجدون في الاستمرار على العمل وسيلة للصمود والبقاء فان الكيان الصهيوني كان يستهدف من خلال العمل جعل واقع الاحتلال طبيعيا لديهم وابعادهم عن النضال ضده .

ان الحاجة الماسة لليد العاملة العربية وانسجامها مع الاهداف السياسية الصهيونية تتمثل في التعامل معها على انها ذات دور هامشي

(١٠) الهدف ـ المصدر السابق .

(١١) شؤون فلسطينية ـ عدد ١٨ شباط ١٩٧٣ ـ ص٩٦ .

ومؤقته ، والاستفادة من العمال العرب اقتصاديا وفي الوقت نفسه عدم تحمل مسؤوليتهم سياسيا ، بحيث تصبح الصلة بهم صلة عمل فقط تنتهي بانتهاء يوم العمل(١٢) مع استخدام العمل ذاته هدفا سياسيا واقتصاديا .

ولقد اصبحت المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ مصدرا لعمل الالاف من العمال العرب الذين يقومون بالاعمال اليدوية والشاقة ، حيث زاد عددهم من ٥٠٠٠ في ايلول سنة ١٩٦٨ الى ٦٨٧٠٠٠ في سنة ١٩٧٤ اضافة الى العمال الذين يحصلون على العمل بنشاطاتهم الشخصية او عن طريق المقاولين .

ان العمال من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ اكثر كثافة في مجالات الاقتصاد الصهيوني من غيرها وخاصة في قطاع البناء ، تليه الزراعة وبكثافة اقل في الصناعة ، اما في المجالات الاخرى كالخدمات العامة والخاصة واعمال البنوك والتسليف فتعتمد على اقل عدد ممكن من عمال وموظفي الارض المحتلة ، وكانت نسبتهم في قطاع اعمال البناء تساوي ٢٦٪(١٣) .

وفي الواقع فقد زودت الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى الاقتصاد الصهيوني بالعمال الذين كان يحتاج اليهم للتوسع الذي تم بعد الحرب ، وقد ورد في وثيقة لوزارة الدفاع الصهيونية مايلي : « تشكل المناطق خزانا من القوى العاملة للاقتصاد الصهيوني ، وكانت زيادة عدد العمال من المناطق المحتلة عام ١٩٦٩ تعادل خمس زيادة مجموع العاملين المستخدمين في اسرائيل من كل المصادر ، وقد انخفض عدد الاسرائيليين من اليهود وغير اليهود المشتغلين بالزراعة عام ١٩٦٩ بنسبة ٥ ، ٢٪ وتم ملء الفراغ بعمال من المناطق المحتلة وارتفع عدد العاملين في المجال الصناعي ٦٪ وجاء ربع الزيادة تقريبا من المناطق المحتلة ، وفي مجال البناء تشكلت زيادة القوى العاملة من المناطق المحتلة اكثر من نصف مجموع الزيادة في عدد العاملين في هذا الحقل ، ورافقتها عملية انسحاب خطيرة للعمال اليهود من قطاع البناء(١٤) .

وفيمايلي بعض الجداول عن اوضاع الطبقة العاملة العربية بعد ١٩٦٧ :

(١٢) بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ـ ص٩٧ .

(١٣) قضايا عربية ـ المصدر السابق ـ ص١٠٩ .

(١٤) المصدر السابق .

عا م١٩٧٢ كان عدد العمال العرب من المناطق المحتلة موزعا بالشكل التالـــــي :ـ

- ٤٧٪ في البنـاء .
- ٢٥٪ في الزراعـة .
- ٪ في الصناعـة .
- ١١٪ في مرافق مختلفة .

كما تشير الاحصائيات ان هناك حوالي ١٠ـ١٥ الف مكان وفرصة عمل اضافية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ كل سنة للسكان مناطق ١٩٦٧ مما يجعل نسبة العمال العرب في النصف الاول من عام ١٩٧٢ الى مايقارب ٧٠ الف عامل(١٥) .

(١٥) مجلة الهد ف ـ عدد ٢١٧ ـ السنة الخامسة ـ ايلول ١٩٧٣ .

وهناك جدول اخر يؤشر استخدام عمال الضفة الغربيـــة فقط بالنسب التالية في عام ١٩٧٠ .

القطـاع	النسبةالمئوية
البناء	٥٧
الزراعة	١٩
الصناعة	١٣
الخدمـات	١١
المجموع	١٠٠

تركيب استخدام عمال الضفة الغربية حسب القطاع الاقتصادي :

القطـاع	١٩٦١	١٩٦٩	١٩٧٠
الزراعة	٤٤	٣٩	٣٢
الصناعة	١٤	١٤	١٥
البنـاء	١٢	١٤	١٨
الخدمات والتجارة والصناعة	٣٠	٣٣	٣٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تطور الاستخدام حسب السنوات لعمال المناطق المحتلة في الكيان الصهيوني .

الفتـرة	العـدد
ايلول ١٩٦٨	٥٨٠٠
ايلول ١٩٦٩	١١٥٠٠
ايلول ١٩٧٠	٢٠٦٠٠
ايلول ١٩٧١	٤٢٢٠٠
اذار ١٩٧٢	٥٠٠٠٠
بداية ١٩٧٣ بالتقدير	٧٠٠٠٠(١٦)

وهذه الاحصائيات لاتشمل العمال الذين يعملون بدون التسجيل في مكاتب العمل الصهيونية وجاء في مصدر اخر ان تعداد العمال العرب في المناطق المحتلة بلغ عام ١٩٧٢ حوالي ١٩٠ الف عامل يعمل جزء منهم في الكيان الصهيوني ولحساب مشاريعه في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ويدخل ضمن هذا الرقم العمال الذين يعملون بدون اذن والصبية الذين تقل اعمارهم عن ١٦ عاما والذين يكونون عرضة للمتعهدين وسماسرة العمل(١٧) .

ومن المعروف ان السلطات الصهيونية اشترطت عند تحديدها لعدد وعمل العمال العرب سلسلة من الاجراءات من بينها ان يتم تشغيلهم بواسطة مكاتبالعمل التابعة للهستدروت ووفقا للقوانين المعمول بها في الكيان الصهيوني وان يتم الدفـع بواسطة هذه المكاتب وان يأتي العمال العرب الى اماكن عملهم ويعودوا الى مناطق سكناهم برحلات منظمة .

وتستهدف هذه الاجراءات توجيه هؤلاء العمال الى العمل داخل الكيان الصهيوني وابعادهم عن المناطق الامنية والحيوية والمرافق المهمة ، ودفعهم الى الاعمال اليدوية والشاقة .

وتعتبر هذه الاجراءات عملية نهب لجهود العامل العربي ، ذلك ان مكاتب العمل تقتطع ٤٠٪ من اجوره على شكل ضرائب علاوة على اقتطاعها

(١٦) شؤون فلسطينية ـ عدد ٣٧ ـ ايلو ل١٩٧٤ .

(١٧) مجلة العمال العرب ـ عدد ـ ١٤٢ ـ اب ١٩٧٣ .

حوالي ١٠٪ مقابل رحلات السفر المنظمة ، اي ان العامل العربي يتلقى من مكاتب العمـــل ٥٠٪ من راتبــــه الاسمي او ما يعـــادل ٦٠٪ « اذا استثنينا تكاليف السفر » من اجور العامل اليهودي الذي تعـود اليه الحسومات التي تقتطع من راتبه على شكل عطلة مدفوعة واجازات مرضية وعلاوات للاولاد وتعويضات وتقاعد ، بينما لايعود شيء من هذه الامور الى العامل العربي ، بل تبقى في خزائن مكاتب العمل (١٨) .

واضافة الى ذلك فان مكاتب العمل التي بلـغ عددها ٣٥ مكتبا في الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة اجهزة امنية ، فهي تحدد انواع ومواعيد العمل وتقوم بنقل العمال من والى مناطق العمل وتشغيل العمـــال حسب الاعتبارات الامنية .

ولذلك فان العمال هروبا من هذه المكاتب يلجأون الى عرض قوتهم عن طريق العمل غير المنظم من خلال الجهود الشخصية او من خــلال المتعهدين والوسطاء .

ويتعرض هؤلاء العمال لاستغلال شديد ويتلقون اجــورا اقل ، ويدفعون حصة كبيرة من اجرهم اليومي تصل الى النصف الى المتعهد او الوسيط ، ويتكون جزء كبير منهم حسب تقدير المصادر الرسمية من ٦ ــ ٧ الاف من الصغار الذين هم دون الخامسة عشرة ويعملون مــن الصباح حتى المساء مقابل اجر من ٤ ــ ٦ ليرات يوميا(١٩) .

واضافة نالى ذلك فان هذه المكاتب لاتدوفر العمل لغير نسـبة قليلة من العمال ، حيث تم تشغيل ٩٪ فقط من الذين تقدموا بطلبـات عمل لهذه المكاتب في اوائل عام ١٩٧٠ في الضفة الغربية .

ويوضح هذا الجدول ايضا عدد العمال الذين استخدمتهم مكاتب العمل من الضفة الغربية حسب اشهر معينة(٢٠) .

(١٨) شؤون فلسطينية ــ عدد ٧ ــ اذار ١٩٧٢ ــ ص٢٦٤ .
(١٩) مجلة العمال العرب ــ المصدر السابق .
(٢٠) شؤون فلسطينية ــ عدد ١٨ ــ شباط ١٩٧٣ ــ ص٩٦ .

الشهر	مجموع الذين طلبوا العمل	الذين استخدموا في مناطق ١٩٦٧	الذين استخدموا في مناطق ٨كم	الذين لم يجدوا عملا
كانون الاول ١٩٦٨	١١ر٧٤٧	٢٦٧١	٣٣٨١	٤٦٩٢
آذار ١٩٦٩	١٢ر٠٣٤	٣٤٣٥	٥٥٠٦	٣٠٩٣
حزيران ١٩٦٩	٨ر٨٢١	١٨٠٥	٥٠٩٧	١٩١٩
ايلول ١٩٦٩	١١ر٥٠٥	١٧٥٣	٧٥٦٨	٢١٨٤
كانون الاول ١٩٦٩	١٦ر٧٨٤	١١٥٣	١٣ر٠٢٦	٢٥٥٤
آذار ١٩٧٠	٢٢ر٠٠٨	١٦٢٤	١٧ر٩٦١	٢٤٢٣

واذا ماعرفنا ايضا ان المراجع الصهيونية ذاتها قدرت في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ بانها توفر ١٧ يوم عمل لكل عامل عربي يسجل في المكاتب(٢١) فان ذلك يعني وجود فائض كبير من العمال العرب العاطلين الذين ينضم اليهم باستمرار اعداد كبيرة من الطلاب الذين يترك الدراسة لاقدام السلطات على اغلاق مدارسهم بحجج المحافظة على الامن ، والذين ينضم اليهم باستمرار الفلاحون والمزارعون الذين تتعرض اراضيهـم للمصادرة والاغتصاب . والمثقفون مم لايجدون عمـلا يتناسـب مع اختصاصاتهم والاطفال الذين يلتحقون منذ سن مبكرة بصفوف العمـال والنساء اللواتي تضطرهن ظروفهن المادية للعمل .

وقد ادت عدم ثقة العمال بالمكاتب وقدرتها على توفير العمل لهم الى خلق نوع من « اسواق العمل » تشبـه الى حد كبير «اسواق النخاسة» في بعض الاماكن الهامة التي تحتاج للايدي العاملة بكثرة ، ففي هذه الاماكن خلق نوع من « اسواق العبيد العصرية » نذكر منها على سبيل المثـال سوق يقع في الرحلة بالقرب من البلدية ، واخر يقع في شارع «يافت» في يافا ، وثالثا قرب « الساعة » في بتاح تكفا ، وفي هذه الاسواق يتجمـع العمال بانتظار المتعهدين او اصحاب العمل الذين يأتون لاختيار عمال يقومون باعمال تخصهم .

ويصف تحقيق عن تلك الاســواق في ملحــق هارتس بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٦ ماجري في سوق العمال في يافا بالاتي : « يفتح سوق العمل طيلة النهار وتعقد فيه الصفقات بشكل علني ، حيث يأتي متعهدون

(٢١) الهدف ــ عدد ٣ ــ السنة الثانية ــ٥ــ حزيران ١٩٧١ .

ومساعدوا متعهدين ومواطنون عاديون يملكون بضاعة ويرغبون في نقلها او حديقة ويودون الاعتناء بها ، ويختارون لهم عملا حسب الشكل ، وحسب العضلات ، وحسب السن ويشبه ذلك الى حد كبير اسواق النخاسة في كانو في القرن التاسع عشر ، وكثيرا مايحدث بعد ان تتم عملية «الشراء» هذه تنافس بين المتعهدين «لخطف» العمال عن طريق الاغراءات فيترك العامل المتعهد الاول امام اغراءات المتعهد الثاني(٢٢) .

وغالبا مايتعرض مثل هؤلاء العمال الذين يعملون خارج مكاتب العمل الى مطاردات وملاحقات البوليس الصهيوني وللضرب والاعتقال ايضا بحجة العمل بدون تصاريح .

ويهتم اصحاب العمل الصهاينة كثيرا بتشغيل الاطفال والعمال خارج اطار هذه المكاتب لقلة اجورهم وعدم التزامهم دفع اية التزامات مالية اخرى .

وتقول صحيفة «معاريف» في ١٤/١/١٩٧٠ ان قطا عغزة للعمل الرخيص ، وان ملاك بساتين الحمضيات المحليين يعانون من نقص العمال لان هؤلاء يستخدمون في اسرائيل في سوق العمل الاسود الرخيص وهم لذلك يستخدمون اطفالا في العاشرة لقاء اجر لايذكر ، وتقول الصحيفة انه لايمكن لرب عائلة ان نفسه وعائلته الا اذا عمل معه اولاده وزوجته .

وتقول «بيس نيوز» في التاريخ ذاته ان اجر العامل العربي من الاراضي المحتلة ، الذي يستخدم في «اسرائيل» ، يخفض تخفيضا مربعا بواسطة اجراءات ادارية ، فاجر العامل العربي والعامل اليهودي هو ذاته اسميا ، غير ان العرب لايتلقون اجورهم مباشرة بل من خلال الحاكم العسكري للمنطقة التي يعيشون فيها ، فيقوم هذا بحسم مايربو على نصف الاجر مع عد م توفر الضمانات الاجتماعية والصحية(٢٣) .

ويتكدس هؤلاء العمال مبين ٤٠ ــ ٥٠ في بيوت تشبه حظائر الماشية، مصنوعة من الصفيح وينامون على الارض ، مقابل ليرة اسرائيلية واحدة في الليلة الواحدة ، كما ان بعض المصانع انشأت معسكرات مغلقة ينام فيها العمال العرب رجالا ونساء في خيام واكواخ دون ادنى اعتبار للحقوق الانسانية والصحية التي يجب توفرها للعمال .. بالاضافة الى حرمانهم من وسائل ومتطلبات الامن الصناعي(٢٤) .

(٢٢) شؤون فلسطينية ــ عدد ١٢ ــ اب ١٩٧٣ ــ ص١٤١ .
(٢٣) شؤون فلسطينية ــ العدد الاول ــ اذار ١٩٧١ ــ ص١٣٥ .
(٢٤) مجلة العمال العرب ــ المصدر السابق .

كما كان العمال ينامون مع عوائلهم في المستوطنات التي يعملون فيها مما دفع موشي ديان وزير الدفاع الصهيوني انذاك الى اصدار امر بعدم السماح بذلك لان هؤلاء العمال يشكلون خطرا امنيا .

وقد عارض المستعمرون الصهاينة هذا الاجراء ذلك «لانها تعارض تصفية العمل العربي غير المنظم ، لان بدون العمل العربي لن تكون هنالك ارباح في الزراعة» كما ان العامل الذي ينام في المستوطنات يعمل اكثر من العامل الذي يأتي صباحا ويعود بعد الظهر الى بيته ، حيث تبدأ حركة عمله منذ الساعة الرابعة صباحا وتنتهي في التاسعة او العاشرة مساءا .

وعلى الرغم من هذه المعارضة فقد اصدرت سلطات الاحتلال تعليمات بطرد العمال العرب من المستوطنات وارسلت وحدات عسكرية لتنفيذ التعليمات(٢٥) مما اضطر بعض اصحاب العمل الى احتجاز العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة في الليل خوفا من البوليس الصهيوني .

وفي رسالة بعثتها امراة الى موشي ديان توضح بشكل اكثر التغييرات التي احدثها العمال في الكيان الصهيوني ومايعانونه من بؤس وتمييز .

وتقول هذه الرسالة :

« كلانا ، انا وزوجي في الموشاف «مستوطنة زراعية تعاونية» في مركز البلد ، وحتى حرب الايام الستة كنا نعيش بارتياح ، ونعمل بجد ونوفر معيشة مشرفة ، ولكن منذ الحرب تغيرت الامور جذريا ، اذ ان زوجي ، وهو رجل قدير ، اصبح مقاولا في عمل الزراعة ، ان عمله لايتضمن اية مشكلة ، فالعمل رخيص وهناك دائما سوق له ، واليوم لدينا ٥ عمال عرب ، وقد وصلنا الى درجة ان لا احد في الموشاف يقوم باي عمل مهما خف ، وفي هذه الايام يرفض ابني الاكبر مجرد جز «الجنينة» قائلا «محمد سيقوم بذلك» وان تطلب منه تحويل انابيب الري او ان يقوم باي عمل يروي هو امر غير وارد على الاطلاق . الا ان اولادي واولاد الموشاف الاخرين يغدون امام مراى ناظري ، ابناء رجال اغنياء من النوع الزائف السيء السمعة ، الذين يقوم الخدم بعملهم ، انهم لايعرفون ان يسوقوا الجرار الزراعي الواقف في حارتنا ويتصرفون وكأن عمل الزراعة ادنى من عزة نفوسهم ، وحتى الاسبوع الماضي ، كان العمال يعيشون في بيوت مكتظة عديدة في المنطقة ، والان مع احظار عمال اخرين للمساعدة على حصاد محاصيل الدفيئة « مستنبت زجاجي عالي الحرارة » فان

(٢٥) شؤون فلسطينية ــ عدد ٢٤ ــ تشرين الاول ١٩٧٣ ــ ص٢٥٢ .

البيوت المكتظة التي كانت تستوعب العمال اصبحت مليئة تماما ، ولذلك بنى زوجي لعماله كوخا في باحة الحوش الخلفية ، وعندما عبرت عن رفضي الشديد لهذه الخطوة ، طلب مني القيام بنزهه حول القرية ، حسنا لقد تبين ان كل رجل في القرية تحول الى مقاول بشكل او باخـــر ، وان الدفيئات التي يتم بناؤها جميعا بواسطة العمل العربي تزداد . ان العرب يعيشون في «الادغال» بضع من فيلاتنا المجددة(٢٦) واصبحت انمـــاط معيشتنا شبيهة بانماط معيشة الافندي » .

ان قضية العمال العاملين في المستوطنات ومبيتهم فيها من القضايا التي طرحت على صعيد الصحافة الصهيونية .

ومن اجل ضمان مصالح اصحاب العمل الصهاينة وتلافي الاخطار الامنية والقومية التي يمثلها العما لالعرب على كيان العدو الصهيوني حسب اعتقادات مسؤولي هذا الكيان فقد اقترحت صحيفة «معاريف» على هؤلاء المسؤولين «فاو قاموا مركزا كبيرا في منطقة لخيش ، مسيجا وبداخله خيام ، كالمخيمات العسكرية ، ليأوى الاجراء من قطاع غزة ، فان ذلك افضل» .

بيد ان هذا الاقتراح الذي جاء على لسان احد المستوطنين لم تأخذ به الحكومة ، وانما اخذت تفكر بدل ذلك بتشغيل قطار بيت غزة وتل ابيب لجلب العمال العرب كل صباح الى المستوطنات والمدن الصهيونية الواقعة بين المدينتين واعادتهم الى بيوتهم مساء كل يوم ، وبالفعل بدأ القطار بالعمل لينقل الاف العمال العرب الى المزارع والمصانع الصهيونية الى جانب نحو ١٢٠ سيارة تنقل نحو «١٥٠٠» عامل ، بالاضافة الى سيارات التاكسي التي بامكانها نقل مثل هذا العدد ، الى جانب شركة «ايجد» التي بوسعها نقل ٣٠٠٠ عامل ذهابا وايابا ، هذا فضلا عـــن سيارات المقاولين الصهاينة التي تنتظر كل صباح مئات العمال العرب بالقرب من الخط الاخضر وهو الخط الفاصل بين مناطـــق ١٩٤٨ و ١٩٦٧(٢٧) .

ومن خلال ذلك يتضح ان سلطات الكيان الصهيوني لم تعالج قضية هؤلاء العمال على انها قضية ذات ابعاد انسانية ، او على انها قضية عمال عمال يساهمون في بناء اقتصادها ولهم بعض الحقوق ، وانما على انها تشكل خطورة امنية وقومية على وجودها الاجتماعي والسياسي .

---

(٢٦) شؤون فلسطينية ــ عدد ــ ٣٧ ــ ايلول ١٩٧٤ ص٨٥ .
(٢٧) شؤون فلسطينية ــ عدد ــ ١٦ كانون الاول ١٩٧٢ ص١٣٤ .

ومن اكثر الفئات العمالية تعرضا للاستغلال والتمييز فئة العاملات العربيات تتراوح اعمارهن بين ١٣ ــ ١٥ سنة اللواتي يعملن في الحقول الصهيونية .

ويبذل الصهاينة جهدهم لتشغيل النساء العربيات اللواتي اعتدن العمل مجانا في مزار عالعائلة وقد جاء في احدى وثائق وزارة الدفاع الصهيونية « يبدو ان القوى العاملة من الرجال في المدن «الضفة الغربية» قد استهلكت تماما ، وبالتالي فان اي توسع في القوى العاملة لن يكون ممكنا الا بتشغيل النساء وبالزيادة الطبيعية للسكان الذين في سن العمل » وقد خصصت سبعة من المراكز المهنية في الضفة الغربية لتدريب الفتيات والنساء على الخياطة .. وتحضيرهن خصيصا للعمل في مصانع الثياب الصهيونية ، وفي عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ اتمت ١٨٠ امراة دورات تدريبية في هذه المراكز(٢٨) .

ان ازدياد عدد واهمية العمال العرب في الاقتصاد الصهيوني ادى الى ان تطرح قضيتهم بالحاح في الصحف والمؤســـــات السياســـية الصهيونية حي ثطالبت كولدا مائير بعدم تخلي اليهود عن الاعمـــال القذرة والشاقة لصالح احتلالها من قبل العمال العرب .

وقد اثارت هذه المطالبة ردود افعال متعارضة فكتب احد الصهاينة في صحيفة «هاآرتس» يقول :

« اذا كانت السيدة مائير تريد ان ترى العمال العربيين يقطرون عرقا في ايام الصيف الحارة ، ان كان ذلك يسرها ، فذلك شأنها هي ولكن ليس من الممكن ان يصبح المقياس الوطني الذي على اساسه يتم اقنـــاع الجمهور بانه يجب الا ندمج اقتصاد الضفة الغربية .. ان كل أم يهودية تريد ابنها ان ينهي مدرسته وجامعته وان يصبح كيميائيا او تقنيا او مهندسا او على الاقل سمكريا مدربا من الذي يدرب شباب اليوم علـــى الاعمال البسيطة ، لا حمل اكياس السمنت او الاسفلت من اجل شق الطرق ؟ في مجرى الوقت سنحتاج في اي حال من الاحوال الى عمـــال عرب للبناء والزراعة وحتى للصناعة . ان المهاجرين هم اكثر فاكثر ، اناس يقع مجال اختصاصاتهم بعيدا عن هذه الاعمال البسيطة(٢٩) » .

وعلى عكس مضمون مضمون هذه الرسالة فان وفدا من المستوطنات

---

(٢٨) شؤون فلسطينية ــ عدد ١٨ ــ شباط ١٩٧٣ ص٩٦ .
(٢٨) شؤون فلسطينية ــ عدد ٣٧ ــ ايلول ١٩٧٤ ص٨٥ .

اعترف بعد اجتماعه مع كولدا مائير على ان بعض المستوطنات وصلت الى وضع لايمكنها فيه تحقيق الانتاج دون عمل مأجور .

وتقول المصادر الصهيونية ان عدد العمال في القطاعين العام والخاص يشكل ١٠ بالمائة من مجموع العمال المأجورين .

وترى هذه المصادر ان عمل العمال العرب سيساعد على استيعاب المزيد من المهاجرين الجدد ويرفع من مستوى المعيشة في المناطق المحتلة فينخفض من حدة التوتر فيها ، ولكن مقابل هذه « العناصر الايجابية » هناك ظاهرة خطرة بالنسبة للكيان الصهيوني وهي هرب اليهود من بعض قطاعات العمل وسيطرة العرب عليها .

واعتبرت صحيفة معاريف العمل العربي في الكيان الصهيوني بمثابة قنبلة موقوته يمكن ان تنفجر في اي وقت .

واضافت تقول : « هناك خوف من ان يؤدي الى تغلغل العمال العرب في عدة فروع هامشية من الاقتصاد وترك اليهود هذه الفروع الى الاعتماد التام على اولئك العمال ، والخوف الثاني ناجم عن ان التحرك الاجتماعي في اسرائيل يشمل العرب ايضا ، ويجب الا نفترض ان هؤلاء سيوافقون على ان يظلوا الى الابد حطابين وسقاة مياه لدى الاقتصاد الاسرائيلي . ان تمردا اجتماعيا من هذا النوع ككفاح السود في الولايات المتحدة يمكن ان يدخل الى اسرائيل على مر السنين اضطرابات داخلية اضعاف مايجري فيها الان » .

ودعت الصحيفة الصهيونية : الى تشغيل النساء اليهوديات من سكان المستوطنات والقرى بدلا من العمال العرب في الاعمال الموسمية مثل قطف الحمضيات .

وتقول صحيفة «دافار» الصهيونية « ان تجميع عشرات الالاف من العمال العرب في جميع انواع الاعمال الانية الذي ازداد بعد حرب الايام الستة ، يربك الحكومة وكبار الموظفين ويشغلهم ، وقد كرست الحكومة بعض مناقشاتها في الاونة الاخيرة لهذا الموضوع(٣٠) . »

والى جانب هذه الدعوات المعارضة للعمل العربي فان حاييم جباتي وزير الزراعة يعتبر هذا العمل بمثابة قنبلة زمنية وانه ينطوي على خطورة كبيرة بالنسبة للكيان الصهيوني . ويوافقه عل ىذلك سكرتير

(٣٠) مجلة الاسبو عالعربي ـ عدد ٦٨١ ـ ٢٦ حزيران ١٩٧٢ .

الهستدروت يتسحاق بن اهارون مشددا على « العمل العربي في المناطق هو بمثابة قنبلة زمنية سنحترق جميعا منها ، هناك استغلال واقع على العمال الذين يتلقون ثمنا في مقابل عملهم ، لقد خلقنا نوعا من طبقة افندية جديدة بالنسبة للعمال العرب ، ان استغلال موارد القوى البشرية في البلاد غير مستغل بما فيه الكفاية ، كما وان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب ، ان هذه المشكلة ينبغي ان تشغل بال الهيئات الحكومية(٣١) » .

ويقول سكرتير الهستدروت « لست ادري ما اذاكانت الاراضي التي نحتلها اوراقا رابحة في ايدينا او حجارا من الممكن ان تحرق الاسس التي قا معليها مجتمعنا ، وبدون ضرورة كوني ماركسيا متطرفا يجب ان اقول انه حسن جدا ان نبني الصهيونية بايد عاملة عربية ، وبناء مدن من اجل اقتصادنا والتمتع بها ، وسوف نسمع عما قريب من ينادي بان اي فرد لايريد ان يصبح غنيا من وراء استخدام اليد العاملة العربية في المناطق المحتلة انما يشكك في تحقيق الصهيونية ويؤخر التقدم(٣٢) » .

وينضم وزير العمل يوسف الموجي الى المهولين من خطر العمل العربي باعتباره خطرا اجتماعيا وقوميا ويعرب عن اعتقاده « باننا وصلنا اليوم الى درجة الاشباع في موضوع تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي » ويحذر من زيادة الحد الاقصى للعمال العرب « لان الضمان الوحيد لوجودنا مرتبط بتنفيذ في البلاد بايدي يهودية » .

واضافة الى هذه المواقف فان هناك مواقف اخرى تتدرج ضمن مايلي :ـ

١ ـ التخوف على الطابع اليهودي للدولة من خلال فتح الباب على مصراعيه امام اعداد كبيرة من العمال العرب ، حيث ان ذلك حسب مبررات هذا التخوف بمثابة « غزو من الداخل » خاصة وان هؤلاء العمال العرب « المستوردين » من المناطق المحتلة حديثا الى المناطق المحتلة قديما ، هم ليسوا مجرد عمال ، بل هم في الوقت نفسه اصحاب الارض التي شردوا منها ، وان واقع وجودهم فوقها يعتبر بمثابة نوع من « العودة » .

٢ ـ الفروق بين معاشات العمال العرب والعمال اليهود ، الامر الذي يشوه صورة « اسرائيل » في الاوساط الدولية .

(٣١) شؤون فلسطينية ـ عدد ـ ٢٤ اب ١٩٧٣ ص١٣٧ .
(٣٢) قضايا عربية ـ السنة الثالثة ـ ١٩٧٧ ـ العددان ٧ ـ ٨ ص٩٨ .

٣ ـ اقتصاد العمل في بعض المهن على العمال العرب ، وتهرب اليهود منها ، الامر الذي ستكون له تبعات خطيرة في حالة الاستغناء عن العمال سواء عن طريق التوصل الى تسوية ، او عن طريق اتخاذ السلطات « الاسرائيلية » قرار بهذا الشأن حيث ستبقى تلك المهن السوداء بدون عمال لان العامل اليهودي قد تخلى عنها ، ومن العسير عليه حينئذ ان يعود اليها .

٤ ـ التخوف من حدوث منافسة بين العمال العرب والعمال اليهود من ابناء الطوائف الشرقية الذي يحتلون المراكز الدنيا في المرافق الاقتصادية قد تتطور الى صراع بين الطرفين .

٥ ـ التخوف من حدوث ازمة اقتصادية تؤدي الى حدوث بطالة بين العمال اليهود .

وقد رد حانوخ سميث مدير مصلحة القوى البشرية في وزارة العمل على بعض هذه المواقف بقوله : « اذا حدثت ازمة شبيهة بازمة ١٩٦٦ فان الازمة ستمس عما لالبناء وعند ذلك سيتأثر العمال العرب المركزين في هذا القطاع ، واذا ما مست السياحة ، فأن العمال العرب من المناطق الذين يعملون في المطاعم وجلي الصحون هم الذين سيتضررون ايضا ، وفي مقابل ذلك ، اذا مست الازمة الصناعية ، بحيث يصبح من الضروري ايقاف وتيرة التطور الصناعي ، فان المتضررين سيكونون من بين العمال اليهود ، واذا تعمقت الازمة ، حينئذ سيحل العاطلون عن العمل من العمال اليهود تدريجيا محل العمال العرب ، وحتى في فروع الاعمال البسيطة »(٣٣) .

وعلى الرغم من وجود هذه الخطة لدى الكيان الصهيوني فان السلطات الصهيونية اخذت تشدد على ضرورة عمل اليهود في الارض المنوحة لهم والمغتصبة من السكان العرب ، وتهدد الذين يسمحون للعرب بالعودة الى هذه الارض وزراعتها كاجراء بالمحاكمة وانتزاع الارض منهم .
كما اخذت هذه السلطات تعمل على احلال المهاجرين الجدد من الصهاينة محل العمال العرب وبالذات في المرافق الصناعية .

ومن الامثلة على ذلك قيام هذه السلطات في مصنع النسيج « اوب ـ اور » بفصل ثلاثين عاملا من قطاع غزة عندما وصل الى مدينة اوفكيم مهاجرون من جورجيا ، لكن سرعان ما ترك الجورجيون المصنع

(٣٣) المصدر الاسبق .

الذي اضطر الى البحث عن عماله السابقين ، فوجد انهم يعملون في اماكن اخرى(٣٤) .

واضافة الى هذه الاساليب فقد اخذت هذه السلطات بارغام قسم من العمال العرب الى الهجرة الى الاقطار العربية او الى اوربا ، او اللجوء الى الاقطار العربية او الى اوربا ، او اللجوء الى اغرائهم بالهجرة .

ان هذه الاجراء ان كانت ايضا موضع معارضة من بعض الصهاينة مثل موشي ديان الذي كان يريد بهؤلاء العمال تحقيق بعض الاهداف السياسية المرحلية حيث يقول « ان الجواب الوحيد للنزاع هو التعايش مع العرب ، ان نعيش معا مع العرب الموجودين بين صفوفنا ، علينا ان نحولهم من لاجئين يعيشون على مخصصات السمن والارز الى اناس يعملون »(٣٥) .

ومع ان هذه المعارضة تجسد بدقة المخطط الصهيوني لاستخدام هؤلاء العمال وسيلة لتحقيق اغراضه السياسية ، الا ان الحملة ضد العمال العرب شملت ايضا مسألة استخدام الاطفال العرب . اذ قال احد الكتاب الصهاينة في صحيفة « هاآرتس » بتاريخ ٢-٨-١٩٧٨ « ان الخطورة الكبرى الناجمة من تشغيل الاطفال العرب لا تكمن فقط في تحويل المجتمع الاسرائيلي الى مجتمع اسياد يتحكم بالعبيد من العرب ، وانما في ما يمكن ان ينتج من ذلك فيما بعد ، عندما يكبر هؤلاء الاطفال ويحاربوننا بالقنابل والمتفجرات » .

وقد كشفت المناقشات في الكنيست الصهيوني ان الهستدروت والوكالة اليهودية يقومان بتشغيل الاطفال في المصالح والمؤسسات التي يديرانها ويشرفان عليها .

كما ان احد اعضاء الكنيست قال لاريل شارون وزير العمل الصهيوني « كيف تطلب من ارباب العمل الاسرائيليين الكف عن تشغيل الاطفال العرب في الوقت الذي يقوم به المسؤولون انفسهم بتشغيلهم »(٣٦) .

واضافة الى ذلك فقد اكدت اللجان والدراسات التي مارستها المؤسسات الصهيونية السياسية على خطورة فتح الابواب امام تشغيل

(٣٥) المصدر الاسبق .
(٣٦) مجلة الوطن العربي ـ ١٩٧٨/١١/٩ .
(١) الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والحركة العمالية العربية ـ حسني الخفش ص١٩ .

العمال والاطفال العرب ، حيث ان المذكرات التي اعدتها هذه اللجان اقترح بعضها على تحديد نسبة العمال العرب بشكل لا يتم فيه سيطرتهم على اي قطاع عمل من القطاعات .

وجميع المواقف الصهيونية على تعارضها لا تهتم بما يعانيه هؤلاء العمال ، وانما بما تشكله معاناتهم من عوامل واسباب لمقاومة الاحتلال .

كما ان جميع هذه المواقف تتفق على طرد العمال العرب من ارضهم او تحولهم الى مجرد اجراء هامشيين يمكن الاستغناء عنهم في اية لحظة تفرضها متطلبات الاقتصاد والسياسة الصهيونية .

وعلى اساس ذلك فان العمال العرب الذين يعانون تمييزا هائلا بينهم وبين العمال الصهاينة ليسوا سوى قوة عمل مؤقتة في خطط وبرامج الكيان الصهيوني ، وان هذه الخطط والبرامج تتجه نحو تقليص هذه القوة بهدف جعل الضفة الغربية وقطاع غزة مندمجة به ارضا وسكانا واقتصادا ايضا .

استنتاجات الفصل الثاني

يتضح من عناوين وموضوعات مباحث الفصل الثاني التي توزعت على دراسة مختلف الجوانب الطبقية والسياسية والقانونية والاقتصادية لاوضاع العمال في الارض المحتلة على ان هؤلاء العمال نتيجة لتفكك والغاء البنية الاقتصادية العربية والمرتكزات السياسية والجغرافية العربية ، ونتيجة لتركيز الكيان الصهيوني على تحطيم اية محاولة لاعادة بناء هذه البنى والمرتكزات اصبحوا يعيشون ويمارسون حركتهم ضمن الاعتبارات السياسية والايديولوجية الصهيونية ، وليس بتأثير وجودهم الاقتصادي او السياسي .

ان الكيان الصهيوني باستخدامه التمييز العنصري ضد العمال العرب على صعيد الاجور واختيار العمل والضمانات الاجتماعية والنقابية وحرمانه هؤلاء العمال من الاستقرار السكاني والانتماء لقوى سياسية ذات هوية قومية وتحطيمه المرتكزات والبنى الاقتصادية العربية كان يعمل باتجاهين يندمجان ضمن اطار معاييره السياسية والايديولوجية فالاتجاه الاولي : محو الخصائص والمميزات القومية للطبقة العاملة كوجود قومي مميز .

والاتجاه الثاني : محو وتحطيم الخصائص والمميزات الطبقية للعمال العرب وتحويلهم الى مجرد وجود هامشي يتعمق لديه باستمرار حس الاغتراب والانفصال عن التركيب الاجتماعي السائد في هذا الكيان، وبالتالي ابعاده عن امتلاك مبررات البقاء ، ودفعه الى التطلع للنزوح من الارض المحتلة كحل وحيد لمعاناته ومشكلاته .

وبذلك فان جميع هذه الجوانب المدروسة في هذا الفصل على تنوعها فانها تنطوي ضمن محصلة ذات طابع سياسي ، من حيث ان مشكلات العمال العرب في الارض المحتلة وان كانت المسائل المطلبية ملحة وحادة فيها ، الا ان هذه المسائل تندمج جميعها في اطار المشكلة السياسية القومية . وان جميع ما يستخدمه الكيان الصهيوني من وسائل لاضطهاد العمال العرب تتركز في خدمة اهدافه السياسية العنصرية .



ولذلك فان هذا الكيان اذ يحرص على حرمان العمال العرب من حرية التنظيم النقابي فانه ينطلق من كون هؤلاء العمال يمثلون وجودا سياسيا وقوميا ، وانهم بالضرورة سيندفعون الى استخدام هذا التنظيم للتعبير عن وجودهم السياسي والقومي .

كما انه في حرمانه هؤلاء العمال من اي حق اخر يقع ضمن هذا الاطار.
ولذلك تتأكد باستمرار مسألة الدفاع عن حقوق العمال العرب في الارض المحتلة على انها قضية سياسية وقومية ، وان جميع الجوانب الاخرى مندمجة في اطارها السياسي القومي .

الفصل الثالث

المواقف

ان المشكلة الفلسطينية باعتبارها ناجمة عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي تتركز فيه جميع الاهداف والمخططات الاستعمارية بطابعها الستراتيجي قد برزت على انها البؤرة التي تتجمع فيها بوضوح اخطر مظاهر واهداف القوى المعادية للامة العربية اضافة الى كونها قضية شعب قد احتلت ارضه ، واغتصبت لاقامة الكيان الصهيوني فيها .

ولذلك كانت الطبقة العاملة الفلسطينية واعية بعمق ارتباط مشكلاتها ومعاناتها بمجمل قطاعات الطبقة العاملة العربية وما تعانيه من مشكلات ، فأخذت على عاتقها الدعوة الى تحقيق الوحدة العمالية العربية منذ البدايات الاولى للثلاثينات من هذا القرن ، والاتصال بالعمال العرب لتحقيق ذلك .

كما ان العمال العرب بدورهم كانوا في نضالاتهم يتعاملون مع القضية الفلسطينية على انها من قضاياهم النضالية الاساسية ، وكان النقابيون العرب يحضرون المؤتمرات العمالية الفلسطينية قبل ١٩٤٨ تعبيرا عن اجماعهم القومي على رفض المخططات الصهيونية في فلسطين والنضال الى جانب عمالها ضد هذه المخططات .

وقد ازداد احساس العمال العرب باهمية الوحدة العربية العمالية عندما واجه الوفد المصري المشارك في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات الحرة عام ١٩٤٩ هجوما شرسا من قبل ممثل منظمة الهستدروت الصهيونية الذي حمل على العمال العرب ووقوفهم ضد مؤامرة تقسيم فلسطين الاجرامية . مما دفع هؤلاء العمال عند عودتهم من المؤتمر الى البحث عن صيغة لوحدة العمال العرب والاتصال بجامعة الدول العربية للمساهمة على تحقيقها لمواجهة المخططات الصهيونية[1] ومن اجل ان تمارس الطبقة العاملة العربية دورها القومي .

ونتيجة للوضع العربي السائد انذاك بسبب سيطرة القوى الرجعية على زمام السلطات السياسية في الوطن العربي ، وانعدام الوجود النقابي العمالي في معظم الاقطار العربية فقد تأخر قيام التنظيم العمالي القومي الذي يمكن بواسطته ممارسة الطبقة العاملة دورها ومواقفها ازاء القضية الفلسطينية وعمال الارض المحتلة .

وبعد تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٥٦

---

(١) الاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب والحركة العمالية العربية ـ حسني الخفش ـ ص١٩ .

المبحث الاول

عمال فلسطين ومواقف الطبقة العاملة العربية

ان مواقف الطبقة العاملة العربية في بقية اقطار الوطن العربي تجاه العمال العرب في الارض المحتلة لا تقع ضمن اطار المواقف التضـامنية العابرة ، وانما هي من المواقف التي تقع في صميم واجبات ومسؤوليات هذه الطبقة تجاه وطنها وامتها وتجاه نفسها ايضا .

كما ان هذه المواقف تقع ايضا ضمن التوجه النضالي العربي العمالي من اجل ازالة مظاهـر التخلف والتجزئة وبناء المجتمع الاشـتراكي الديمقراطي الموحد .

وقد كانت القضية العربية الفلسطينية وما تزال من عوامل اتجاه الطبقة العاملة العربية الى بناء وحدتهـا القومية ، فضلا عن كونها مـن محركات النضال العمالي العربي .

ان مواقف الطبقة العاملة العربية تجاه العمال العـرب في الارض المحتلة لا تنحصر في اطار المواقف الطبقية فقط ، وانما يرتبط فيهـا الجانب القومي بالجانب الطبقي ، ولذلك فانها تندمج بالموقف من القضية الفلسطينية على انها من محاور حركة النضال العربي العمالي والقومي .

ويعبر هذا الموقف بدقة عن قضية العمال العرب في الارض المحتلة من حيث انهم لا يواجهون الاستغلال الطبقي وحسب ، وانما هم يواجهون اندماج مشاكلهم الطبقية في المشكلة الاساسية ، أي المشكلة القومية .

ويمكن القول ان الطبقة العاملة العربية قد عبرت عن وعيها للقضية الفلسطينية على انها قضيتها المحورية منذ بدايات وعي وجودها كطبقـة ذات حجم اجتماعي مؤثر ومسؤول ازاء التطورات والمجريات السياسية العربيـة .

وقد زاد من ذلك ان الطبقة العاملة العربية في جميع اقطار الوطن العربي قد بدأت نشوئها وتطورها ونضالاتها اثر الاحتلال الاسـتعماري العسكري والاقتصادي والسياسي للاقطار العربية من قبل الرأسـمالية الغربية ، في الوقت نفسه الذي كانت فيه قضية فلسطين تبرز على انهـا تعبير عن اهداف القوى الرأسمالية في الوطن العربي وتركيز لها من خلال اعتماد المشروع الاستيطاني الصهيوني على انه اداة لتنفيذ هـذه الاهداف ولحماية المصالح الرأسمالية في المنطقة العربية والوقوف ضد حركة الثورة العربية .

اصبح بامكان العمال العرب ممارسة بعض مسؤولياتهم ومهامهم تجاه القضية العربية الفلسطينية وعمال الارض المحتلة .

وقد اتجه الاتحاد في بدايات عمله الى مساندة النضالات القومية المتعلقة بالقضية الفلسطينية حيث انه عبأ العمال العرب ضد العدوان الامبريالي الصهيوني على القطر المصري عام ١٩٥٦ بايقاف ضخ البترول ومنعه عن دول العدوان ومقاطعة شحن وتفريغ وتموين طائرات وسـفن هذه الدول .

كما انه عبأ العمال العرب بمقاطعة البواخر والطائرات الامريكية عام ١٩٦٠ على اثر مقاطعة عمال نيويورك الباخرة المصرية «كليوباترة» ومطالبتهم بتراجع مصر عن قرارها بمنع السفن الصهيونية من المرور بقناة السويس وأي سفينة تحمل الشحنات للكيان الصهيوني(٢) .

واضافة الى هذه النضالات التي تصب في اطار النضال القومي الذي تشكل القضية الفلسطينية احدى دعائمه الاساسية فان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عمل في بداياته ايضا على ابراز الكيان العمالـي الفلسطيني والدفاع عن عمال وشعب فلسطين في المحافل والمؤتمرات والاتحادات النقابية العالمية .

وقد بدأ عام ١٩٦٢ بعض النقابيين الفلسطينين ضمن اطار الاتحـاد الدولي لنقابات العمال العرب اصدار نشرة اسبوعية باسم — اللجنـة العامة لعمال فلسطين — لتوعية العمال العرب الفلسطينيين باهمية التنظيم وفضح الاساليب العنصرية الصهيونية .

كما ان الاتحاد ايضا كان يعمد الى ارسال الوفود النقابية الفلسطينية للتفاوض مع النقابات العمالية في الدول الاجنبية الصديقة لابـراز الشخصية العمالية الفلسطينية ، حيث ادت زيارة وفد عمالي فلسطيني الى الصين عام ١٩٦٣ باسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى صدور بيان تم فيه طرح اسم عمال فلسطين لاول مرة بعد نكبة عـام ١٩٤٨ في المحافل الدولية ، كما جرى تحرك اعلامي عن عمال فلسطين في بعض الدول الاشتراكية الاخرى(٣) .

وفي عام ١٩٦٣ تم تشكيل فرع غزة للاتحاد العام لعمال فلسطين

(٢) الثقافة العمالية ودورها في التوعية الوطنية والقومية في النضال العربي من اجل تحرير فلسطين — المعهد العربي للثقافة العمالية — وبحوث العمل — بغداد ص٥٩ .

(٣) مذكرات حسني الخفش ص٦٩ — ٧٠ .

برعاية الاتحاد وتشجيعه وبذلك تكونت اول نواة لتحقيق التنظيم العمالي الفلسطيني .

وقد جاء في مواد الدستور على انالاتحاد العام لعمال فلسطين يناضل كمنظمة عمالية عربية للدفاع عن حقوق ومصالح عمال فلسطين وحمايتها والمساهمة في دعم منظمة التحرير الفلسطينية ، وتنمية الوعي القومي لدى العمال الفلسطينيين وتمثيلهم في مختلف المجالات العمالية العربية(٤) .

وبحلول عام ١٩٦٤ تشكلت فروع للاتحاد في لبنان والعراق وسوريا ومصر والكويت والمانيا الغربية .

ان تشكيل منظمات عمالية فلسطينية في الوقت الذي يؤدي الى استقطاب عمال فلسطين حول قضيتهم والنضال من اجلها فانه يعزز التحرك العمالي على صعيد هذه القضية ودفع المنظمات العمالية العالمية الى اسنادها ودعمها .

كما ان ذلك من شانه الرد على المخططات الصهيونية الهادفة الى الحيلولة دون بروز الوجود العربي الفلسطيني على الساحة العالمية .

ان اسناد النضا لالعمالي العربي داخل الارض المحتل ةوابرازه على الساحة العمالية العربية والعالمية مرتبط باسناد وابراز القضية الفلسطينية ودعم الوجود الفلسطيني على انه المرتكز الاساس لها .

وقد اقترن عمل الاتحاد بابراز الكيان العمالي الفلسطيني بالعمل على دعم المقاومة الفلسطينية حيث قام الاتحاد بدور ايجابي وفعال في تشكيل اللجنة المركزية التي تكونت في القاهرة من ممثلي كافة المنظمات والنشاطات العربية لمساندة حركة المقاومة الفلسطينية بغية توفير الدعم المادي والبشري لها بكل الوسائل المكنة ، كما دعا الاتحاد منظماته الاعضاء في سائر الاقطار العربية الى المشاركة في تشكيل لجان قطرية في كل قطر عربي للغرض نفسه .

ومن جهة اخرى كان الاتحاد يقوم بتجميع البيانات والوقائع والاسماء عن الاجراءات التي يتخذها الكيان الصهيوني فيما يتعلق بانتهاك الحريات النقابية وتسخيرالعمال العرب وفصلهم من اعمالهم او طردهم من ارضهم ، منتهزا كل مناسبة للاحتجاج والمطالبة بالتضامن والتدخل

(٤) المصدر نفسه ـ ص٧٣ .

وذلك لدى الهيئات الدولية الرسمية والشعبية ، الامم المتحدة ، منظمة العمل الدولية ، الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، اتحاد جميع نقابات عمال افريقيا ، مجلس السلام العالمي الصليب الاحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية ، محكمة رسل وغيرها من مختلف المنظمات العالمية والاقليمية .

كما سعى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق والتحري عن اوضاع العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة .

وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد يمارس هذه المهمات بهدف تعبئة الراي العمالي العالمي والعام الى جانب العمال العرب في الارض المحتلة فانه حرص على الدفاع عن حقوق العمال الفلسطينيين العاملين في الاقطار العربية ومساواتهم مع اخوانهم العمال العرب في الحقوق والواجبات(٥) .

ومن ابرز اسهامات الاتحاد في دعم العمال العرب في الارض المحتلة تشكيله اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب فلسطين عام ١٩٦٧ التي كان لها دورها البارز في تصعيد التضامن العمالي العالمي الى جانب القضية الفلسطينية .

وبعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ لعبت الطبقة العاملة العربية من خلال الاتحاد الدولي لنقابات العمال العر بدورا قوميا متميزا ، حيث ان الاتحاد عبأ العمال العرب باتجاه :

١ ـ تصفية القواعد العسكرية والمصالح الاحتكارية للدول الراسمالية المساندة للعدو الصهيوني والمقاطعة الشاملة لمنتجاتها ومقاطعة كافة وسائل النقل والمواصلات التابعة لها وسحب الارصدة العربية من بنوكها .

٢ ـ تسليح الشعب وتنظيم لجان شعبية تقف ال ىجانب الجيوش العربية .

٣ ـ تأكيد تبني العمال العرب للعمل الفدائي وحرية انطلاقه من اية ارض عربية لتصعيد الثورة داخل الارض المحتلة .

٤ التأكيد على ضرورة وحدة اداة الثورة الفلسطينية .

(٥) تقرير الامين العا مللاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ـ المؤتمر الرابع ـ القاهرة ـ دار التحرير للطبعة والنشر ص١٠٥ .

٥ ـ تنظيم اسابيع عربية لدعم صمود العمال العرب داخل الارض المحتلة .

٦ ـ وضع خطة اعلامية لتغطية العالم كله بالاتصالات واللقاءات لتوضيح ابعاد القضية الفلسطينية وكسب تأيد الراي العالمي لها .

٧ ـ التأكيد على الاتحادات العمالية العربية لكي تمارس دورها باعداد حملات للتوعية وتهيئة العمال للانضمام والتوع في صفوف الثورة الفلسطينية .

٨ ـ تنظيم حملات للدعم الطبي .

٩ ـ مطالبة الحكومات العربية بتقديم المساعدات للثورة الفلسطينية وتدريب الفدائيين العرب وتزويدهم بالاسلحة ودعم وحماية القواعد الارتكازية للثورة .

١٠ الاسراع في تشكيل كتائب عمالية مسلحة تشارك في العمل المسلح للثورة الفلسطينية .

واضافة الى ذلك فقد نشط الاتحاد على صعيد توعية العمال العرب بدورهم في القضية الفلسطينية عبر اصدار المطبوعات الخاصة بها وادخالها في المناهج التثقيفية العمالية .

كما ان الاتحاد اقر ايضا التبرع باجر يوم الخامس من حزيران ١٩٦٨ واجر يوم ١٥ ايار من كل عام على ان تتولى المنظمات العمالية جمع هذه التبرعات وتحويلها الى المنظمات الفدائية .

واضافة الى هذه القرارات والمواقف التي اتخذها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ازاء عمال الارض المحتلة والقضية الفلسطينية فانه في مؤتمره الرابع المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٩ اصدر وثيقة خاصة بالنضال العمالي العربي في فلسطين تضمنت :ـ

١ ـ تحية الاخوة العمال المكافحين داخل الارض المحتلة لصمودهم في مقاومة الظلم والاضطهاد والطغيان الصهيوني .

٢ ـ تقدير المواقف البطولية المشرفة التي تتجلى في الانتفاضات الجماهيرية ضد الاحتلال الصهيوني التي يقوم بها ابناء شعبنا في طليعتهم العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، غير عابئين بقساوة ووحشية الاجراءات التعسفية الانتقامية التي يمارسها ضدهم العدو الصهيوني كالقتل الجماعي والتهجير الاجباري ومصادرة الممتلكات ونسف اماكن الاقامة .

٣ ـ مد يد العون والمساعدة والدعم المادي والمعنوي للاخوة عرب الارض المحتلة ، لتمكينهم من الصمود ، ومساعدتهم على الاستمرار في المقاومة وتأهيلهم لممارسة النضال القاسي المرير ، العادل والمشروع ضد الاحتلال الصهيوني العنصري الدخيل ، ومحاربة كافة المؤسسات الصهيونية الاستعمارية التي اوجدتها الامبريالية العالمية وفي مقدمتها الهستدروت التي تعمل جاهدة لتفتيت الحركة العمالية العربية ، واضعاف روح المقاومة ، وارغام المواطنين العرب على التعامل مع سلطات الاحتلال .

٤ ـ يشكل المجلس المركزي المنتخب من بين اعضائه لجنة تمثل فيها جميع الاقطار العربية للاشراف على جميع وتنظيم تقديم العون المادي والمعنوي للعمال العرب في الارض المحتلة ، ومطالبة المنظمات الاعضاء في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بتشكيل لجان فرعية في منظماتهم لتسهيل مهمة اللجنة الاساسية .

٥ ـ تخصيص صفحة او زاوية على الاقل في مجلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وكل نشره تصدر عن اي منظمة من المنظمات الاعضاء لنشر اخبار عمال وشعب فلسطين داخل الارض المحتلة لتبقى القضية حية متفاعلة في نفوس العمال العرب وضمائر القوى التقدمية في العالم وكذلك فضح الاعمال الاجرامية البربرية الفاشية التي تقوم بها السلطات الصهيونية ضد عمال وفلاحي شعبنا الصامد بمختلف الوسائل الاعلامية .

٦ ـ مطالبة كافة الحكومات العربية ، والضغط عليها للاعتراف بشرعية النضال والكفاح المسلح ، وحرب التحرير الشعبية ، ودعم هذا الكفاح وعدم التعرف له .

٧ ـ والى ان تتحقق اهداف الكفاح الشعبي المسلح ، والى ان ايتمكن هذا النضال من تحرير الارض العربية المحتلة ، مطالبة هيئة الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان والقوى التقدمية ومختلف المؤسسات الانسانية في العالم وايفاد ممثلين عنها لتقصي الحقائق ودراسة الاوضاع غير الطبيعية التي يرزح تحت عبئها شعبنا الصامد في ارضنا العربية المحتلة والاطلاع على التمييز العنصري الذي تقوم به السلطات الصهيونية ، وان تعمل هذه القوى لايقاف المجازر الوحشية ، والابادة الجماعية التي يمارسها النازيون الصهاينة .

٨ ـ تنبيه دول الجامعة العربية وخاصة الدول العربية المضيفة

للنازحين الفلسطينيين الى المشاريع الاستعمارية التي تعدها وكالة الغوث الدولية بتوجيه وكالة المخابرات الامريكية لصالح السلطات الصهيونية النازية ، سواء مايتعلق بتسهيل هجرة الفلسطينيين خارج الوطن العربي او شطب اسماء الفلسطينيين من وكالة الغوث والطلب من الحكومات العربية تعطيل مثل هذه المشاريع واعطاء الاولوية لتشغيل اليد العاملة العربية الفلسطينية لمنعها من الهجرة خارج الوطن العربي .

٩ ـ تعهد العمال العرب كقوة جماهيرية تقدمية ثورية في مختلف اجزاء الوطن العربي الكبير بنصرة ودعم الكفاح الشعبي المسلح وتوفير الحماية وكافة الضمانات لاستمراره وتصعيده والمساهمة الفعالة بتأمين مستلزماته المادية والمعنوية .

١٠ ـ مناشدة الاتحاد العالمي للنقابات وكافة المنظما تالصديقة بزيادة دعم ومساندة الطبقة العاملة العربية داخل الارض المحتلة على كل المستويات وخاصة المستوى الاعلامي(٦) .

وقد عمل الاتحاد ايضا على توفير مستلزمات مواجهة التغلغل النقابي والسياسي الصهيوني في الحركة العمالية العالمية وتعبئة العمال العرب في المهجر لمواجهته ايضا وكشف الطبيعة العنصرية له .

ان مواقف الطبقة العاملة العربية المجسدة بشكل دقيق في قرارات وممارسات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، كانت من التنوع بحيث انها غطت مجمل المسؤوليات العمالية العربية تجا هالقضية الفلسطينية .

ولم تقتصر هذه المواقف على مواجهة المخططات الصهيونية وفضحها في داخل الارض المحتلة وخارجها وانما امتدت الى مواجهة المخططات المشبوهه والرجعية الهادفة لتصفية القضية القضية الفلسطينية سواء الصادرة من بعض الجهات العربية او الصادرة من الدول الاستعمارية او المنظمات الدولية بتأثير هذه القو ى .

وما لاريب فيه ان هذه المواقف قد اعطت محصلات هامة على الصعيد العمالي العالمي حيث انها استطاعت ان تستقطب قطاعات نقابية عمالية في العديد من بلدان العالم الى جانب العمال العرب في الارض المحتلة والقضية الفلسطينية مما ساهم في فضح العنصرية الصهيونية وعزل تحركاتها .

---

(٦) مجلة وعي العمال عدد ـ ٣١١ و اعمال وقرارات المؤتمر العام الرابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ـ دار الحرية للطبعة والنشر ـ القاهرة ـ ص٢٤٥ .

كما ان من الواضح ان هذه المواقف قد عبرت بدقة عن المسؤوليات والمهمات العمالية العربية ازاء الطبقة العاملة في الارض المحتلة والقضية الفلسطينية من حيث التصدي للسياسة العنصرية الصهيونية وتعبئة العمال العرب ضدها ووضع الحكومات العربية امام مسؤولياتها تجاه القضية المحورية للنضال العربي ولم تعالج هذه المواقف معاناة العمال العرب في الارض المحتلة على انها ذات طابع طبقي بحت وانما وضعتها ضمن اطار القضية الفلسطينية وموقعها في حركة النضال العربي والحقوق والمصالح القومية للامة العربية .

ومع ان هذه المواقف قد اعطت نتائج ايجابية هامة في تجاوب العمال معها ، الا انها لم تأخذ صيغها التطبيقية الكاملة بسبب نقص الامكانات المادية لدى الاتحاد الدوليلنقابات العمال العرب ، وعدم قدرته على اخضاع المنظمات النقابية القطرية لصالح تنفيذ البرامج والخطط النقابية القومية .

كما انها تؤدي الى تخلف بعضها عن هذا التنفيذ .

ومن ابرز المحصلات التي حققتها هذه المواقف تحقيق الوجود النقابي العمالي الفلسطيني واستقطابه العمال العرب الفلسطينيين لخدمة الاهداف القومية في تعميق ارتباطهم بارضهم والمساهمة بتحريرها من الارض المحتلة ، وتحقيق مركزية القضية الفلسطينية في نضال الطبقة العاملة العربية داخل وخارج الوطن العربي .

المبحث الثاني

عمال فلسطين ومواقف الطبقة العاملة العالميـة

تعكس المحاور النقابية العالمية بشكل دقيق الصراعات السياسية والايدولوجية بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الراسمالي اضافة الى انها تعكس ايضا الروح الاستقلالية القومية لدى المنظمات القائمة علـى الاساس القومي ، او روح الانسجام م عاهداف ونضالات الشـعوب من اجل الحرية والاستقلال ضمن قارة معينة .

واغلب هذه المحاور نشأت بعد الحرب الثانية لتعمق حدة الصراع بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الراسمالي ، وتصاعد حركة التحـرر الوطني والقومي بين شعوب العال مالثال ث.

ولقد بدات المنظمات العمالية العالمية في بدايات نشوئها كمنظمـات للدفاع عن حقوق ومطاليب العمال في المجتمعات الراسمالية ذاتها ، حيث نشأت « الجمعية العمالية الدولية الاو لى ـ ١٨٦٤ ـ ١٨٧٦ » لتقديـم اعانات مالية للعما لالمضربين والوقوف ضد قيام الراسماليين باحلال العما لالاجانب محل العمال المضربين .

وقد انحلت هذه الجمعية بسبب تصاعد الخلافا تالايدولوجية بين اعضائها لتقوم مكانها « الجمعية العمالية الدولية الثانية ١٨٨٩ ـ ١٩١٤ » التي توقف عملها في الحربالعالمية الاو لى.

وفي عا م١٩١٩ عقد في موسكو مؤتمر حضرته وفود عمالية كثيرة ، وتم خلاله انشاء (المنظمة الدولية الثالثة) التي حلت عام ١٩٤٣ .

ومن جهة اخرى انشأت عام ١٩١٣ الاتحاد الدولي لنقابات العمال في امريكا الذي توقف عن النشاط اثر قيام الحرب العالمية الاولـى ثم اعيد تأسيسه عام ١٩١٩ .

وبعد انتهاء الحرب عادت فكرة تأسيس اتحاد عالمي لنقابـات العمال تسيطر على قيادات الطبقة العاملة ، حيث عقد في باريس عـام ١٩٤٥ مؤتمر مثلت فيه «٦٥» منظمة عمالية يبلغ مجموع اعضائها (٦٥) مليون عامل يمثلون (٥٦) دولة ، وقد ادى هذا المؤتمر الى ارتفاع نسبة المثلين السوفيت قياسا الى ممثلي النقابات في الدول الراسمالية بسبب

اعتماد التمثيل على عدد العمال في كل دولة[١] ، مما اثار ذلك ممثلي بعض النقابات في الدول الرأسمالية التي اتهمت السوفييت باستخدام اجهزة الاتحاد لخدمة اهدافهم الايدولوجية .

ومما صعد من حدة الصراع داخل الاتحاد العالمي للنقابات قيـام ممثلي بعض النقابات في الدول الرأسمالية بطرح مشروع مارشـال للانعاش الاوربي الذي راى فيه ممثلوا النقابات في الدول الاشـتراكية اضعافا للحركة النقابية العالمية في نضالها ضد الرأسمالية في بلـدان غرب اوربا ولابعادها عن حركة التحرر الوطني في المستعمرات[٢] .

ونتيجة لذلك فقد عمد اتحاد نقابات عمال بريطانيا ولجنة التنظيم الصناعي الى قطع علاقاتهما بالاتحاد وقد تبعهما فيما بعد عدد كبير مـن منظمات العمال في الدول الرأسمالية ، حيث عقد اجتماع بعد ذلك في لندن عام ١٩٤٩ ، وتم في هذا الاجتماع اقرار قطع العلاقات وتأسيس « الاتحاد الدولي للنقابات الحرة[٣] » .

وعلى الرغم من هذا الانقسام الكبير فان الاتحاد العالمي للنقابات كان يضم العدد الاكبر من النقابات ، كما انه يضم نقابات من الدول الرأسمالية كالاتحاد العام للعمال في فرنسا والاتحاد العام لنقابات العمال في ايطاليا .

وفيما يؤمن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالتعاون الطبقـي والتخفيف من الصراعات الطبقية والتحرك ضمن الاساليب اللبراليـة الرأسمالية فان الاتحاد العالمي للنقابات يعمل باتجاه تصعيـد الصراع الطبقي والنضال العمالي ضد الرأسمالية .

وبجانب هذين الاتحادين كان هناك الاتحاد الدولـي للنقابـات المسيحية الذي تأسس عام ١٩٢٠ ثم تغيرت تسميته عام ١٩٦٨ الـى الاتحاد الدولي للعمل .

وقد انشأ هذا الاتحاد كرد فعل للصراعات الايدولوجية والسياسية داخل الحركة العمالية العالمية ومن اجل ابعاد العمال عن هذه الصراعات وهو في المحصلة النهائية اقرب الى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة منه

(١) الحركة العمالية في الاردن ـ محمد جوهر ـ مطابع مؤسسة الاهرام ـ ص١٨٣ ـ ١٨٦ .

(٢) مجلة الطليعة المصرية ـ السنة الحادية عشرة ـ العدد الثامن ـ ١٩٧٥ ـ ص١٠٧.

(٣) المصدر الاسبق ـ ص١٨٦ .

الى الاتحاد العالمي للنقابات ، اذ انه ايد مشروع مارشال للانعاش الاوربي كما انه اتخذ من (بروكسل) مقرا له وهي مقر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة مما يعزز العلاقة بينهما(٤) .

ان الاختلافات الايدولوجية بين هذه المحاور النقابية العالمية لابد وان تنعكس في علاقتها بالقضية الفلسطينية وبالطبقة العاملة العربية بشكل عام .

ولقد بدات الصراعات بين العمال العرب في التزامهم بالقضية الفلسطينية وبين النقابات الصهيونية منذ زمن بعيد يعود الى المؤتمر التأسيسي الاول للاتحاد العالمي للنقابات عام ١٩٤٥ الذي كان المنطلق للانقسام الذي ادى الى انشاء الاتحاد الدولي للنقابات الحرة .

ففي هذا المؤتمر اشتركت وفود عمالية عربية من مصر وسوريا ولبنان ، حيث استطاعت هذه الوفود ان تتضامن مع بعضها بايقاف تسلل الهستدروت الى الاتحاد العالمي للنقابات واقصائه من الترشيح بعضوية لجنته التنفيذية(٥) .

ان مواقف الاتحادات العمالية العالمية تجاه العمال العرب في الارض المحتلة في الوقت الذي تتحدد فيه على ضوء الايدولوجيات والسياسات المحورية لهذه الاتحادات فانها ايا تتأثر بدور العمال العرب انفسهم في التحرك الاعلامي وفي طرح واقتراح الصيغ اللازمة للتأثير على هذه المواقف .

ولذلك فان ضعف الحركة النقابية العربية بعد حدوث نكبة عام ١٩٤٨ وانشغالها ببناء نفسها والحصول على الحريات النقابية ، ادى الى ضعف تحركها على الصعيد العالمي باتجاه دفع الراي العمالي الدولي لمساندة عمال الارض المحتلة والقضية الفلسطينية .

كما ان حدوث هذه النكبة وقرار تقسيم فلسطين باجماع الدول الكبرى ادى الى عدم اثارة قضية عمال الارض المحتلة في الاوساط الدولية العمالية .

وذلك بالطبع لايعني تساوي هذه الاتحادات في المواقف ، ذلك ان الاتحاد الدولي للنقابات الحرة لم يقف ضد الحركة النقابية العربية

(٤) الحركة العمالية في اسرائيل ـ محمد عبدالرؤوف ـ كتاب العمل ـ عدد ١٠٥ ـ ١٩٧٢ ـ القاهرة ـ ص٤٥٠ .

(٥) المصدر نفسه ـ ص .

وحسب وانما وقف ايضا ضد حركة التحرر الوطني والقومي العربي لصالح الاهداف والمخططات الاستعمارية في المنطقة العربية ، حيث انه رفض اصدار تأييد لمساندة نضال العمال والشعب في القطر المصري عام ١٩٥١ ضد قوات الاحتلال ، بحجة ان هذه المسألة ذات طابع سياسي وليس لها علاقة بالنقابات ، كماوقف ضد دخول منظمة التحرير الفلسطينية الى منظمة العمل الدولية اضافة الى مهاجمته الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بعد اعلان تأسيسه وقيامه بدعم النقابات الصهيونية ماديا ومعنويا(٦) .

وهو في هذه المواقف يقض على النقيض من الاتحاد العالمي للنقابات الذي دعم الاتحاد الدولي لنقابات العمال ، كما ساند القضايا والنضالات الوطنية والقومية العربية .

ولذلك فان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كان بالتعاون مع الاتحاد العالمي للنقابات يمارس بعض النشاطات الخاصة بالتعبير عن مساندة عمال العالم للقضية الفلسطينية وعمال الارض المحتلة .

وقد كان العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ المحك الذي اظهر بوضوح مواقف الحركات النقابية العاملة ازاء القضية الفلسطينية .

فلقد وقفت الى جانب الحق العربي المنظمات النقابية في كوريا والباكستان والهند وسيلان وقبرص ومالي وتنزانيا وزامبيا والكونغو وفيتنام ونيجريا وغينيا وبورندي واتحا نقابات جنوب افريقيا وشيلي والدول الاشتراكية فيما وقف ضد الحق العربي المنظمات النقابية في امريكا والنمسا والمانيا الغربية والسويد وبلجيكا .

وفي ايطاليا طالب الاتحاد العام الايطالي للعمل بالانسحاب غير المشروط للقوات الصهيونية من جميع الاراضي التي احتلتها ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم ، كما ايدت نقابة عمال مناجم ومصانع هديري في كندا تعاطفها مع الشعب العربي ، واعربت نقابة عمال الشحن والتفريغ والمخازن بامريكا عن تفهمها لوجهة النظر العربية في المشكلة وكذلك اتحاد العمل الفرنسي ، واتحاد جميع نقابات افريقيا الذي ناشد الشعوب الافريقية بالوقوف الى جانب الشعب العربي في نضاله ضد الصهيونية والامبريالية واما الاتحاد الدولي للنقابات الحرة فقد كان موقفه الى جانب الغزاة الصهاينة وتبني مطاليبهم(٧) .

(٦) مجلة الطليمة ـ المصدر السابق .

(٧) تقرير الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ـ المؤتمر الرابع ـ القاهرة ـ ١٩٦٩ ص١٢٩ ـ ١٣٠ .

واضافة الى ذلك فان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عبر لقاءاته واتصالاته مع المنظمات النقابية العالمية والمحلية وعبر الاسابيع الاعلامية ان يمارس دورا كبيرا في توعية هذه المنظمات واستقطاب تأييدها لجانب الحق العربي .

كما قام الاتحاد بتشكيل لجنة دائمة مع الاتحاد العالمي للنقابات مهمتها التعريف بالقضية العادلة للشعب العربي ونضاله ضد الامبريالية والصهيونية ، وعقد ندوة الصحافة العمالية العالمية للاطلاع على اثار الاعتداءات الصهيونية والدفاع عن الحق العربي في فلسطين والاراضي المحتلة(٨) .

وقد قام الاتحاد ايضا بتشكيل اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب فلسطين اشترك في اجتماعها التأسيسي الذي عقد في تشيكوسلوفاكيا الاتحاد العالمي للنقابات واتحاد عموم نقابات عمال افريقيا والمؤتمر الدائم لوحدة دول امريكا اللاتينية اضافة الى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لعمال فلسطين .

ويعتبر المؤتمر العمالي العالمي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين الذي عقد في بلغاريا عام ١٩٧١ اهم مؤتمر عالمي لمناصرة الشعب العربي الفلسطيني ، فقد ضم المؤتمر ممثلين من سبعين منظمة وطنية واقليمية ودولية من ٥٦ دولة » .

وقد وجه المؤتمر نداء الى جميع عمال العالم جاء فيه :

« ان شعب فلسطين يعيش اليوم بلا ارض وبالتالي بلا ابسط مقومات الحياة لاي شعب ، لقد اجبرت السياسة التوسعية لاسرائيل التي تساندها الامبريالية وعلى راسها الامبريالية الامريكية والحركة الصهيونية العالمية ، اجبرت الشعب العربي الفلسطيني على الهجرة من وطنه وفرضت عليه الحرمان والام لاتحصى ولاتعد ، والالتجاء للبلدان العربية الاخرى ، وفي المناطق المحتلة يتعرض شعب وعمال فلسطين الى شتى اشكال التفرقة والقمع والاضطهاد البشع والسجن والتعذيب وتدمير المساكن والترحيل الجماعي والمذابح ، فلقد شن العسكريون الاسرائيليون منذ عام ١٩٤٨ وبالتحالف مع الامبريالية ثلاث حروب عدوانية ضد البلدان العربية ، وذلك لضم المزيد من الاراضي ولمنع الشعوب العربية من تدعيم استقلالها الوطني وخلق مجتمع جديد ، ومن

(٨) المصدر نفسه .

الواضح ان اسرائيل وحماتها يواصلون جرائمهم الظالمة ضد الشعوب العربية ، ولذلك فان النضال العادل الذي تخوضه الشعوب العربية بشتى الوسائل ، وفي مقدمتها شعب فلسطين للحصول على حقها المشروع والانساني في الوجود الوطني المستقل ، على ارضه الطبيعية لابد وان يحظى بالتأييد الفعال من جانب العالم باسره وبالاخص من جانب العمال والحركة النقابية العالمية ، والواقع انه طالما ان شعب وعمال فلسطين لم يحصلوا على حقهم في العودة الى وطنهم وارض اجدادهم وفي تقرير مصيرهم بانفسهم فان الشرق الاوسط ، بل والعالم باسره ، لن يعرف السلام او الامن ، ان نضال شعب فلسطين لهو كفاح من اجل العدل والحق في الحياة وتحقيق السلام ، وعلى عمال وشعوب العالم باسره ان يقفوا تماما الى جانبه وان يحتجوا بحزم ضد القوى الامبريالية والصهيونية على الصعيد الدولي والعمل على ارجاع الحقوق الشرعية التأريخية للشعب العربي الفلسطيني في ارضه ووطنه .

وطالب المؤتمر ايضا لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بعدم الوقوف عند قرارات ادانة الكيان الصهيوني على اجراءاته ضد العمال العرب والشعب في الارض المحتلة ، وانما اتخاذ الاجراءات الاكثر فاعلية من اجل تأييد الطموح العادل ككفاح عمال وشعب فلسطين بالعودة الى وطنه وتقرير مصيره بنفسه(٩) .

ان انعقاد المؤتمر العمالي العالمي لمناصرة عمال وشعب فلسطين الذي اشتركت فيه سبعون منظمة عمالية يعتبر من التطورات الهامة في تصعيد دعم ابراي العمالي العالمي لعمال الارض المحتلة وقضية الشعب العربي الفلسطيني .

واضافة الى ذلك فان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بالاتفاق مع الاتحاد العالمي للنقابات قام بتشكيل اللجنة العمالية الدولية لتقصي الحقائق الذي ضمت ممثلين من اربع قارات هي اسيا وافريقيا واوربا وامريكا اللاتينية .

ومن نشاطات هذه اللجنة قيامها عام ١٩٦٩ بزيارة مصر وسوريا والاردن والاطلاع على اثار العدوان الصهيوني وكتابة تقرير طبع باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والروسية والاسبانية ووزع على المنظمات العمالية في مختلف انحاء العالم(١٠) . ان هذه المواقف التضامنية العملية

(٩) شؤون فلسطينية — عدد — ٦ كانون الثاني ١٩٧٢ ص٢٧٩ .

(١٠) تقرير الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من شباط ١٩٦٩ — ايار ١٩٧٢ ص٧٦ .

التي عبرت عنها الحركة النقابية العالمية تحققت بحكم التحرك الواسع الذي مارسه الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وقد اكد هذا التحرك بانه اسلوب مؤثر وهام في كسب الراي العالمي العمالي لجانب القضية العربية الفلسطينية .

ولذلك فان الاتحاد لم يقتصر على العمل داخل الاتحاد العالمي للنقابات ، وانما اقام الاتصالات مع الاتحاد العالمي للعمل الذي اظهر ايضا استعدادا لتفهم القضية العربية والحق العربي في فلسطين ، وموافقة على الاشتراك في المؤتمر الدولي العمالي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين .

وقد تم توقيع اتفاقية مع هذا الاتحاد وتشكيل لجنة دائمة للتنسيق معه .

كما تم ايضا توقيع بيان معه يتضمن :

١ ـ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

٢ ـ الرفض القاطع لجميع صور التفرقة العنصرية والتفرقة القائمة على اساس العنصر او الاصل او الجنسية او الديانة او النوع .

٣ ـ المناهضة المشتركة لجميع اشكال الدكتاتورية والنظم الاستعمارية والاستعمار الجديد والامبريالية في شتى صورها والحيلولة دون استغلال شعب لشعب اخر او استغلال فئة او طبقة لغيرها .

٤ ـ رفض الاعتراف بحصول دولة ما على مكاسب او ضمها لاراضي دولة اخرى عن طريق القوة المسلحة .

٥ ـ الحرص على اقامة السلام بين الشعوب والرغبة في حل المنازعات القائمة في اطار الامم المتحدة ووضع برنامج عام فوري لنزع السلاح .

٦ ـ الرغبة المشتركة في ان تقوم الامم المتحدة بفرض العقوبات القاسية ضد الدول الاعضاء التي تخالف قراراتها .

ان هذه النقاط التي تضمنها البيان المشترك بين الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحاد العالمي للعمل تشير بوضوح الى تضامنها في مساندة العمال العرب وشعب فلسطين في الاراض المحتلة والوقوف ضد انتهاك العدو الصهيوني لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة .

وضمن التعاون بين الاتحادين فقد تم استقطاب المركز العمالي لامريكا اللاتينية التابع للاتحاد العالمي للعمل لجانب القضية الفلسطينية والحق العربي .

ولان اتحاد جميع نقابات عمال افريقيا والمؤتمر الدائم لوحدة عمال دول امريكا اللاتينية هما عضوان في اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب فلسطين ، ولان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب استقطب ايضا بعض المنظمات النقابية .

المنتمية الى الاتحاد العالمي للنقابات الحرة الى جانب القضية العربية العربية مثل اتحاد عمال باكستان والهند وسيلان وفنلندا وايطاليا وغيرها فان ذلك يعني ان النسبة الواسعة من موازين القوى العمالية في العالم تقف الى جانب القضية العربية بما يقرب نسبته من ثلثي المنظمات النقابية في العالم(١١) .

ان هذا التغيير الحاصل في المواقف العمالية العالمية ازاء القضية العربية الفلسطينية في الوقت الذي يعبر عن فاعلية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وموقعه المؤتمر في الحركة النقابية العالمية فانه يعبر ايضا عن وعي هذه الحركة للعنصرية الصهيونية وارتباطها بالدوائر الامبريالية ، وبروزها على انها شكل من الاشكال الاستعمارية الجديدة

وقد ادت هذه المواقف الايجابية الى طرح قضية العمال العرب في الارض المحتلة على انها تقف في مقدمة المشكلات العمالية العالمية الانسانية ، وعلى انها ذات تعبير مباشر وهام عن القضية الفلسطينية ذاتها مما كان له تأثيره الهام على اهتمام المنظمات الدولية بقضية ومعاناة هؤلاء العمال تحت نير الاحتلال الصهيوني .

وبلاشك ان المحافظة على هذه المواقف وتطويرها يتطلب تعميق وتطوير اوجه التعاون والاتصال بقطاعات الحركة النقابية العاملة وجعلها في مواكبة مستمرة للحقائق والمعلومات المتعلقة بالعمال العرب في الارض المحتلة بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام .

ان كسب الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية في العالم لجانب معاناة وقضايا العمال والسكان العرب في الارض المحتلة من شأنه ان يعمق حضور القضية العربية في النضال العالمي ضد الامبريالية والصهيونية ويعزز من موقعها الطليعي في هذا النضال .

---

(١١) المصدر نفسه ـ عدة صفحات تبدأ من ـ ٩٢ ـ وبتصرف .

المبحث الثالث

موقع العمال في القضية الفلسطينية

« الاطار القانوني »

ان موقع الطبقة العاملة العربية الفلسطينية في اطار العام للقضية الفلسطينية كقضية انسانية يأتي من ان هذه الطبقة تشكل بالفعل الاغلبية الكبيرة من قطاعات الشعب العربي الفلسطيني ، كما انها من اكثر الطبقات تعرضا للاضطهاد الصهيوني والمخططات الاستيطانية الصهيونية وهي ايضا من على الرغم من ذلك برهنت على عمق وصلابة تمسكها بارضها ومواجهة المخططات الهادفة الى الحيلولة بينها وبين وجودها القومي .

ويمكن القول ايضا ان الطبقة العاملة بشكل عام وبارتباطها بالحركات التقدمية والاشتراكية في العالم وبارتباط وضعها بالمبادىء والحقوق الانسانية وموقعها في الصراعات والتناقضات الدولية السياسية والايدولوجية قد اصبحت تتميز عن الطبقات الاخرى بوجود مجموعة من الحقوق والقوانين الدولية العامة والخاصة المتعلقة بها ، اضافة الى وجود العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية المتعلقة بها ايضا .

وذلك مايجعل الاحتكام الى هذه القوانين وهذه المؤسسات والمنظمات في قضية الطبقة العاملة في الارض المحتلة ذات اهمية كبيرة في خدمة القضية الفلسطينية واستقطاب الراي العام العالمي الى جانبها .

ولقد كان الدور الذي لعبته الاجهزة العربية في طرح قضية العمال العرب في الارض المحتلة من العوامل الهامة في تصعيد اهتمام المؤسسات والاجهزة الدولية بها على انها تشكل ابرز التعبيرات المباشرة عن القضية الفلسطينية .

ولذلك فان جامعة الدول العربية في سعيها لكسب الراي العام العالمي الى جانب القضية الفلسطينية وجدت من المناسب اعتماد الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لتمكينه من « مباشرة نشاطه على نحو فعال وخاصة في دعم القضايا العربية ومواجهة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا وسائر دول العالم » .

ولذلك فقد شارك الاتحاد في المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب في بغداد عام ١٩٦٥ والذي اقر تدعيم الاتحاد لزيادة فعاليته وخاصة في مجال تبادل الزيارات وتوثيق الصلات مع المنظمات العمالية في الاقطار الافريقية .

وقد اقر المؤتمر الثاني المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٦ ذلك مؤكدا على حكومات الدول العربية تقديم العون المادي للمنظمات العمالية لمساعدتها على تنفيذ سياسة الاتحاد في هذا المجال .

وقد جاء ايضا ضمن توصيات المؤتمر الثالث لوزراء العمل المنعقد في الكويت عام ١٩٦٧ على انه «تقديرا للوضع الخطير الذي تجتازه الامة العربية في الظرف الراهن ، وللدور الذي قام به العمال العرب في المعركة من اجل تحرير فلسطين ، وتمشيا مع اهداف الامة العربية ومؤتمرات القمة العربية بان لاصلح مع اسرائيل ولا اعتراف بها ولاتفاوض معها ولاتصرف بقضية فلسطين .. يهيب المؤتمر بالعمال العرب ان يدركوا بعمق علاقة الانتاج الاقتصادي بالستراتيجية العربية في المعركة الراهنة وتأثير المباشرة على النهوض بالحياة العربية وتحقيق اسباب القوة والمنعة لها في معركة مصيرية لن تتوقف او تبدأ حتى يتحقق النصر ويتحرر الوطن السليب .. ويوصي المؤتمر من اجل ذلك كله بمايلي :ـ

١ ـ ان تعطى الاولوية في برامج الثقافة العمالية في الدول العربية لتوعية العمال بابعاد المعركة الممتدة لازالة اثار العدوان الصهيوني الاستعماري وتحرير ارض فلسطين .

كما اوصى المؤتمر ايضا بان تخصص اجهزة الاعلام في الدول العربية والامانة العامة للجامعة مزيدا من العناية للتعريف بدور العمال في خدمة المعركة ، وان يتابع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ومنظمات العمال العرب اتصالاتها بالاتحادات العالمية والنقابية الاخرى في العالم من اجل الحصول على تأييدها ومؤازرتها للموقف العربي العادل» .

وفي المؤتمر الرابع المنعقد في ليبيا عام ١٩٦٨ جاء في التوصيات : على ان المؤتمر يؤكد ان دور العمال العرب في المرحلة الراهنة امن يتعلق بالعمال العرب انفسهم ممثلين في تنظيماتهم النقابية التي تعمل في اطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وايمانا من المؤتمر بحرية العمل النقابي وثقته بان العمال العرب يضعون المصلحة القومية العليا فوق كل اعتبار وتأكيدا لهذا الدور يوصي المؤتمر بمايلي :ـ

اولا : دعوة الدول العربية واتحادات العمال بها والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الى تقديم العون المادي والادبي للعمال العرب بالاراضي العربية المحتلة .

ثانيا : ان تمكن الدول العربية الاتحادات العمالية فيها من تقديم الدعم المادي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب باعتباره منظمة جماهيرية عربية ليستطيع القيام بالدور المنوط به بما يكفل تعبئة جماهير العمال العرب في المعركة .

وتنفيذا لمقررات المؤتمر الثالث لوزراء العمل بتشكيل لجنة فنية لدراسة دور العمال العرب في المرحلة الراهنة فقد انعقد اجتماع لهذه اللجنة في القاهرة عام ١٩٦٨ وشارك فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، حيث اصدرت التوصية التالية :ـ

١ ـ توصي اللجنة مجلس جامعة الدول العربية بان يدعوا الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وكذلك اتحادات العمال في الدول العربية الاعضاء الى تشكيل وفود عنها لتقوم بالاتصال بالاتحادات والمنظمات العمالية والدولية بمختلف انحاء العالم لشرح القضية الفلسطينية والعدوان الاخير على الدول العربية ، وتوضيح الحقائق المتصلة بهذه القضية عملا على كسب راي عام عالمي عمالي الى جانب هذه القضية ، على ان يقوم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بتنسيق العمل بينه وبين الاتحادات العمالية في الدول العربية في هذا الميدان .

وتؤكد اللجنة الاهمية البالغة لابراز الدور الرئيسي لاتحاد عمال فلسطين في هذا المجال ، وترى اللجنة ان تضم وفود الاتحادات العمالية العربية بقدر الامكان عمالا فلسطينيين حتى تتهيأ لشعب فلسطين فرصة المشاركة الفعلية في هذا المجال الدعائي ، عملا على ابراز هذا المعنى للدور الذي يضطلع له اتحاد عمال فلسطين .

كذلك تهيب اللجنة بالاتحادات العمالية العربية ان لاتدع مناسبة عمالية او عربية او دولية دون ان تنتهزها للقيام بهذه الدعوى والتعريف بالقضية العربية الكبرى ، وترى اللجنة ان عيد العمال في اول ايار ويوم فلسطين في ١٥ ـ ايار والدورة السنوية لمؤتمر العمل الدولي في شهر تموز من كل عام امثلة طيبة لمثل هذه المناسبات .

٢ ـ رات اللجنة انه لكي يكتب النجاح لاية خطة عملية يراد ان تقوم على تنفيذها اتحادات العمال العرب ، ينبغي ان تنبثق هذه

الخطة وان تنبع خطوطها التفصيلية من العمال انفسهم ، لذلك توصي اللجنة بان تمارس الاتحادات نفسها وضع خطة مواجهة الصهيونية على الصعيد العمالي ، كما اوصت اللجنة ايضا بان يقوم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات العمالية في الاقطار العربية بحملة توعية شاملة تستهدف تعبئة الطبقة العاملة لممارسة دورها القومي من خلال المطبوعات والاجهزة الاعلامية ، وان تقوم باصدار مطبوعات خاصة بالعمال الاجانب وباللغات الاجنبية للتعريف بالقضية الفلسطينية وكسب اوسع راي عمالي الى جانبها .

وضمن هذا الاطار فقد دعت الامانة العامة للجامعة العربية الاتحادات العمالية العربية الى اجتماع عام ١٩٦٨ تم فيه وضع خطة العمل الخاصة بممارسة العمال دورهم في خدمة القضية الفلسطينية وفضح العنصرية الصهيونية على المستوى الدولي العمالي .

كما ان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب اتيح له المساهمة في الكثير من اعمال ومؤتمرات الاجهزة التابعة لجامعة العربية تقديرا لدوره في خدمة القضية العربية وموقع العمال فيها .

ومن هذه المؤتمر ان المؤتمر العربي الاقليمي لحقوق الانسان الذي عقد في بيروت عام ١٩٦٨ بمناسبة السنة الدولية لحقوق الانسان .

والذي قرر دعوة الدول والهيئات والمنظمات الدولية الى تطبيق احكام القوانين الدولية ضد العنصرية الصهيونية(١) وعدم احترامها لهذه القوانين .

ان هذه القرارات والتوصيات التي جاءت بمساهمة فعالة من قبل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المؤتمرات التي صدرت عنها عززت من موقع العمال العرب بشكل فعال في ابراز القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي وعززت موقع عمال الارض المحتلة كتعبير عن صورة الكيان البشري لهذه القضية ايضا .

ولقد كان تأسيس منظمة العمل العربية عام ١٩٧٠ تطويرا لموقع العمال في اطار القضية الفلسطينية اذ ان المنظمة « تطبق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على اساس اشتراك اصحاب الاعمال والعمال مع الحكومات » في كل نشاطاتها وضمن اطار هذه المنظمة اصبح من الممكن

(١) اعتمدنا في استعراض هذه المعلومات على التقرير الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لمؤتمر العام الرابع .

ان يتعزز موقع العمال في القضية الفلسطينية بشكل منسق مع جهود المنظمات العربية الرسمية الاخرى ، وان يتدعم بالامكانات المادية لهذه المنظمات ايضا .

واضافة الى ذلك فان توحد اصحاب الاعمال والعمال والحكومات ضمن صيغة تنظيمية واحدة وذات طابع قانوني معترف به دوليا من شأنه ان يدعم هذا الموقع ، وان يعزز الاعتراف الدولي باهميته والحقائق التي ينطوي عليها .

ولذلك فان منظمة العمل العربية في دعمها للكيان العمالي الفلسطيني ودور العمال العرب في خدمة القضية الفلسطينية اتجهت الى العمل على حماية حقوق العمال الفلسطينيين خارج الارض المحتلة والدفاع عن حقوق عمال الارض المحتلة في المنظمات الدولية .

وعلى هذا الاساس فانها بادرت في المؤتمر الاستثنائي عام ١٩٧٢ بدراسة اوضاع العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاقطار العربية او في دول اجنبية واقتراح الوسائل والاجراءات لحماية حقوقهم مما يعزز ارتباط هؤلاء العمال بامتهم وقضيتهم .

كما ان المنظمة في دورتها الثانية المعقودة في القاهرة عام ١٩٧٣ اقرت الوسائل والاجراءات التالية :

اولا : فيما يتعلق بحماية العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الدول العربية :ـ

١ ـ دعوة الدول العربية الى اصدار تشريعات خاصة مطابقة للتشريعات الوطنية بخصوص العمال الفلسطينيين في اطار الحرص على الحفاظ على الشخصية الفلسطينية من جهة وفي اطار الحرص من جهة اخرى على ضمان تمتع العمال الفلسطينيين بالحقوق والمزايا التي يتمتع لها عمالها الوطنيون في جميع المجالات بما في ذلك عدد ساعات العمل والاجازات والاجور والمزايا الاجتماعية والمخصصات العائلية والتأمينات والتدريب المهني وحق التنظيم النقابي .

٢ ـ دعوة الدول العربية الى العمل على اعطاء العمال الفلسطينيين الاولوية في الاستخدام على العمال الاجانب في حالة توافر الخبرات المطلوبة .

٣ ـ دعوة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى التعاون مع مكتب العمل العربي في توفير البيانات والمعلومات والاحصاءات على

العمال الفلسطينيين بما يحقق التعرف على اوضاعهم ومشاكلهم وامكانية تحقيق الرعاية الكافية لهم .

ثانيا : فيما يتعلق بحماية العمال الفلسطينيين في الدول الاجنبية وفي فلسطين والمناطق المحتلة :ـ

١ ـ دعوة الدول العربية الى التعاون مع مكتب العمل العربي في السعي لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولدى الدول الاجنبية التي يوجد بها عمال فلسطينيون لمناشدتها تنفيذ احكام المعاصرات والاتفاقيات الدولية الخاصة .

آ ـ معاهدة تنظيم شؤون اللاجئين التي صدرت في ٢٨ يوليو ١٩٥١ عن مؤتمر الامم المتحدة الذي عقد بهذا الشأن في جنيف والتي اصبحت نافذة المفعول منذ ١٩٥٤ والبروتوكول المتعلق بهذه المعاهدة والصادر في يناير ١٩٦٧ ...

ب الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ يناير ١٩٤٨ .

جـ ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادرين بموجب القرار رقم ٢٢٠٠ عن الجمعية العمومية للامم المتحدة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦ .

د ـ اتفاقيات العمل الدولية رقم ٢٩ الخاصة بالسخرة والعمل الاجباري والاتفاقية رقم ١٠٥ بشأن تحريم العمل الاجباري «السخرة» والتوصية رقم ١٠٠ لعام ١٩٥٥ والخاصة بحماية البلدان المهاجرين في البلدان والاقاليم المتخلفة .

٢ ـ ان تسعى نقابات ومنظمات العمال في الدول العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لدى النقابات والاتحادات العمالية في الدول الاجنبية عامة لدعم عمال فلسطين والمطالبة بحقوقهم ومساواتهم بالعمال الوطنيين في البلدان التي يوجدون بها ولادانة اسرائيل بصفة مستمرة لما تمارسه من تمييز عنصري ضد العمال الفلسطينيين ولقيامها بطردهم وتهجيرهم الى خارج البلاد .

٣ ـ ان تسعى حكومات الدول العربية ومنظمات اصحاب الاعمال ومنظمات العمال العرب بالتعاون مع منظمة العمل العربية الى اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة الكفيلة بدعم صمود العمال الفلسطينيين في فلسطين والاراضي العربية المحتلة .

كما ان منظمة العمل العربية اقرت ايضا في مؤتمرها الخامس المعقود في الاسكندرية عام ١٩٧٦ على ضرورة التضامن مع عمال وشعب فلسطين في الوطن المحتل بكافة الوسائل الاعلامية في البلاد العربية في مناسبة يوم الاضراب في ٣٠ اذار ١٩٧٦ والتوصية لدى كافة المنظمات والهيئات العربية الرسمية والجماهيرية بمناشدة مثيلاتها في العالم بغية التضامن مع عمال وشعب فلسطين يوم الاضراب ، ودعوة العمال العرب الى تخصيص اجر يوم ٣٠ – اذار ١٩٧٦ للتضامن مع عمال وشعب فلسطين وتقديمه الى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة والمسؤولة الوحيدة عن دعم صمود عمال وشعب فلسطين في الارض المحتلة(٢) .

ان هذه الاهمية التي اعطتها المنظمات العربية الرسمية والعمالية لقضية عمال الارض المحتلة ومايعانونه من الاضطهاد والتمييز العنصري من الحقوق الانسانية وجدت مرتكزاتها ايضا في القوانين الدولية وانظمة العمل الدولية التي تتنافى بتصرفات العدو الصهيوني مع جميع مضامينها ومبادئها .

فوثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تعتمدها هيئة الامم المتحدة كمعيار اساس للاحتكام عند وجود انتهاكات لها تؤكد على كل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه وانه لايجوز استرقاق او استبعاد اي شخص ، ولايعرض اي انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة .

كما ان هذه الوثيقة اكدت بانه لكل فرد الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية وحرية الراي والتعبير وادارة الشؤون العامة لبلاده بصورة مباشرة او غير مباشرة والحق في العمل وحرية اختياره دون تمييز في الاجر والشروط ، كما ان لكل شخص الحق في ان ينشىء وينضم الى نقابات حماية لمصلحته ، وان لايرغم للانضمام الى جمعية ما .

واضافة الى ذلك فان هذه الوثيقة اكدت بعدم جواز تعريف احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او اسرته او مسكنه اومر السلامة او لحملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل

(٢)اعتمدنا فيما يخص منظمة العمل على – هـ – منظمة العمل العربية والقضية الفلسطينية – المعهد العربي لثقافة العمالية – بغداد ١٩٧٨ والثقافة العمالية ودرها في التوعية الوطنية والقومية ص ١٠٣ .

هذا التدخل او تلك الحملات ، ولكل فرد الحق في حرية التنقل او اختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة(٣) .

ان الاحتكام الى هذه الحقوق في مشكلات ومعاناة عمال الارض المحتلاة تؤدي بنا الى انهم لا يتمتعون باي حق منها ، كما ان السلطات الصهيونية تعمد باستمرار الى تعريضهم للاضطهاد والتمييز المتعمدين .

واضافة الى ذلك فان مواقف السلطات الصهيونية تجاه العمال العرب تتنافى مع جميع اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية .

فمثلا اكدت اتفاقية رقم «١٥٥» الخاصة بالغاء العمل القسري على انه : يتعهد كل عضو في منظمة العمل الدولية ببرم هذه الاتفاقية بان يلغى ويبطل ويمتنع عن ممارسة اي شكل من اشكال العمل القسري او الاجباري :–

– كوسيلة من وسائل الضغط السياسي او الثقافي او كعقوبة على اعتناق اراء او مبادىء سياسية معينة او المجاهرة بها او اراء تخالف تصوريا النظام السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي القائم .

– كوسيلة من وسائل تأديب العمال وحملهم على اتباع النظام .
– كعقوبة على اشتراكهم باضرابات .

– كوسيلة من وسائل التمييز العنصري او الاجتماعي او القومي او الديني(٤) .

كما ان اتفاقية رقم ١١١ الخاصة بمعالجة التمييز في الاستخدام واحتراف المهن اكدت بانه لكل البشر بعض النظر عن العنصر والجنس والعقيدة الحق في السعي في سبيل رفاههم المادي وتطورهم العقلي في ظروف واحوال تسودها الحرية وتتوافر فيها الكرامة وعزة النفس والطأنينه الاقتصادية وتكافؤ الفرص . وان التمييز يؤلف انتهاكا للحقوق التي اقرتها حقوق الانسان والتمييز حسب هذه الاتفاقية اي تفريق بسبب العنصر او اللون او الجنس او الدين او العقيدة السياسية او الانتساب القومي او المنشأ الاجتماعي من شأنه ان يلحق الضرر او يقف حائلا دون تكافؤ الفرص او احتراف المهن او المساواة في المعاملة(٥) .

(٣) حقوق الانسان في الارض المحتلة – يعقوب خوري – منظمة التحرير – مركز الابحاث – بيروت ١٩٦٨ ص ١١٥ .

(٤ و ٥) اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – بغداد – ص ٨٦ – ص ٩٠ .

وهناك اتفاقيات وتوصيات دولية اخرى بعدم التمييز في الاجور وعدم التمييز بين العمال والعاملات وساعات العمل وتنظيم عمل الاحداث وتعويض العمال عند اصابات العمل .. الخ . وكلها لاتتوافر في واقع العمال العرب في الارض المحتلة على الرغم من تصديق الكيان الصهيوني عليها كعضو في منظمة العمل الدولية .

ان هذه الحقوق والتوصيات تعتبر من الحريات الاساسية في المعايير القانونية الدولية مما جعل مسألة الارتكاز عليها في ابراز قضية عمال الارض المحتلة كتعبير عن القضية الفلسطينية مسألة مشروعة وهامة وذات تأثير في اوساط الراي العالمي .

ان تطابق نشاط المنظمات العربية الرسمية والجماهيرية مع القوانين الدولية بشأن حقوق العمال العرب في الارض المحتلة ، جعل من قضية هؤلاء العمال ذات موقع هام وبارز في التعبير عن القضية الفلسطينية .

ويمكن القول ان معظم القرارات الصادرة من الامم المتحدة والهيئات التابعة لها بادانة الكيان الصهيوني قد اعتمدت وضع العمال العرب في الارض المحتلة كمرتكز لها .

من هذه القرارات الصادرة من هيئة الامم المتحدة بالذات :

قرار ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٤ صادر عن مجلس الامن يؤكد على الكيان الصهيوني بضرورة احترام حقوق الانسان الاساسية التي لايمكن التفريط بها ، كما يوصي الحكومات المعنية بان تحترم احتراما كاملا المبادىء الانسانية الخاصة بمعاملة اسرى الحرب دحماية السكان المدنيين(٦) .

في ١٩٦٧/٧/٦ عين الامين العام للامم المتحدة موفدا له لزيارة الارض الارض المحتلة ورغم سعي الكيان الصهيوني لعرقلة مهمته فانه حصل على الكثير من المعلومات التي تؤكد اهدار هذا الكيان للحقوق الانسانية من اغتصاب ارض ونسف منازل وقرى وتهجير سكان ، كما اشار تقرير الموفد ان مدينة نابلس تشكو من البطالة في كل قطاعات الاقتصاد ، كما حدث في اعمال البناء وصناعة الحديد والاثاث وحياكة الملابس وصناعة الصابون التي كانت تعمل فيها « اي قبل النكسة » اعداد كبيرة من العمال(٧) .

---

(٦) الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية ـ عزالدين فودة ـ منظمة التحرير ـ مركز الابحاث ـ بيروت ص ٣٢ .

(٧) المصدر نفسه ـ ص ٣٧ .

ومن الجدير بالذكر ان الكيان الصهيوني عمد بعد ذلك الى الامتناع عن استقبال مبعوثي الامم المتحدة للتحقيق في اوضاع سكان الارض المحتلة بحجة ان يرتبط ذلك بالتحقيق في اوضاع اليهود في الاقطار العربية الاخرى .

وبناء على التقارير الواردة عن الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال الصهيوني اتخذت الجمعية العامة قرارا بانشاء « لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية المؤثرة في حقوق الانسان في الارض المحتلة » ورغم عدم سماح الكيان الصهيوني لهذه اللجنة بدخول الارض المحتلة فانها جمعت ادلة قيمة على انتهاكة لحقوق الانسان ، وشكلت تقاريرها الاساس الواقعي لصدوره عدة قرارات ومنها القرار رقم ٢٥٤٦ ـ الدورة الرابعة والعشرين الذي جاء فيه على ان الجمعية العامة « تعرب عن انزعاجها الشديد للانباء الواردة حديثا عن اعمال العقاب الجماعي وسجن الناس جملة ، وتدمير المنازل بلا تمييز وغير ذلك من اعمال القهر المرتبكة ضد السكان المدنيين في الاقطار العربية التي تحتلها اسرائيل » .

كما اعرب القرار في فقراته التالية عن « قلقه الشديد » لاستمرار ورود انباء انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في تلك الاقاليم و « يشجب مثل سياسات وممارسات العقاب الجماعي او المنطقي ، وتدمير المساكن وترحيل سكان الاقاليم التي تحتلها اسرائيل » ، ثم يطلب القرار من دولة الكيان الصهيوني « الكف فورا عن مثل هذه الممارسات وعلى التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبموجب الاعلان العالمي لحقوق الانسان والقرارات المختصة التي اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة » .

القرار رقم «٢٦٤٩» الدورة ٢٥ ١٩٧٠ وفيه « تدين الجمعية العامة تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف بها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب جنوب افريقيا وفلسطين » .

والقرار رقم ٣٠٠٥ الدورة ٢٧ حث الكيان الصهيوني بقوة على الغاء والكف عن جميع سياسات الانتهاك لحقوق الانسان في الاقاليم المحتلة .

ونتيجة لرفض الكيان الصهيوني السماح للجنة الخاصة ببحث حقوق الانسان في الارض المحتلة الى المناطق المحتلة فقد صدر القرار ٣٠٩٢ الدورة ٢٨ باستنكار ذلك وعبر عن القلق البالغ لانتهاكات «اسرائيل» اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية

كما ان القرار رقم ٣٢٤٠ ـ هـ ـ ب ـ ج الدورة ٢٩ اعرب في الفقـــرة ج على ان سياسات وممارسات الكيان الصهيوني تشكل «انتهاكا مباشرا» واعتداء على ميثاق الامم المتحدة(٨) .

ان القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة للامم المتحدة كثيرة ، وقد تطرقنا بكثير من الايجاز الى القرارات ذات العلاقة بوضع العمـــال في الارض المحتلة والحقوق والحريات الاساسية المتعلقة بهذا الوضع .

واضافة الى هذه القرارات فهناك قرارات لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة ومنها قرار رقم (١) وقرار رقم ٦ الدورة ٢٤ ـ وقرار ـ٦ـ الدورة ـ ٢٥ ـ وقرار رقم ـ ١٠ ـ الدورة ٢٦ ـ وقرار ٩ ـ الدورة ٢٧ وقرار رقم ـ ٣ ـ الدورة ـ ٢٨ ـ وقرار رقم ـ ٤ ـ الدورة ـ ٢٩ ـ وكل هذه القرارات تدين الكيان الصهيوني على انتهاكه حقوق الانسان في الارض المحتلة ، كما ان القرارين الاخيرين ٣ ـ ٤ اعتبرا عمال الحرف التي تقوم بها «اسرائيل» لحقوق الانسان « جرائم حـــرب واهانــة للبشرية(٩) » .

ان هذه القرارات التي كانت تتخذ باصوات الاغلبية من الــدول الاعضاء في الامم المتحدة كانت من العوامل الهامة في عزل الكيان الصهيوني وجعله مثالا لانتهاك الحقوق والمبادىء الانسانية والحريات الاساسيـة

وفي منظمة العمل الدولية التابعة للامم المتحدة كانت قضيـة العمال العرب تطرح باستمرار من قبل المنظمات العربية والمنظمات الصديقة على انها احدى التعبيرات المباشرة والهامة عن القضية الفلسطينية .

ففي ١٩٦٩/١/١٨ قدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العـــرب شكوى الى مكتب العمل الدولي بشأن انتهاك الكيان الصهيوني الحريات النقابية للعمال العرب ، بيد ان سيطرة الاتحاد الدولي للنقابات الحـرة على قسم كبير من مقاعد المكتب ادى الى عدم صدور قرار بادانة بحجة القصور في المعلومات(١٠) .

وقد ادى انشاء منظمة العمل العربية واثار قضية العمال العرب

(٨) انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية ـ مركز الابحاث ـ منظمة التحرير ـ بيروت ١٩٧٥ ص٨ـ٩ـ١٠ .

(٩) المصدر نفسه ـ ص١٢ـ١٣ .

(١٠) تقرير الامين العام عن الفترة شباط ١٩٦٩ ـ ايار ١٩٧٢ القاهرة ٢٦ـ٢٩ ايار ١٩٧٢ـ ص٨٨ .

في الارض المحتلة باستمرار الى اصدار منظمة العمل الدولية قرارا هاما جاء فيه : بالنظر الى قيام منظمة العمل الدولية على اساس مبادىء العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان وهما اساس السلام العالمي ، واخذا في الاعتبار تصريح فيلادلفيا الذي يؤكد التزام المنظمة بحماية هذه الحقوق والعمل على تعزيزها .

وبالاشارة الى ان المؤتمر قد اقر الاتفاقية ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لسنة ١٩٤٨ والاتفاقية رقم ١١١ بشأن التفرقة في الاستخدام والمهنة لسنة ١٩٥٨ .

وملاحظ ان السلطات الاسرائيلية قد صدقت على هذه الاتفاقيات وحيث ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد اعترف صراحة بحق العمـل والانتقال والحرية النقابية .

ونظرا لان مؤتمر العمل الدولي قد اكد في القرار الثامن الذي تم اقراره بالاغلبية المطلقة في دورته الرابعة والخمسين انه بدون الاستقلال القومي وبلاحرية سياسية لايمكن ان توجد حرية نقابية تامة وحقيقية .

وحيث ان مؤتمر العمل الدولي قد دعى في هذا القرار مجلس الادارة لزيادة وتوسيع جهوده لازالة اشكال التفرقة المتصلة بالعنصر واللون والنوع والدين والجنسية والراي السياسي والنقابي التي مازالت مطبقة في كثير من البلاد ، بما في ذلك البلاد الخاضعة للنظام الاســتعماري والسيطرة الاجنبية مهما كان شكلها ..

وبالنظر الى قرارات المؤتمر في دوراته السابقة بادانة التفرقـة العنصرية الواقعة على المواطنين الاصليين في جنوب افريقيا وغينيا بيساو وغيرها من المناطق الافريقية الخاضعة للاستعمار والسيطرة الاجنبية والتي تتشابه ظروف عمالها مع ظروف المواطنين العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .. وبالاشارة الى القرار التاسع الذي اتخذته في ١٥ مارس ١٩٧١ لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والعشرين الذي يندد بانتهاكات اسرائيل الصارخة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة وبعد اعلان قلقه العميق للنتائج الخطيرة التي تترتب على انتهاك اسرائيل المستمر لحقوق الانسان .

١ ــ يندد بسياسة التفرقة العنصرية وانتهاك الحريات النقابية التي تسيء الى الحقوق الاساسية للانسان وهي السياسة التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب .

٢ ــ يعتبر الاحتلال المترتب على عدوان ينطوي في حد ذاته على انتهاك مستمر للحقوق الاساسية للنسان وخاصة فيما يتعلق بالحقوق النقابية وحق العمل .

٣ ــ يدعو مجلس الادارة الى تشكيل لجنة تكلف بالتحقيق الميداني في استمرار انتهاكات اسرائيل للحريات النقابية وممارستها سياسة التفرقة العنصرية ضد العمال العرب .

٤ ــ يدعو المدير العام لمكتب العمل الدولي ان يتخذ فورا الاجراءات الضرورية للخدمة من هذه الانتهاكات ولتقديم تقرير في الدورة القادمة للمؤتمر .

٥ ــ يقرر ابقاء الموضوع مدرجا في جدول اعمال المؤتمر القادم(١١) .

ولقد ادى اصدار هذا القرار الذي اعتمد اساسا على الوثائق والمعلومات الخاصة بالعمال العرب في الارض المحتلة الى نجاح الدول العربية لاول مرة في تأريخ عضويتها في منظمة العمل الدولية في ادراج قرار لادانة السلطات الصهيونية(١٢) وترسيخ عدالة ومشروعية الحق العربي في الراي العام العالمي وادانة الكيان الصهيوني باعتباره كيانا عنصريا قائما على مناقضة المبادىء والحقوق الانسانية .

ويمكن القول ايضا ان واقع العمال العرب في الارض المحتلة كان ايضا المرتكز الاساس لصدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ .

(١١ و ١٢) منظمة العمل العربية والقضية الفلسطينية ــ اعداد قسم الدراسات والبحوث في المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بغداد ص ٥٣ .

ومن خلال هذه الامثلة والوقائع يتضح لنا الموقع المتميز الذي احتله العمال في الاطار العام للقضية الفلسطينية ، الذي توافرت فيه عوامل متعددة أعطته تميزه من حيث مخاطبته الراي العالمي بافضع صور التمييز والحرمان من الحقوق الانسانية والحريات الاساسية وبما اقره هذا الراي من هذه الحقوق والحريات .

كما ان اعطاء الكيان العمالي الفلسطيني جانبا كبيرا من الاهمية والتركيز من قبل المنظمات العربية الرسمية والعمالية وممارسة هذا الكيان دوره واقعا وقانونا وتنظيما من العوامل التي ادت الى اتخاذه هذا الموقع العام في القضية الفلسطينية .

استنتاجات الفصل الثالث

يتضح من خلال هذا الفصل وماتضمنه من امثلة ووقائـــع بان المواقف العربية والعالمية ازاء العمال في الارض المحتلة مرتبطة بدور الطبقة العاملة العربية وممارسة دورها في التعبير عن معاناة واهـــداف هؤلاء العمال كمرتكز اساس للقضية الفلسطينية .

كما يتوقع ايضا بان من ابرز العوامل التي ادت الى تطوير وتصعيد موقع العمال في القضية الفلسطينية تتمثل في تطوير وتصعيد اهميـــة الكيان العمالي الفلسطيني كتعبير عن هذا الموقع ، وتعميق ارتباط هـــذا الكيان بالاطار الطبقي العمالي العربي العام .

وعلى اساس ذلك فان سنوات ماقبل نكسة حزيران عام ١٩٦٧ لم تشهد وجودا ملموسا وفعالا للعمال في اطار القضية الفلسطينية بسبب ضعف التنظيمات النقابية العربية وعدم بروز الكيان العمالي الفلسطيني ، مما ادى الى احتجاب المعلومات والحقائق المتعلقة باوضاع العمال في الارض المحتلة عن الراي العام العالمي .

ان توجه العمال العرب والعمال الفلسطينيون بشكل خاص الـــى العمل بفعالية ضمن اطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وتركيز الاتحاد على كسب الراي العماليالعالمي العام قد هيأ الاجواء لان يمـارس هذا الراي دوره ضمن اطار المنظمات الدولية العمالية او الهيئات التابعة للامم المتحدة وبالتالي اصبح هذا الراي موزعا على مراكزه الجغرافية « اي البلدان التي تمارس فيها المنظمات العمالية وجودها الطبقـــي والقومي » اداة ضغط على الحكومات والقوى السياسية ضمن اطار هذه المراكز باتجاه دعم واسناد القضية الفلسطينية .

وقد ترافق ذلك مع الجهود التي بذلتها الحكومات العربية في اطـار هذه المنظمات ، وممارسة دورها في استقطاب قطاعات واسعة مـــن الراي العالمي لجانب القضية الفلسطينية ودعمها جهود الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في هذا المجال .

ان دعم موقع العمال العرب في خدمة القضية الفلسطينية يتطلـب دعم السياسة العمالية العربية القومية ودعم تطبيقاتها في المجـــال العالمي وان تكون هذه السياسة مرتكزة الى خطط وبرامج عملية ذات نشاطات مستمرة باتجاه تعبئة العمال العرب الى جانب خدمة القضيـــة

الفلسطينية ، وذات خطط عملية في تصعيد موقع عمال الارض المحتلة ضمن اطار الطبقة العاملة العربية .

ان واقع العمال العرب في الارض المحتلة بما يتسم به من حرمـان من الحقوق والحريات الانسانية وحرص الطبقة العاملة العربية علـــى التزام هؤلاء العمال في اهدافهم ونضالاتهم واشراكها الطبقة العاملة في هذا الالتزام من شأنه ان يدعم الالتزام القانوني والسياسي والاعلامي العالمـي للقضية الفلسطينية .

وذلك يتطلب الحرص عليه عدم حصول خلل كبير في العلاقة بين الاطار القانوني للحقوق والحريات الانسانية وبين واقع العمال العرب في الارض المحتلة ، وان يعمل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العـــرب بتنسيق مع الاجهزة الرسمية العربية وبدون ان يؤدي هذا التنسيق الى افقاده دوره المتميز وعلاقته الوثيقة بالراي العام العالمي العمالي .

ان دراستنا لمواقف الطبقة العاملة العربية والعالمية ازاء القضية الفلسطينية ومن ثم دراستنا لموقع العمال في الاطار القانوني لهذه القضية اوضحت لنا اهمية استقلالية التنظيمات العمالية العربية بشكل لاتنفصل فيه عن الاهداف الستراتيجية والمرحلية للعمل العربي المتعلق بالقضية الفلسطينية ، واهمية تركز نشاطاتها في خطة قومية موحدة ومدعومـــة بالامكانات المادية والمعنوية للاجهزة الرسمية العربية دون تأثير علـــى استقلاليتها كخطة عمالية .

رزاق ابراهيم حسن

الفهرس

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٧٥٨ لسنة ١٩٧٩

مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ـ بغداد

تصميم: سامي حسن